وزارة المالية
منظمة حكومية عصرية أكثر إحترافية

بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للسنة المالية 2019/2018

بيـــان وزيـر الماليـة
عن الحـالة الاقتصاديـة والماليـة والنقديـة
ومشـروع الميزانيـة العامة للسـنة الماليـة 2019/2018

المقـــدمـة	المحتـــــوى	رقم الصفحة
	تقديم معالي وزير المالية	4
	الملخص التنفيذي للبيان	6
الفصل الأول	التوجهات والسياسات الاقتصادية للدولة للسنة المالية 2019/2018	
	أولا: مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي	19
	أ. السياسة المالية	25
	ب. السياسة النقدية	28
	ج. السياسة التجارية	30
	ثانيا: سياسات وبرامج الاصلاح المالي والاقتصادي (عرض برنامج الاستدامة)	32
	ثالثا: توجهات الخطة الانمائية	36
	برامج التخصيص	37
الفصل الثاني	التطورات الاقتصادية الدولية	
	أولا: تطورات النمو الاقتصادي في العالم	44
	ثانيا: اتجاهات معدلات التضخم والبطالة	46
	ثالثا: تطورات أسواق النفط	48
	أ. العرض العالمي من النفط	54
	ب. الطلب العالمي على النفط	58
الفصل الثالث	التطورات الاقتصادية الاقليمية	
	أولا: بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	66
	ثانيا: البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	74
	ثالثا: علاقات الكويت الاقتصادية على المستوى الخليجي والعربي والدولي	83
	أ. على المستوى العربي	83
	ب. على المستوى الخليجي	87
	ج. مجال المفاوضات الاقتصادية	92
	د. الحوارات الاستراتيجية بين دول المجلس و دول المجموعات الاقتصادية الأخرى	94
الفصل الرابع	التطورات الاقتصادية المحلية	
	أولا: أهم التطورات الاقتصادية المحلية	97
	ثانيا: التطورات النقدية والمصرفية	104
	أ. التطورات النقدية	105
	ب. الرقابة على النشاط المصرفي	113
	ثالثا: بورصة الكويت- تطورات سوق الأوراق المالية	116
	رابعا: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	117
	خامسا: معدل التضخم	121
	سادسا: السكان والقوى العاملة	123
	أ. السـكـــان	123
	ب. القوى العاملة	128
	ج. نتائج إصلاح سوق العمل من خلال تطبيق قانون دعم العمالة الوطنية	131
	د. دور البرنامج في ترشيد الانفاق العام	135
	سابعا: التوقعات المستقبلية	136
الفصل الخادس	مشروع ميزانية السنة المالية 2019/2018	
	أولا: مقدمة : أسس تقدير الميزانية وتوجهاتها	141

	ثانيا: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2017	143
	الباب الأول - الإيرادات النفطية	146
	الباب الثاني – ضرائب و رسوم (الإيرادات غير النفطية)	147
	– الضرائب على صافي الدخل والأرباح	147
	– الضرائب والرسوم على الممتلكات	148
	– الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية	148
	– إيرادات الخدمات	149
	– الإيرادات والرسوم المتنوعة	151
	الباب السادس- إيرادات التخلص من الأصول إيرادات غير تشغيلية أخرى	151
	ثالثا: تقديرات المصروفات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	152
	اعتمادات الباب الأول - المرتبات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	152
	اعتمادات الباب الثاني - المستلزمات السلعية والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	154
	اعتمادات الباب الخامس- المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	154
	اعتمادات الباب السادس- المنح (مصروفات) بميزانية الوزارات و الإدارات الحكومية	155
	الباب السابع- المنافع الاجتماعية بميزانية الوزارات و الإدارات الحكومية	156
	الابا الثامن- مصروفات و تحويلات أخرى بميزانية الوزارات و الإدارات الحكومية	157
	توجية (3) النفقات الرأسمالية	157

بيان وزير المالية

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية

ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2019/2018

تقــديــم:

نصت المادة (13) من المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على أن:

" يعد وزير المالية مشروع الميزانية، كما يعد بيانا يتضمن عرضا عاما للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلا لما يهدف إليه "

واستنادا إلى ذلك يسرني أن أتقدم لكم بهذا البيان الذي يحتوي على عرض مفصل لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية بشكل خاص وتطورات الأوضاع الاقتصادية الإقليمية والدولية، التي أثرت وتؤثر في أسس اعداد الميزانية العامة. ويركز هذا البيان على الأوضاع المالية والنقدية للدولة، ويبين الأهداف التي بني في ضوئها مشروع ميزانية السنة المالية الجديدة 2019/2018، كما يوضح القواعد والمرتكزات التي تم أخذها في الاعتبار عند إعداد تقديرات مشروع الميزانية العامة.

ولا يخفى على المطلع على هذا البيان السنوي أهميته الكبيرة فهو، فضلا عما يوفره من مرتكزات وأسس حكمت قواعد اعداد الميزانية الجديدة، يمثل وثيقة اقتصادية رسمية تعكس التوجهات الاستراتيجية والأهداف الاقتصادية للدولة، وكذلك السياسات العامة وخطط ومسارات الاصلاح الاقتصادي والمالي الداعمة لهذه السياسات. كما تكمن أهميته في طبيعة المعلومات والبيانات الاقتصادية والاجتماعية التي يتضمنها، والتي تمكن القارئ لها من الاحاطة بحالة الاقتصاد الوطني الراهنة، فضلا عن استقراء مساراته المستقبلية.

وأتطلع وأنا أقدم هذا البيان الى مجلس الأمة الموقر الى التعاون المثمر والبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية دعما لتوجهات الدولة التنموية ومسيرتها الحثيثة باتجاه تحقيق أهدافها الاستراتيجية وخططها الانمائية الخمسية التي أعد مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2019/2018 على ضوئها، ومن ثم تحقيق الرؤية السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظه الله ورعاه، ببناء اقتصاد مستدام يضمن تحقيق النمو والتطور الاقتصادي المنشود، وتحسين مركز دولة الكويت وموقعها المستحق على سلم التنافسية الدولية، ولا شك في أن بلوغ ذلك مرهون بتضافر جهودنا مجتمعة لا متفرقة.

في الختام، أسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في بيان الأسس والمنطلقات التي أعد على ضوئها مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2019/2018.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

د. نايف فلاح مبارك الحجرف

وزير المالية

الملخص التنفيذي لبيان وزير المالية

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية

ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2019/2018

- تحرص دولة الكويت على ضمان الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي الضروريان لنمو وتقدم وازدهار المجتمع. وانطلاقا من هذا الحرص توفر الدولة شبكة أمان اجتماعي واسعة تتمثل في ضمان الاستقرار الوظيفي، وشمولية مظلة التأمينات الاجتماعية، وتوفير الرعاية السكنية، والخدمات الصحية المتطورة، وخدمات التعليم العام والجامعي، وأنواع شتى من المدفوعات التحويلية والمساعدات الاجتماعية السخية، والسلع والمنافع العامة المدعومة. وتحرص الدولة من خلال هذه الشبكة على المحافظة على الرفاه الاقتصادي للمواطنين، وأن يكون هذا الرفاه قابلا للاستدامة، كما تحرص على تعزيز اعتبارات العدالة الاجتماعية في مجال توزيع الدخل المباشر وغير المباشر.
- تسعى دولة الكويت للمحافظة على التوازن الضروري بين نصيب الجيل الحاضر من الثروة وبين حقوق الاجيال القادمة منها، وتلتزم الادارة الاقتصادية للبلاد بسياسة ثابتة في هذا الاتجاه أرسى أسسها المرسوم بالقانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة. وقد كانت الكويت رائدة بين دول العالم في انشاء هذا الاحتياطي. كما تسعى الدولة للمحافظة على مركز ائتماني قوي عبر انشاء حساب الاحتياطي العام منذ سنة 1952، حين التزمت بادخار فوائض الايرادات العامة السنوية في هذا الاحتياطي الذي يشمل كافة أصول واستثمارات الدولة في السوق المحلي وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأصول العملات الأجنبية الرئيسة.
- استنادا الى خصوصية موقعها الجغرافي، وارثها التاريخي المتميز كمجتمع تجاري منفتح على الحضارات والثقافات الأخرى، تحافظ دولة الكويت على درجة عالية من الانفتاح المالي والتجاري تجاه مختلف دول العالم، وتعمل على ضمان علاقات صداقة قوية ومتوازنة وتعاون وطيد وبناء مع مختلف البلدان والتجمعات الاقتصادية. وتحرص على مد يد التعاون الوثيق مع كافة أعضاء المنظومة الدولية والتكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية على تنوعها وتباينها.
- انطلاقا من طبيعة المجتمع الكويتي الذي جبل على قيم التكافل والتعاون والتعاضد والبذل والعطاء ونصرة الضعيف ومد يد المعونة الى من يحتاجها، وهي قيم سامية مستمدة من تعاليم الدين الاسلامي الحنيف، والمبادئ العربية الأصيلة، تلتزم دولة الكويت بمسئولياتها الانسانية والحضارية في مساعدة البلدان النامية والأقل نموا، ومد يد العون الى مختلف الدول والمناطق حين تتعرض الى كوارث طبيعية أو حروب أو مجاعات. ومن هذا

المنطلق، كانت الكويت رائدة في انشاء أول مؤسسة تنموية دولية لتوفير التمويل الميسر للدول النامية، كما امتدت أعمالها الخيرية والتطوعية لمساعدة الفقراء والمعوزين في شتى أنحاء العالم. وقد عزز هذا السجل المتميز علاقات الكويت الدولية وموقعها كمركز عالمي للعمل الإنساني، وقد حظيت الكويت بتكريم مستحق في هذا الجانب عندما منح الأمين العام للأمم المتحدة صاحب السمو أمير البلاد لقب "قائد العمل الانساني" تقديرا لإسهامات الكويت السخية ودورها المتواصل في مساعدة البلدان المتضررة من الكوارث وتخفيف المعاناة عن شعوبها.

- لقد حددت رؤية الكويت 2035 الأولويات التنموية طويلة المدى التي أشتقت منها الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستوى معيشة المواطن، وريادة القطاع الخاص وفق آليات محفزة، ودعم التنمية البشرية والمجتمعية، وتطوير السياسات السكانية لدعم التنمية والإدارة الحكومية الفاعلة. وفي ضوء ذلك، تبنت الخطة الإنمائية مسارين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة: المسار الأول التنمية الموازية المعنية بمواجهة التحديات والاختلالات الراهنة، والمسار الثاني تأصيل عمليات التحول لتحقيق الرؤية التنموية طويلة المدى.
- ومن خلال هذا المنظور التنموي الاستراتيجي، تسعى دولة الكويت الى تحقيق تحسن مطرد في موقعها على سلم التنافسية الدولية، كما تسعى الى تعزيز مستويات الكفاءة والشفافية والحوكمة في مختلف أجهزة وادارات الدولة والحد من تفشي البيروقراطية، وترهل القطاع العام وتدهور انتاجيته، واعادة بناء نظم التوظف وأنظمة المرتبات والأجور على أسس عادلة وشفافة وموضوعية.
- وضمن هذا الاطار، تسعى الادارة الاقتصادية للدولة الى استدامة النمو الاقتصادي عبر تنويع قاعدة النشاط المحلي وتصحيح الخلل في هيكل ملكية هذا النشاط من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير التشريعات وتحسين بيئة الأعمال والحد من البيروقراطية المعطلة، وتخصيص أنشطة عامة ذات طابع تجاري، في سبيل تشجيع وتحفيز وزيادة دور القطاع الخاص الوطني في الاستثمار وجذب رأس المال الأجنبي المباشر.
- كما تولي الادارة الاقتصادية أهمية قصوى لتشجيع المواطنين على التوجه الى الممارسة المباشرة للعمل الحر، وتشجع مبادرات الشباب لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على تهيئة بيئة الأعمال المناسبة وتوفير التمويل الميسر لهم سواء من خلال الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو المحافظ والمبادرات الزميلة.
- لقد تعاظمت مسؤولية المالية العامة للدولة في البحث عن مصادر دخل بديلة أو رديفة للصادرات النفطية، والتصدي لمواطن الهدر والاسراف في بنود الانفاق العام، نتيجة لتزايد مخاطر الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب اعتماده الشديد على النفط، وقد ترتب على التراجع الأخير في أسعار النفط والذي

بدأ منذ منتصف العام 2014، عندما فقد السعر أكثر من 75 في المئة من مستوياته السابقة تداعيات شتى. فعلى صعيد المالية العامة للدولة سجلت الميزانية عجوزات سنوية لا تزال مستمرة مع موازنة السنة المالية الحالية 2019/2018. وفي مواجهة ذلك أطلقت الادارة الاقتصادية والمالية للدولة مبادرات جادة تهدف الى ضمان استدامة النمو الاقتصادي والمالية العامة.

- **في هذا الاطار التزمت الادارة المالية بالإجراءات التي أقرها مجلس الوزراء في 10 نوفمبر 2014 بشأن ترشيد الإنفاق العام والتي تضمنت خمسة عشر إجراءا أهمها وقف أي تعديلات في كوادر المرتبات، ووقف إنشاء هيئات عامة او أجهزة حكومية جديدة، ووقف أي توسع في الهياكل التنظيمية العامة، وعدم طرح مناقصات دون التحقق من كفاية الاعتمادات المالية، وترشيد الدعومات مع مراعاة عدم المساس بأصحاب الدخول المحدودة، وحصر المهمات الرسمية والمؤتمرات بما يحقق مصلحة عامة ضرورية، وتخفيض اعتمادات مصروفات الضيافة والهدايا والسفر. كما التزمت بالمحاور التي تضمنتها وثيقة الإجراءات الداعمة للاصلاح التي صدرت عن لجنة الشئون الاقتصادية الحكومية والتي أعتمدها مجلس الوزراء في 14 مارس 2016، والتي تم تطوير مكوناتها بعد مناقشات ومداولات مستفيضة مع جهات الاختصاص الى برنامج وطني للاستدامة تم عرضه على مجلس الأمة الموقر في جلسته العادية المنعقدة بتاريخ 6 مارس 2018.**
- **ويتضمن البرنامج الوطني للاستدامة 50 مبادرة تم ادراجها ضمن 4 محاور رئيسية تضمنت أهدافا محددة وجداول زمنية واقعية قابلة للقياس والمتابعة، وتقدير نسب إنجازها، ويسعى البرنامج الى رفع كفاءة الخدمات الحكومية، وتفعيل الدور الرقابي والتنظيمي للحكومة، وضبط النفقات الحكومية، وتنويع مصادر الإيرادات العامة بعيداً عن القطاع النفطي، والدفع باتجاه تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وإيجاد بيئة فعالة لممارسة الأعمال، وتوفير فرص العمل المنتج للمواطنين، وتمكين القطاع الخاص من قيادة عجلة الاقتصاد الوطني.**

- **كما حرصت الادارة المالية، في ظل أسعار النفط المنخفضة في السنوات الأخيرة، على دعم واستدامة الإنفاق الاستثماري، باعتباره مصدر تحفيز وتنشيط لعجلة الاقتصاد الوطني، ولما له من آثار إيجابية كبيرة ومباشرة على معدل النمو الاقتصادي، تفوق الآثار المرتبطة بالإنفاق الجاري، رغم أهمية العديد من بنود هذا الإنفاق في إنعاش الطلب المحلي.**
- **ومن جانبها تسعى السياسة النقدية للدولة التي يشرف على ادارتها بنك الكويت المركزي، ضمن أهداف اخرى، الى المحافظة على استقرار مستوى المعيشة في البلاد من خلال المحافظة على القوة الشرائية للدينار الكويتي، والحد من التضخم المستورد وابقاء معدلاته ضمن حدود آمنة. ويحرص البنك المركزي على المتابعة الحثيثة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية،**

والتحرك عندما تقتضي الحاجة باستخدام الأدوات المتاحة لديه للمحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية، وزيادة المدخرات المحلية باعتبارها المصدر الأساسي للائتمان المصرفي الذي يمكن من تعزيز دعامات النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

- **وفي هذا الاطار ارتفعت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلـــى مختلف القطاعات الاقتصادية إلى نحو 35.6 مليار دينار كويتي مع نهاية السنة المالية 2018/2017، بزيادة بلغت نحو 671.5 مليون دينار أي 1.9% عن مستواها المسجل في نهاية السنة المالية السابقة. وتتمثل أبرز القطاعات التي ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة لها من البنوك المحلية في قطاعي الصناعة والزراعة وصيد الأسماك (بنسبة 5.6% لكل منهما)، وقطاع التسهيلات الشخصية وقطاع العقار.**
- **كما تحرص السياسة النقدية على المتابعة الحثيثة لأوضاع السوق المحلية من أجل تنظيم مستوى السيولة النقدية. وفي هذا الاطار يواصل البنك المركزي اصداراته من السندات وأدوات التورق الهادفة الى تنظيم السيولة، وتوفير أدوات استثمار آمنة لاستيعاب الفوائض النقدية في القطاع المصرفي مقابل عوائد مجزية. وقد ارتفع رصيد سندات البنك المركزي والتورق المقابل مع نهاية السنة المالية 2018/2017 إلى نحو 3028 مليون دينار أي بزيادة 215 مليون دينار (7.6%) مقارنة مع مستواه في نهاية السنة الماليةالسابقة. كما يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابة عن وزارة المالية، وقد ارتفع الرصيد القائم لأدوات الدين العام إلى نحو 4542.3 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2018/2017، أي بزيادة 725 مليون دينار (19%) مقارنة مع نهاية السنة المالية السابقة.**
- **وفي اطار سعي الدولة لتطوير مركزها التانفسي الدولي، تبنت وزارة التجارة والصناعة عددا من المبادرات الهادفة الى تعزيز بيئة الأعمال تضمنت تبسيط عمليات تسجيل الشركات، وتبسيط إجراءات مرور البضائع عبر الحدود، وزيادة العمل بالخدمات الحكومية الالكترونية المرتبطة بالتجارة، وتخفيض الوقت المستغرق لإنجاز تراخيص الاستيراد والتصدير.**
- **وترتبط دولة الكويت بالعديد من الاتفاقيات الثنائية الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع أكثر من 80 دولة من دول العالم، كما أن لديها اتفاقيات تعاون فني واقتصادي مع عدد كبير من البلدان، فضلا عن شمولها باتفاقيات التجارة الحرة مع دول المجموعة الاووربية من خلال عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلا عن اتفاقيات مماثلة مع بلدان أخرى. ومن شأن هذه الاتفاقيات أن توفر الاطار القانوني والتشريعي، لانسيابية التدفقات الدولية الجارية بين دولة الكويت وبقية أنحاء العالم.**

- **على المستوى الدولي، عزز الاقتصاد العالمي تقديرات النمو المحققة في عام 2017، وصولا الى 3.8%. ويزيد هذا المعدل بمقدار 0.6% مقارنة بعام 2016. ورفع صندوق النقد الدولي توقعاته لمعدل النمو في**

العامين 2018 و2019 الى 3.9%، لكلا العامين. وعلى الرغم من هذا التحسن في النظرة الى مستقبل الاقتصاد العالمي، إلاّ أن التوجهات الحمائية التي تقودها الولايات المتحدة، أكبر اقتصادات العالم، تهدد بإضعاف العلاقات التجارية الدولية، لاسيما الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تهدف إلى تحرير التجارة.

- وشهدت البلدان المتقدمة في عام 2017 معدلات تضخم بلغ متوسطها 1.5% مقارنة مع 0.7% لعام 2016. أما على مستوى الاقتصادات الناشئة، فقد وصل متوسط معدل التضخم الى نحو 5.3% في عام 2017، في حين وصل هذا المعدل الى 13% في أفريقيا. ومن المتوقع أن تشهد معدلات التضخم في البلدان المتقدمة ارتفاعا في عامي 2018 و2019. من جانب آخر انعكست آثار التحسن في معدل النمو العالمي على وضع التشغيل. فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية قدر معدل البطالة لعام 2017 بنحو 5.6%، ويتوقع أن يصل الى 5% في عام 2018. وتصل تقديرات معدل بطالة الشباب (25 سنة من العمر وأكثر) في عام 2017 الى نحو 13%. وتمثل هذه البطالة اكبر تحدي خصوصا في شمال افريقيا، حيث يصل معدل بطالة الشباب الى 30%.
- وفي أسواق النفط العالمية، ما زال الوصول الى التوازن بين العرض والطلب محفوفا بجملة من المخاطر التي قد تعطل أثر المحرك الرئيسي الى هذا التوازن وهو الاتفاق الذي أبرمته أوبك مع 12 دولة منتجة للنفط من خارج المنظمة، ومن بين هذه المخاطر الصراعات الجيوسياسية، واحتمالات الحرب التجارية والجدران الحمائية، والارتفاع السريع في الأسعار وأثره في تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وهذه مخاطر تكبح نمو الطلب على النفط، اضافة الى مخاطر عودة النفط الصخري بقوة الى الأسواق وزيادة الاستثمار في تطوير الانتاج ووصول امدادات غير متوقعة مثل تلك التي نتجت في السنة الأخيرة عن الزيادة في انتاج نفوط ليبيا وايران، وهذه مخاطر تزيد من فرص استمرار الفائض في أسواق النفط العالمية.
- وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية من المتوقع أن تنمو الامدادات من الدول خارج أوبك بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا في 2018 وأن تتصدر الولايات المتحدة المنتجين من خارج أوبك حيث يتوقع أن يرتفع انتاجها بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا إلى أكثر من 11 مليون برميل يوميا مع نهاية السنة الجارية. وتم في مايو تعديل توقعات نمو المعروض النفطي للدول غير الأعضاء بمنظمة أوبك للعام 2018 بزيادة بلغت 1.72 مليون برميل يومياً وصولا إلى 59.62 مليون برميل يومياً في المتوسط.
- ومن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط في السنة الجارية، ولكن تقديرات وكالة الطاقة الدولية تشير الى أن العرض سينمو بوتيرة أسرع من الطلب، مما يؤدي إلى ارتفاع المخزونات في الربع الأول من العام. وكانت مخزونات النفط التجارية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد ارتفعت في بداية العام 2018 وللمرة الأولى منذ سبعة شهور إلى 2.87 مليار برميل بزيادة قدرها 53 مليون برميل عن متوسطها في السنوات الخمس الأخيرة. ووفقا لتقديرات منظمة أوبك من المتوقع أن يصل الطلب على النفط في العام الجاري

2018 إلى 98.85 مليون برميل يومياً. وقدرت أوبك الطلب على نفوط المنظمة في عام 2017 بنحو 33 مليون برميل في اليوم، بزيادة قدرها 600 ألف برميل في اليوم عن العام السابق. وتوقعت للعام الجاري 2018 ، أن يبلغ الطلب على نفط أوبك 32.7 مليون برميل في اليوم ، أي أقل بنحو 300 ألف برميل في اليوم من مستوى 2017.

- ما زال عدم اليقين يكتنف احتمالات الحرب التجارية الدولية التي أطلقها قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض تعريفات جمركية على واردات الصلب والألمنيوم الى الولايات المتحدة، مما أثار تهديدات بردود فعل انتقامية من الشركاء التجاريين الرئيسيين، وهذا تطور يشكل خطرا على مستقبل النمو الاقتصادي العالمي. وسيكون لأي انكماش تجاري واقتصادي تداعيات وخيمة النسبة للطلب على الوقود في قطاعي النقل البحري والبري. وكان لتسارع النمو في زخم التجارة العالمية من 2.5 في المائة في عام 2016 إلى 4.7 في المائة في عام 2017 دور رئيسي في ارتفاع الطلب العالمي على النفط في عام 2017.
- تراجعت وتيرة الضبط المالي في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة في عام 2017، رغم الحاجة الملحة اليه، وفق التقرير الاقليمي الأخير لصندوق النقد الدولي. فقد كان التصحيح المالي في المملكة العربية السعودية أقل مما ورد في الميزانية في البداية حيث كان ارتفاع النفقات مدعوما بارتفاع أكثر من المتوقع في الإيرادات غير النفطية. وفي قطر، سمحت المصدات الوقائية المتاحة في المالية العامة بإجراء الضبط المالي بوتيرة أقل مما كان متوقعا. بينما تواصلت في البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي جهود الضبط المالي، وخاصة في إيران والعراق، في إطار البرنامج الذي يدعمه الصندوق. وخلص التقرير الاقليمي للصندوق الى أن كفة التطورات السلبية لا تزال هي الأرجح في ميزان المخاطر في دول المنطقة على وجه الإجمال، فهناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بتوقعات أسعار النفط فكل تراجع في أسعار النفط بمقدار 10 دولارات يؤدي إلى تدهور فوري قدره 3 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في رصيد المالية العامة للبلدان المصدرة للنفط.
- وفقا للبيانات الأولية المحلية المتاحة عن سنة 2017، عند اعداد هذا البيان المالي، شهد معدل النمو في الاقتصاد الكويتي تحسنا بلغ (8.7%) بالأسعار الجارية. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تحسن أسعار النفط، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة (أي باستبعاد أثر سعر النفط في معدل النمو، والمقاس باعتبار عام 2010 سنة الأساس) فقد بلغ (1.0%) فقط في عام 2017 .
- على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي دخلت الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية والاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة حيز التنفيذ في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، حيث بدأ العمل بالضريبة الأولى خلال عام 2017، وبالضريبة الثانية اعتبارا من الأول من يناير 2018. وكانت قمة دول المجلس التي عقدت في الرياض عام 2015 قد أقرت هاتين الضريبتين. وقررت بقية دول المجلس التريث في تطبيق هذه الضريبة بغية استكمال إجراءاتها التشريعية واستعداداتها الفنية. وتعمل وزارة المالية على تطوير قدرات قطاع الضريبة وفق خطة

استراتيجية بدأ تنفيذها منذ العام 2015، وتشمل تحديث التشريعات والنظم واللوائح اللازمة وفق افضل الممارسات الدولية في هذا الخصوص.

- سجل ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2017 فائضًا بلغت قيمته نحو 569 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل فائض قيمته نحو 960 مليون دينار خلال العام السابق. وقد انعكس ذلك الفائض في زيادة قيمة إجمالي الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي بذات القيم خلال فترتي المقارنة. وضمن إطار أوسع يشمل التغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية للبنك المركزي، والتغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه التحديد كلا من الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، يظهر ميزان المدفوعات فائضا قدره نحو 4.3 بلايين دينار خلال عام 2017، مقابل عجز قيمته نحو 2.5 بليون دينار خلال العام السابق.
- تشير التقديرات الأولية لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) إلى نحو 36434 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 33507 ملايين دينار للعام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 2928 مليونا (8.7%). ومن جانب آخر، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي المقدر بالأسعار الثابتة خلال عام 2017 تراجعا بلغ معدله نحو 2.9% مقابل نمو بنحو 3.5% لعام 2016 ونحو 0.6% لعام 2015.
- سجل معدل التضخم - على أساس سنوي - بدولة الكويت محسوبًا على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعا بنحو 0.6% خلال شهر مارس 2018 مقارنة مع الشهر المقابل من العام السابق. وسجل هذا المعدل - على أساس شهري – مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال شهر مارس 2018 انخفاضًا بنحو 0.4% مقارنة بالشهر السابق من العام ذاته أي فبراير 2018. وتمثلت أهم البنود التي ساهمت في زيادة معدل التضخم على أساس سنوي) في كل من المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة والخدمات الترفيهية والثقافية. في حين تمثلت المساهمة السالبة في معدل التضخم في كل من خدمات المسكن والأغذية والمشروبات.
- على صعيد التطورات الديموغرافية، بلغ عدد سكان الدولة في 31 ديسمبر 2017، اعتمادا على التقديرات المعلنة من قبل الهيئة العامة للمعلومات المدنية، نحو أربعة ملايين وخمسمائة ألف وأربعمائة وستة وسبعون نسمة (4500476) منهم (1370013) كويتي، و(3130463) غير كويتي. أي أن نسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي عدد السكان هي نحو 30%. وتبلغ نسبة الذكور من العدد الإجمالي للسكان نحو 63% والإناث نحو 37%. الا أن نسبة الذكور في حالة السكان الكويتيين هي 49% مقابل 51% للإناث. وترجع الزيادة الكبيرة لنسبة الذكور في حالة السكان غير الكويتيين لارتباط هذه الفئة بقوة العمل (69% للذكور و31% للإناث).

- على صعيد قوة العمل، تشير بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية الى أن إجمالي قوة العمل (15 سنة من العمر فأكثر) قد بلغت نحو 2705613 نسمة، موزعة بين 406201 كويتي (14.8% من قوة العمل)، و2299412 غير كويتي (84.1% من قوة العمل). أما الأهمية النسبية لتوزيع القوى العاملة على مختلف الأنشطة الاقتصادية فتبين أن العمالة الكويتية تتركز اساسا وبنسبة 81.1% في قطاعات " الإدارة العامة والأمن والدفاع والضمان الاجتماعي" بينما تتركز النسبة الغالبة من القوى العاملة غير الكويتية في العمالة المنزلية (27.8%)، ثم الإنشاءات (16.9%)، ثم تجارة الجملة والمفرد (16.8%) ثم الأنشطة العقارية (6.4%)، والصناعات التحويلية (6.4%) أيضا.
- لقد تم اعداد الميزانية العامة للسنة المالية 2019/2018 التي يعرض هذا البيان المالي بنودها الرئيسية في ضوء هذه المرتكزات والمستجدات، وفي ضوء توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظه الله ورعاه، بضرورة اتخاذ الإجراءات ووضع البرامج التي تستوجبها الأوضاع الاقتصادية الراهنة من أجل ترشيد الإنفاق، ومعالجة التقلب في موارد الموازنة العامة للدولة، والمحافظة على سبل الحياة الكريمة والآمنة للمواطنين، وعدم المساس بمتطلبات معيشتهم الأساسية.
- بلغت جملة اعتمادات الباب الأول من الميزانية أي تعويضات العاملين في للوزارات والإدارات الحكومية المختلفة للسنة المالية 2019/2018 مبلغ 7238 مليون دينار أي بزيادة معدلها 6.5% عن المعتمد للسنة المالية السابقة 2018/2017 وهو 6795 مليون دينار. وبلغت اعتمادات الباب السابع الذي يتضمن المنافع الاجتماعية وهي مدفوعات تحويلية نقدية أو تحويلات عينية الى المجتمع بأسره أو فئات معينة منه مبلغ 784,936,000 دينار، بانخفاض مقداره (323,256,000) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2018/2017 والبالغة 1,108,192,000 دينار أي بنسبة 29.17%، ويرجع ذلك إلى الوفر المتحقق من احكام الرقابة على بعض جوانب الهدر في المصروفات المتصلة بالمنافع الاجتماعية اضافة الى قرار نقل برنامج إعادة هيكلة القوة العاملة من ديوان الخدمة المدنية إلى الهيئة العامة للقوى العاملة – وباستبعاد أثر ذلك يتضح وجود زيادة في اعتمادات المنافع الاجتماعية تصل إلى نحو 178 مليون دينار لمواجهة نفقات العلاج الطبي بالخارج .
- وقدرت الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والمتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2019/18 بمبلغ 15.089 مليار دينار بزيادة مقدارها 1744.7 مليون دينار عن تقديرات السنة المالية 2018/17 أي بنسبة 13.07%. وتساهم الإيرادات النفطية بنسبة 88.26% من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2019/2018، بينما كانت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2018/17 بنسبة 87.76%. وقدرت الإيرادات غير النفطية التي تشمل كافة أنواع الإيرادات العامة للوزارات والإدارات الحكومية والمتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2019/18 بنحو 1.771 مليار دينار وهي تمثل نحو 11.74 % من

اجمالي الإيرادات وتشمل الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على الملكية والرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات والضرائب الأخرى على المعاملات الدولية ودخل الوحدات الحكومية من الرسوم ومقابل الانتفاع والايرادات الأخرى. ويتضمن الفصل الخامس من هذا البيان التفاصيل الكاملة لتقديرات الميزانية العامة.

الفصل الأول

التوجهات والسياسات الاقتصادية للدولة للسنة المالية 2019/2018

الفصل الأول

التوجهات والسياسات الاقتصادية

للدولة للسنة المالية 2019/2018

1-1. مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي:

تحكم عملية صنع السياسات الاقتصادية في دولة الكويت مجموعة من المبادئ والأسس والمرتكزات النابعة من منظومة القيم والتقاليد العريقة التي جبل عليها المجتمع الكويتي منذ القدم، والتي أطرها الدستور الكويتي في مواده ونصوصه المختلفة. وتلتزم الادارة الاقتصادية بدولة الكويت بهذه المبادئ والقواعد الأساسية في وضع وتطوير وصياغة السياسات الاقتصادية العامة.

1- في مقدمة المبادئ والمرتكزات المرعية يأتي حرص الادارة على المحافظة على درجة عالية من الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي الضروريان لنمو وتقدم وازدهار المجتمع. وفي سبيل تحقيق الاستقرار المنشود تحرص الادارة الاقتصادية على استدامة المالية العامة من جهة وديمومة الاستقرار النقدي من جهة أخرى، ويمثل هذين الأساسين خاصيتان اتسم بهما اقتصاد الكويت منذ بداية عهدها بالثروة النفطية في عام 1946. وقد ضمن الاستقرار المالي والنقدي للبلاد فضلا عن سياسات وآليات اعادة توزيع الثروة النفطية بشكل مباشر أو غير مباشر درجة متميزة من المحافظة على القوة الشرائية للدخل، بل وتحسنا مطردا في مستوى معيشة السكان، وذلك من خلال ارتفاع متواصل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وضبط حثيث لمستوى الزيادة في المعدل العام لأسعار المستهلك.

2- لما كانت إيرادات النفط تمثل المصدر الأساسي للإيرادات العامة للدولة، ولما كانت الإيرادات النفطية تعتمد على مورد قابل للنضوب، ولما كانت الدولة ملزمة بحفظ نصيب أجيالها القادمة من هذه الثروة النفطية، التزمت الادارة الاقتصادية للبلاد بسياسة ثابتة في هذا الاتجاه رسم أسسها المرسوم بالقانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة. حيث أمر هذا المرسوم بإيداع 50 % من الاحتياطي العام للدولة في صندوق استثماري يخصص للأجيال القادمة، كما أمر باقتطاع مبلغ سنوي يعادل نسبة قدرها 10% من مجموع الايرادات العامة للدولة لحساب هذا الصندوق وذلك اعتبارا من السنة المالية 1977/1976 أن يتم استثمار رصيد الحساب وإضافة عائد الاستثمار السنوي إليه. ويتم سنوياً تحويل

نسبة 10% أخرى من الدخل الصافي لصندوق الاحتياطي العام للدولة إلى صندوق الأجيال القادمة. وكانت دولة الكويت سباقة على المستوى العالمي في انشاء هذا الصندوق من أجل ضمان مستقبل الأجيال في حالة نضوب النفط.

3- فضلا عن موجودات صندوق الأجيال القادمة، تلتزم الادارة الاقتصادية بالمحافظة على مركز مالي قوي للدولة عبر الالتزام بادخار فوائض الايرادات العامة السنوية المحققة في الموازنة العامة في صندوق الاحتياطي العام للدولة، ويضم هذا الصندوق جميع الأصول الحكومية، بما في ذلك مشاركة الكويت في المؤسسات العامة وفي المنظمات متعددة الأطراف والهيئات الدولية. كما يضم استثمارات الدولة في السوق المحلي وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلاً عن أصول بالعملات الأجنبية الرئيسة تديرها الهيئة العامة للاستثمار نيابة عن حكومة دولة الكويت. ويجيز القانون لحكومة الكويت السحب من هذا الصندوق لمعالجة العجوزات المالية التي تطرأ على الميزانية العامة للدولة. وتعود بداية الاحتياطي العام للدولة الى عام 1952 عندما أصدر أمير الكويت آنذاك المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح قراراً بإنشاء مكتب الاستثمار الكويتي في لندن للإشراف على ادارة الاستثمارات الكويتية في بريطانيا لتأمين مصدر آخر للدخل الى جانب النفط. وكانت الحكومة الكويتية تلتزم بتخصيص 10 % من عائدات النفط لحساب هذا الاحتياطي عند انشائه .

4- التزمت دولة الكويت وما زالت بتوفير شبكة أمان اجتماعي واسعة تمثلت في توفير الوظائف العامة ودعم حصول المواطنين على وظائف في القطاع الخاص، وتوفير نظام سخي للتأمينات الاجتماعية، وتوفير الرعاية السكنية، وتوفير خدمات العلاج والرعاية الصحية المجانية، وخدمات التعليم العام والجامعي المجانية، ومن خلال أنواع متعددة من المدفوعات التحويلية والمساعدات الاجتماعية المتنوعة، وتوفير مخصصات لدعم السلع والمنافع العامة، ونظام تعاوني استهلاكي في جميع المناطق السكنية، مما شكل دخلا اضافيا سخيا غير مباشر للمواطن. ويحصل أفراد وأسر من خلال نظام المساعدات الاجتماعية على مدفوعات مباشرة تشمل عدة شرائح وفئات من بينها كبار السن والعاجزين عن العمل والمعاقين والأيتام والمطلقات والأرامل وغير المتزوجات وأسر السجناء. وتغطي مظلة نظام التأمينات الاجتماعية كافة المواطنين العاملين في القطاعين العام والخاص. ويسمح النظام بانتقال دخل المؤمن عليه إلى ورثته حتى يصبحوا قادرين على العمل.

5- تحافظ دولة الكويت على درجة عالية من الانفتاح المالي والتجاري تجاه مختلف دول العالم، وتعمل على ضمان علاقات صداقة وثيقة وتعاون بناء مع مختلف التجمعات الاقتصادية والدول. وقد تميزت الكويت منذ

نشأتها، من خلال دورها النشط في التجارة البحرية بين قارتي آسيا وأفريقيا، بدرجة عالية من الانفتاح الثقافي والاقتصادي في علاقاتها مع العالم الخارجي، وحرصت منذ استقلالها عام 1961 ولا تزال على تعزيز هذا الانفتاح من خلال اقامة علاقات اقتصادية وثيقة ومتوازنة مع كافة بلدان العالم على اختلاف توجهاتها السياسية ونظمها الاقتصادية، وحافظت الدولة على روابط تجارية نشطة وتعاون وثيق مع كافة أعضاء المنظومة الدولية ومختلف التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية.

6- تحرص دولة الكويت على الالتزام بمسئولياتها الانسانية والحضارية في مساعدة البلدان منخفضة الدخل ومد يد العون الى مختلف الدول والمناطق التي تتعرض الى مجاعات أو حروب أو كوارث طبيعية. والتزام الكويت بهذه القيم الانسانية مستمد من طبيعة المجتمع الكويتي الذي جبل على قيم التكافل والتعاون والتعاضد والبذل والعطاء ونصرة الضعيف ومد يد المعونة الى من يحتاجها، وهي قيم سامية يستمدها المجتمع الكويتي من تعاليم الدين الاسلامي الحنيف، ومبادئ بيئته العربية الأصيلة. ومن ذات المنطلق، كانت الكويت رائدة في انشاء أول مؤسسة تنموية دولية لتوفير التمويل الميسر للدول النامية، كما امتدت أعمالها الخيرية والتطوعية لمساعدة الفقراء والمعوزين الى شتى أنحاء العالم. وقد عزز هذا السجل المتميز علاقات الكويت الدولية وموقعها كمركز عالمي للعمل الإنساني، وقد حظيت الكويت بتكريم مستحق في هذا الجانب عندما منح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون صاحب السمو أمير البلاد بتاريخ 9 سبتمبر 2014 لقب "قائد العمل الانساني" تقديرا لإسهاماته السخية ودوره المتواصل في مساعدة البلدان المتضررة من الحروب والكوارث وتخفيف المعاناة عن شعوبها.

7- تسعى الادارة الاقتصادية الى تصحيح الخلل في هيكل ملكية النشاط الاقتصادي في الكويت، والمتمثل في هيمنة القطاع الحكومي على هذا النشاط، والتي نتجت عن عدة أسباب تتصل بطبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي طرأ على البلاد إثر تدفق الثروة النفطية واضطلاع الدولة بالدور الرئيسي في الاقتصاد من خلال ملكيتها للقطاع النفطي. وتعمل الادارة الاقتصادية على تطوير البيئة التشريعية القائمة من أجل ضمان تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار في تنويع قاعدة النشاط المحلي، كما تبذل الدولة جهودا حثيثة في هذا المجال من خلال تبسيط إجراءات منح التراخيص، والحد من البيروقراطية المعطلة، وتخصيص أنشطة عامة ذات طابع تجاري، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

8- تولي الادارة الاقتصادية أولوية لتوجه المواطنين الى العمل الحر، وتشجع مبادرات الشباب لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على تهيئة بيئة الأعمال المناسبة لهم، وتوفير التمويل الميسر

لهم. وكان الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد أنشئ في أبريل 2013 بموجب القانون رقم 98 برأس مال يبلغ ملياري دينار كويتي بهدف تمويل مبادرات الشباب في انشاء المشاريع الصغيرة أو المتوسطة المجدية بنسبة تصل إلى 80% من رأس المال. ويضع القانون شروطاً محددة للمشاريع المستحقة للدعم وهي قيامها بتوظيف ما بين موظف واحد الى 50 موظف من الكويتيين وألا تزيد تكلفة انشائها عن 500 ألف دينار كويتي. وقد تم اختيار ادارة جديدة للصندوق في عام 2017 من أجل تسريع وتطوير جهوده في هذا المسار.

9- في سياق متصل، تبذل الادارة الاقتصادية جهودا ملموسة في سبيل تطوير بيئة الأعمال المحلية بهدف تشجيع المستثمرين والمبادرين من المواطنين وكذلك جذب واستقطاب المستثمرين من خارج الدولة. وقد ترتب على انشاء مركز الكويت للأعمال الاسراع في انجاز طلبات تأسيس الشركات، حيث انخفضت الفترة اللازمة لتأسيس الشركات والحصول على التراخيص التجارية من 60 يوماً الى 6 أيام. مما أدى الى زيادة عدد التراخيص المنجزة خلال عام 2017 بنحو أربعة أضعاف ما أنجز في سنة 2016. وترتب على تبسيط الاجراءات زيادة هائلة في عدد طلبات تأسيس الشركات الجديدة اذ ارتفع عددها بحلول أبريل 2018 الى نحو 33500 طلب، ويتم العمل حاليا على تطوير قدرة مركز الكويت للأعمال على استيعاب الطلبات الجديدة.

10- ضمن المنظور التنموي الاستراتيجي، تسعى دولة الكويت الى تحقيق تحسن مطرد في موقعها على سلم التنافسية الدولية، كما تسعى الى تعزيز مستويات الكفاءة والشفافية والحوكمة في مختلف أجهزة وادارات الدولة والحد من تفشي البيروقراطية، وترهل القطاع العام وتدهور انتاجيته، واعادة بناء نظم التوظف وأنظمة المرتبات والأجور على أسس عادلة وشفافة وموضوعية.

2.1. مرتكزات السياسة الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد الكويتي اعتمادا كثيفا على النفط، وهو مورد طبيعي قابل للنضوب، وعرضة للصدمات الخارجية من فترة الى أخرى، بسبب تقلبات الطلب العالمي على النفط وحساسية أسعاره لهذه التقلبات. وقد تزايدت مخاطر هذه الصدمات مع زيادة عدد اللاعبين في ساحة انتاج هذه السلعة وتطور فعالية بدائل النفط سواء على صعيد الموارد الناضبة أو المتجددة، وتسارع وتيرة التقدم العلمي في انتاج وتطوير أجهزة ومكائن ووسائط نقل أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة وأكثر صلاحية لاستخدام مصادر وقود بديلة. وتؤدي هذه التطورات الى زيادة أعباء المالية العامة للدولة في البحث عن مصادر دخل وايراد بديلة أو رديفة. وكان الاقتصاد الكويتي قد تعرض الى عدة صدمات خارجية سابقة، الآ ان صدمة التراجع الحاد في أسعار النفط التي بدأت في النصف الثاني من عام 2014، تميزت بأنها

صدمة هيكلية وليست عابرة مثل ما سبقها من صدمات، الامر الذي ترتب عليه، ضمن نتائج أخرى، استمرار الانخفاض في أسعار النفط الخام عن مستوياتها التي سبقت الصدمة الراهنة.

وقد ترتب على هذه التطورات النفطية العديد من التداعيات الاقتصادية المالية، والنقدية، والتجارية. فعلى المستوى المالي شهدت الموازنة العامة للدولة تحقيق كم من العجوزات السنوية التي لا تزال مستمرة مع موازنة السنة المالية 2019/2018، وتعرض عدد من المتغيرات النقدية الى حالة من عدم الاستقرار، كما تأثر الميزان التجاري سلبا بانخفاض أسعار النفط من جانب، وخفض مستوى إنتاجه من جانب آخر، وهو الخفض الذي بدأ مع بداية العام 2017 التزاما باتفاق منظمة أوبك مع منتجين من خارجها على تخفيض الإنتاج وهو الاتفاق الذي زال ساري المفعول الى نهاية العام الجاري 2018 على الأقل، حيث من الوارد الاتفاق على تمديد الخفض مجددا. وتؤثر هذه التطورات على حصيلة الدولة من العملة الأجنبية مقابل صادراتها النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة.

ومن المهم التأكيد، في هذا السياق، على المبادئ التي تحكم السياسة الاقتصادية للدولة، وأهمها:

أولا: العمل على مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي لما لها من أثر إيجابي ملموس على تنويع مصادر الإيرادات، خصوصا وأن التراخي في جهود التنويع، وعدم المثابرة على تعزيز تلك الجهود في السابق قد أفرز تداعيات سلبية من شأنها اضعاف امكانية تحقيق الأهداف التنموية للبلاد.

ثانيا، المحافظة على مستوى الرفاه الاقتصادي للمواطنين، على أن يكون هذا الرفاه قابلا للاستدامة، وهذا يقتضي أيضا مواصلة برامج الاصلاح.

ثالثا، المحافظة على التوازن الضروري بين نصيب الجيل الحالي من الثروة وحقوق الاجيال القادمة من هذه الثروة.

رابعا، تعزيز اعتبارات العدالة الاجتماعية في مجال توزيع الدخل المباشر وغير المباشر.

2.1 أ. السياسة المالية

تاريخيا، وبحكم إدارة الدولة لثروة البلاد الطبيعية، تعد السياسة المالية بدولة الكويت أهم سياسة اقتصادية، وهي تستهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي، والمحافظة على مستويات الحياة الكريمة للسكان من خلال العمل على توفير فرص العمل المنتج والخدمات الضرورية ودعم الرفاه الاقتصادي، وتعزير اعتبارات العدالة الاجتماعية. يتم ذلك من خلال قنوات وبنود الإنفاق الجاري، والاستثماري. وفي ظل الصدمة النفطية الراهنة قامت وزارة المالية، المنوط بها رسم وتوجيه السياسة المالية، وتنفيذ مكوناتها من خلال الموازنة العامة، بالعديد من الإجراءات الهادفة الى دعم مسار الإصلاح المالي والاقتصادي من أجل ضمان استدامة المالية العامة، بشكل خاص، والاستدامة الوطنية، بشكل عام.

وتسعى السياسة المالية، في ظل أسعار النفط المنخفضة، على المحافظة على دورها الفاعل بوصفها محرّكا وداعما للنشاط الاقتصادي. وذلك من خلال عدد من الآليات أهمها دعم واستقرار معدلات الإنفاق الاستثماري، وترشيد الإنفاق الجاري، والتعامل مع عجز الميزانية العامة عبر آليات تضمن المحافظة على قوة الملاءة المالية للدولة. ففي جانب الإنفاق الاستثماري

خصصت موازنة السنة المالية 2019/2018 نحو 3.3 مليار دينار كويتي لهذا النوع من الإنفاق، منها 2.4 مليار دينار للمصروفات الانشائية و851 مليون دينار للمصروفات غير الانشائية. وهو الامر الذي يعكس، بدوره، توجهات الخطة الاستثمارية العامة للدولة.

وتعتمد رؤية وزارة المالية في مجال الإنفاق الاستثماري على دعم واستدامة هذا الإنفاق تطبيقاً للسياسة المالية الهادفة لاستخدام هذا الإنفاق كمصدر لتحفيز وتنشيط عجلة الاقتصاد الكويتي في فترات الانكماش. كما تؤمن الوزارة بأن لاستدامة الإنفاق الاستثماري آثار إيجابية كبيرة ومباشرة على معدل النمو الاقتصادي، تفوق الآثار المرتبطة بالإنفاق الجاري، رغم أهمية العديد من بنود هذا الإنفاق في إنعاش الطلب المحلي. وإضافة إلى استدامة الإنفاق الاستثماري، تحرص السياسة المالية على تعزيز آلية تمويل المشروعات عبر برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقاً لأحكام القانون رقم (116) لسنة 2014 بشأن هذه الشراكة. وذلك بهدف تخفيف ضغط التمويل على الموازنة العامة للدولة.

وفي مجال ترشيد النفقات الجارية تسعى الادارة المالية، الى مواصلة الجهود من أجل الحد من الهدر في المصروفات الحكومية، وضبط عملية إساءة استغلال الموارد، وقد ترتب على هذه الجهود توفير أكثر من ملياري دينار في السنتين الماليتين 2016/2015، و2017/2016.
كما اتجهت السياسة المالية للدولة، خاصة بعد التطورات النفطية في نهاية عام 2014، الى الحدّ من إنشاء هيئات عامة أو هياكل حكومية جديدة، والى دمج الهيئات والجهات الحكومية والعامة ذات المهام والاختصاصات المتشابهة أو المتداخلة، والى تصحيح اختلالات الانفاق الجاري، لاسيما في مجال إعادة تقييم مقابل الانتفاع ببعض الخدمات العامة، وترشيد الدعم من خلال ضمان وصوله بشكل أساسي الى مستحقيه وتحقيق أسس العدالة الاجتماعية. كما تضمنت توجهات السياسة المالية وضع سقوف للإنفاق العام، وإعداد تقديرات الإنفاق العام بما يتسق مع الأوضاع المستجدة للمالية العامة، واعتماد أسعار تحوطية لبرميل النفط تعكس احتمالية التطورات والتقلبات في أسواق النفط العالمية، حيث اعتمد سعر 50 دولارا لموازنة 2019/2018، بعد أن كان 45 دولارا في موازنة 2018/2017.

وكما أشار البيان المالي للسنة المالية الماضية، حرصت الإدارة المالية على الالتزام بالإجراءات التي أقرها مجلس الوزراء في 29 ديسمبر 2014 بشأن ترشيد الإنفاق العام والتي تضمنت خمسة عشر إجراءا أهمها وقف أي تعديلات في كوادر المرتبات الحالية وعدم منح مزايا نقدية او عينية إضافية، وقف إنشاء هيئات عامة او مؤسسات عامة جديدة، وإضافة مهام الهيئات المطلوبة الى الجهات القائمة، وتوجيه ديوان الخدمة المدنية وجميع الجهات الحكومية بعدم النظر في اي توسع في الهياكل التنظيمية العامة، وقصر التعيينات الجديدة لغير الكويتيين في الجهات

الحكومية على مهن مثل الأطباء والمدرسين والمهندسين وبعض المهن الفنية الضرورية مثل هيئات التمريض، وتأجيل التعيين في الوظائف الأخرى، وبحث التوقيت المناسب لتنفيذ البديل الاستراتيجي للمرتبات.

وتضمنت تلك الاجراءات تخفيض الاعتمادات المالية التقديرية لبند المكافآت التشجيعية بنسبة 15%، وإيقاف صرف البدل النقدي مقابل الإجازات الدورية لجميع الجهات الحكومية، وتوجيه لجنة المناقصات المركزية بعدم طرح مناقصات دون التحقق من كفاية الاعتمادات المالية، والتوجيه بعدم تقدم الجهات الحكومية الى مجلس الوزراء لاستصدار قرارات أو قوانين ترتب أعباء مالية على الميزانيات العامة إلا بعد موافقة وزارة المالية، وإصدار ما يلزم من قرارات لترشيد الدعومات تدريجيا مع مراعاة عدم المساس بأصحاب الدخول المحدودة، وقصر المهمات الرسمية والمؤتمرات على ما سبق الالتزام به مع جهات خارجية أو ما يمثل تحقيقا لمصلحة عامة ضرورية سياسية أو اقتصادية بموافقة الوزير المختص، تخفيض اعتمادات بنود المصروفات المختلفة كالضيافة والهدايا والرحلات بنسبة 15%.

كما تلتزم الادارة المالية بالمحاور التي وردت في وثيقة الإجراءات الداعمة للاصلاح المالي والاقتصادي التي صدرت عن لجنة الشئون الاقتصادية الحكومية والتي أعتمدها مجلس الوزراء في 14 مارس 2016، وكان قد جرى تطوير مكونات هذه الوثيقة الى برنامج وطني للاستدامة بعد مناقشات ومداولات مستفيضة مع اللجان التشريعية المختصة بمجلس الأمة ومؤسسات المجتمع المدني، وقد عرضت الحكومة تفاصيل البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية على مجلس الأمة في جلسته العادية المنعقدة بتاريخ 6 مارس 2018.

وكانت الحكومة قد بدأت في تنفيذ هذا البرنامج (الوثيقة سابقا)، منذ اعتماده عام 2016. ويتضمن البرنامج 50 مبادرة تم ادراجها ضمن 4 محاور رئيسية تضمنت أهدافا محددة وجداول زمنية واقعية قابلة للقياس والمتابعة، وتقدير نسب إنجازها، ويسعى البرنامج الى رفع كفاءة الخدمات الحكومية، وضبط النفقات الحكومية، وتنويع مصادر الإيرادات العامة بعيداً عن القطاع النفطي، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من أجل خلق بيئة فعالة لممارسة الأعمال، وتوفير العديد من فرص العمل للمواطنين ، كما يهدف البرنامج من خلال إدخال إصلاحات حقيقية الى تطوير القدرة التنظيمية للقطاع العام، وتمكين القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد الوطني عبر تهيئة البيئة الاقتصادية والتشريعية التي تضمن استعادة القطاع الخاص لدوره المحوري في تنمية الاقتصاد وتفعيل الدور الرقابي والتنظيمي للحكومة.

وفي جانب الإيرادات العامة، تسعى الإدارة المالية الى تعزيز وتنويع مصادر الإيرادات العامة، وقد بلغت هذه الإيرادات في موازنة 2019/2018، نحو15 مليار دينار كويتي، منها نحو 13.3 مليار دينار إيرادات نفطية، وحوالي 1.7 مليار دينار إيرادات غير نفطية. أي أن الايرادات النفطية قد نمت بمعدل يقدّر ب 13.7% بالمقارنة مع موازنة السنة 2017/ 2018 ، بفعل تحسن اسعار النفط. في حين وصلت تقديرات الايرادات غير النفطية الى حوالي 1.77 مليار دينار في موازنة 2019/2018 مقارنة بحوالي 1.63 مليار دينار في موازنة 2018/2017، أي بمعدل نمو 8.4%. ويعود ذلك اساسا الى الاثار الايجابية لجهود الاصلاح الاقتصادي، وما تضمنته هذه الجهود من اصلاحات مالية.

2.1 ب. السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية لدولة الكويت، ضمن أهداف اخرى، الى المحافظة على استقرار مستوى المعيشة في البلاد من خلال دعم استقرار القوة الشرائية للدينار الكويتي، والحد من الضغوط التضخمية، وضمان حرية تحويل العملة الوطنية الى العملات الأجنبية. كما تهدف هذه السياسة التي يدير بنك الكويت المركزي دفتها بجدارة الى ضمان استقرار وكفاءة القطاع المصرفي من خلال الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي، فضلا عن توجيه سياسات الائتمان المصرفي بما يساعد على تحقيق ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل القومي. كما يقوم البنك المركزي بوصفه بنك الحكومة بتقديم الدعم والمشورة الى الجهات الحكومية في الشئون المالية والنقدية.

وتسعى السياسة النقدية للمحافظة على الاستقرار النقدي وابقاء معدلات التضخم ضمن حدود آمنة، من خلال ادارتها لنظام سعر صرف العملة الوطنية الذي أستقر على سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة عملات منذ 20 مايو 2007. وقد ساهمت هذه السياسة في استقرار قيمة الدينار الكويتي والحد من التقلبات الكبيرة في سعر الصرف، كما ساعدت الى حد كبير في الحد من التضخم المستورد، وشجعت على زيادة وتيرة توطين المدخرات المحلية. وقد شهد سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي تحسنا نسبته 1.7% خلال السنة المالية 2018/2017 اذ بلغ الدولار نحو 299.4 فلسًا مع نهاية السنة المالية 2018/2017 مقارنةً مع نحو 304.6 فلوس في نهاية السنة المالية 2017/2016.

ويحرص البنك المركزي في هذا الاطار على المتابعة الحثيثة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جانب، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية من جانب آخر، والتحرك عندما تقتضي الحاجة باستخدام الأدوات المتاحة لديه للمحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية ومصدر أساسي للائتمان الذي تمنحه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي على أسس مستدامة خالية من الضغوط التضخمية والحد من نزوح المدخرات المحلية للخارج. وفي هذا السياق تجدر الاشارة الى أن البنك المركزي قد قام برفع سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية بدءا من 22 مارس 2018 ليصبح 3.0% بدلاً من 2.75%، وهو أول رفع للفائدة خلال السنة المالية 2018/2017، حيث ترجع الزيادة السابقة لسعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية إلى منتصف مارس 2017. ويجدر التنويه في هذا السياق الى أن البنك المركزي لم يجاري الزيادات السابقة التي طرأت على سعر الخصم في الولايات المتحدة خلال السنة المالية المنقضية وذلك بسبب عدم مواءمة تلك الزيادات لأوضاع السوق المحلية. وكان مجلس الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة قد رفع سعر الخصم ربع نقطة مئوية في 14 يونيو 2017، ثم ربع نقطة مئوية أخرى في 13 ديسمبر 2017، وربع نقطة مئوية ثالثة في 21 مارس 2018.

كما تسعى السياسة النقدية الى استقرار وتيرة الائتمان المصرفي الممنوح لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ويمثل هذا الائتمان أهم مصدر لتمويل أنشطة القطاع الخاص. حيث ارتفع مجموع هذا الائتمان من نحو 33.7 بليون دينار في نهاية السنة المالية 2016/2015 الى نحو 34.9 بليون دينار في نهاية السنة المالية 2017/2016، وإلى نحو 35.6 بليون دينار مع نهاية السنة المالية 2018/2017 بزيادة بلغت نحو 671.5 مليون دينار أي 1.9%. وكانت أبرز القطاعات التي ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة لها من البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2018/2017 قطاعي الصناعة والزراعة (بنسبة 5.6% لكل منهما على حدة) والتسهيلات الشخصية (بنسبة 3.7%)، وقطاع العقار (بنسبة 2.4%). فيما تراجعت التسهيلات الائتمانية النقدية الى قطاع الإنشاء (بنسبة 9.9%)، وقطاع المؤسسات المالية - غير البنوك (بنسبة 11.6%)، وقطاع الخدمات العامة (بنسبة 2.3%).

كذلك تحرص السياسة النقدية على المتابعة الحثيثة لأوضاع السوق المحلية من أجل تنظيم مستوى السيولة النقدية. وفي هذا الاطار بلغ عدد اصدارات سندات البنك المركزي والتورق الهادفة الى تنظيم السيولة خلال السنة المالية 2018/2017 ما مجموعه 38 اصدارا تراوحت مددها ما بين 3 و6 أشهر وبلغ عدد مرات تغطيتها 5 أضعاف، مما يشير الى أهمية هذه الاصدارات لوحدات القطاع المصرفي وما توفره من أدوات لاستثمار فوائض السيولة النقدية لديها بعوائد مجزية تراوحت خلال السنة المالية المعنية ما بين 1.5 و2.125 في المئة.

1ـ 2 ـ ج. السياسة التجارية

تميزت الكويت منذ نشأتها، من خلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي على رأس الخليج العربي، بانفتاحها التجاري الواسع وتواصلها مع ثقافات وبيئات حضرية غنية ومتنوعة. وقد أشتهر ميناء الكويت وأسطولها البحري التجاري في القرن التاسع عشر بدوره النشط في حركة التجارة بين جنوب غرب آسيا وشرق أفريقيا. وكان النشاط التجاري قبل بداية عصر الصناعة النفطية في الكويت يشكل أهم مصدر للدخل. وقد حافظ النشاط التجاري للبلاد على أهميته بعد ظهور النفط، حيث ساعدت الحاجة المتزايدة الى الواردات بمختلف أنواعها الى جانب تجارة تصدير النفط الخام ومشتقاته على احتفاظ الكويت بدرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي والتجاري على العالم الخارجي.
وقد بلغت درجة انفتاح الاقتصاد الكويتي مقدرة بنسبة الصادرات زائداً الواردات من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2013 نحو 82.3%، ولعام 2015 نحو 74.2% ولعام 2017 نحو 73.7%. وتجدر الاشارة الى أن الانخفاض النسبي في درجة الانفتاح التجاري بين عامي 2013 و2017 يرجع الى انخفاض قيمة الصادرات، كما تجدر الاشارة أيضا الى ضعف التدفقات التجارية العالمية في العام 2017.

وتهتم السياسة التجارية بشكل أساسي بتحسين الميزان التجاري للبلاد، من خلال ما يمكن أن يتأثر به من متغيرات وفي مقدمتها سعر صرف العملة الوطنية، والتعريفة الجمركية، والحوافز والقيود غير الجمركية (الاجراءات الادارية المشجعة أو المقيدة للتبادلات مع بلدان أخرى). ويسهم التزام دولة الكويت بشروط عضويتها في منظمة التجارة العالمية وهي عضو مؤسس في المنظمة، وكذلك عضويتها في العديد من التكتلات الإقليمية وفي مقدمتها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يسهم في تحديد وصياغة توجهات السياسة التجارية للدولة لاسيما في مجال تحديد التعريفة الجمركية. كما أن انفتاح الاقتصاد الكويتي التقليدي منذ القدم على التجارة الخارجية، يلعب دورا أساسيا أيضاً في تحديد طبيعة وأبعاد هذه السياسة.

وتجدر الاشارة هنا الى أن دولة الكويت ملتزمة بموجب عضويتها في منظمة التجارة العالمية، بهياكل معينة للتعريفة الجمركية، حيث يصل متوسط التعريفة الجمركية الملتزم بها مع المنظمة لمختلف أنواع السلع الى نحو 5.1%. كما يبلغ متوسط الرسم الجمركي الموحد بين دول مجلس التعاون وبقية أنحاء العالم نفس المعدل تقريباً.

وفي اطار سعي الدولة لتطوير مركزها التانفسي الدولي تبنت الجهات المعنية، ممثلة بوزارة التجارة والصناعة، عددا من المبادرات الهادفة الى تعزيز بيئة الأعمال تضمنت تبسيط عمليات تسجيل الشركات، وتبسيط إجراءات مرور البضائع عبر الحدود، وزيادة العمل بالخدمات الحكومية الالكترونية المرتبطة بالتجارة، وتخفيض الوقت المستغرق لترخيص الشركات من خلال إنشاء "مركز الكويت للأعمال".

ومن المهم الاشارة في هذا السياق الى أن دولة الكويت ترتبط بالعديد من الاتفاقيات الثنائية الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع أكثر من 80 دولة من دول العالم، ولديها اتفاقيات تعاون فني واقتصادي مع عدد كبير من البلدان، فضلا عن شمولها باتفاقيات التجارة الحرة بصفتها عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع المجموعة الاوربية، فضلا عن اتفاقيات مماثلة تربطها ببلدان أخرى. ومن شأن هذه الاتفاقيات أن توفر الاطار القانوني والتشريعي، لانسيابية التدفقات الجارية الدولية بين دولة الكويت وبقية أنحاء العالم.

1.3. البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية

عرضت الحكومة في الجلسة العادية لمجلس الأمة المنعقدة يوم الثلاثاء 6 مارس 2018 البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية (إستدامة)، وهو برنامج تنفيذي متكامل ينفذ وفق جداول زمنية واقعية، ويهدف إلى زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني عبر إدخال الإصلاحات اللازمة لتحسين البيئة الاقتصادية المحلية وتعظيم مصادر الإيرادات غير النفطية.

وبرنامج "استدامة" هو برنامج مرحلي مدته خمس سنوات، وكانت الحكومة قد بدأت بتنفيذه منذ اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 14 مارس عام 2016 بنسخته السابقة وعنوانها وثيقة الإجراءات الداعمة للاصلاح المالي والاقتصادي. ويشكل برنامج "استدامة" تطويرا لمكونات الوثيقة بناء على الملاحظات والآراء التي تشكلت خلال فترة الحوارات المكثفة التي قامت بها لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء منذ اطلاق الوثيقة في عام 2016 مع أعضاء السلطة التشريعية، شركاء الحكومة في مسيرة الاصلاح ، ومؤسسات المجتمع المدني، وخبراء الاقتصاد والقانون، فضلا عن متابعتها الحثيثة لآراء كتاب الرأي من الاختصاصيين في الصحافة المحلية.

وبرنامج "استدامة" هو برنامج تنفيذي رافد وداعم لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولبرنامج العمل الحكومي الجاري بالاتساق مع رؤية "كويت جديدة 2035" ويخدم ركائز وأهداف هذه الرؤية. ويحتوي البرنامج على 50 مبادرة تنفيذية بهدف دعم الاقتصاد الوطني والحفاظ على المستوى المعيشي للمواطنين. وتم توزيع هذه المبادرات على 4 محاور رئيسية تتضمن أهدافا واضحة وجداول زمنية واقعية يمكن قياسها وتتبعها.

ويسعى البرنامج الى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وخلق بيئة فعالة لممارسة الأعمال، ودعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتوفير العديد من فرص العمل المنتج للمواطنين، ورفع كفاءة القطاع الحكومي، والحد من الهدر في المصروفات والنفقات الحكومية، وتنويع مصادرالإيرادات العامة غير النفطية.

وقد تم انجاز مراحل هامة من البرنامج منذ انطلاقته عام 2016، حيث شهدت 24 مبادرة من مبادرات البرنامج تقدماً ملحوظاً وفق الجداول الزمنية الخاصة بها، مما ساهم في تقدم مرتبة دولة الكويت في مؤشرات عالمية مثل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي وفي تقرير التنافسية العالمي الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي.

وتجدر الاشارة في هذا السياق الى أن التحسن الذي حققته دولة الكويت في "مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018"، قد رفع رصيد الكويت وفق مقياس "الاقتراب من الأداء الأفضل". حيث تقدمت الكويت بمقدار 6 مراكز في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لتحل في الترتيب الـ 96 من أصل 190 دولة دخلت في المؤشر، مقارنة مع الترتيب الـ 102 في تقرير عام 2017، وسجلت بذلك ارتفاعا بنسبة 1.52 في المئة في رصيدها في مقياس القرب من الأداء الأفضل.

وفي المكون الفرعي لبدء الأعمال تقلص عدد الإجراءات المطلوبة وانخفض عدد الأيام اللازمة لبدء الأعمال، كما انخفضت كلفتها من 2.8 في المئة إلى 1.7 في المئة (من متوسط دخل الفرد) وكلفة الحد الأدنى لرأس المال من

10.2 في المئة إلى 8.5 في المئة (من متوسط دخل الفرد)، مما رفع رصيد الكويت في مقياس "القرب من الأداء الأفضل" في مكون بدء الأعمال بنسبة 10.44 في المئة (من 66.77 في المئة إلى 77.21 في المئة).

وقد أسهم تفعيل قرار وزير التجارة والصناعة بشأن إنشاء النافذة الواحدة الوطنية، وتعميم الاستخدامات الإلكترونية "أون لاين" في المعاملات، في تسريع إجراءات تأسيس وتسجيل الشركات، كما أسهمت مجموعة الإجراءات التي اتخذت في كل من وزارة العدل وبلدية الكويت ضمن المكون الفرعي لتسجيل الملكية ولاسيما في مجال زيادة شفافية الإجراءات الإدارية الخاصة بالأراضي في اختصار عدد الأيام المطلوبة لتسجيل الملكية الى النصف (من 70 إلى 35 يوما).

وتضمنت الانجازات التي تحققت من خلال برنامج الاستدامة ضمن انجازات أخرى ما يأتي:

أولا: في المحور الأول: تحسين الخدمات الحكومية

1- إنشاء مركز الكويت للأعمال (تخفيض عدد الخطوات المطلوبة لتأسيس شركة وإصدار رخصة تجارية من 15 إلى 4 خطوات، وتخفيض عدد الأيام اللازمة لاجراءات التأسيس وإصدار الرخصة التجارية من 61 إلى 7 أيام).
2- تخفيض المدة الزمنية اللازمة لتزويد الشركات بالكهرباء من 64 يوما إلى 8 أيام.
3- تخفيض المدة الزمنية اللازمة للحصول على رخصة بناء من 216 يوما إلى أقَل من أسبوع واحد.
4- تخفيض المدة الزمنية اللازمة لتصدير البضائع من 104 ساعات إلى 58 ساعة.
5- تخفيض المدة الزمنية اللازمة لاستيراد البضائع من 335 ساعة إلى 149 ساعة.

ثانيا: في المحور الثاني: دعم وتحفيز القطاع الخاص

1- ترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئة على مؤشر فوتسي العالمي، مما يضع البورصة الكويتية على خارطة المستثمرين العالميين ولا سيما المستثمرين المؤسسيين.
2- استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها نحو 700 مليون دينار كويتي.
3- تمويل أكثر من 1000 مشروع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الصندوق الوطني لرعاية و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة وبنك الكويت الصناعي.
4- يعمل الصندوق الوطني بالتعاون مع مؤسسة البترول على تفعيل مشاركة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إدارة وتشغيل محطات توزيع الوقود.
5- البدء بتفعيل برنامج التخصيص والشروع في الاجراءات التمهيدية لتخصيص ثلاث مرافق عامة (انجاز دراسة تخصيص محطة الشعيبة الشمالية لتوليد الطاقة وتقطير المياه، توقيع عقدي دراسة تخصيص المشاغل الرئيسية

لوزارة الكهرباء والماء، وتخصيص خدمات الخطوط الهاتفية الثابتة والاتصالات الدولية وشبكة النطاق العريض).

6- إطلاق أحد مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص

7- البدء بصياغة استراتيجية صناعية تفصيلية.

ثالثا: في المحور الثالث: تطوير وتنمية سوق العمل

1- الانتهاء من تصميم نظام إلكتروني مطور للتوظيف

2- قياس الأداء الفعلي للموظف عبر إضافة معيار معدل الانتظام كشرط للتأهل لمكافأة الأعمال الممتازة.

3- إعادة تصنيف الوظائف والمهن لمعالجة التباين بين رواتب الموظفين في الجهات الحكومية المختلفة.

4- الانتهاء من تحديد العمالة الوهمية في القطاع الخاص.

5- إعادة تقييم وتجديد نظام الكوتا لرفع مستويات التكويت في القطاع الخاص.

رابعا: المحور الرابع: استدامة المالية العامة

1- إطلاق خطة الميزانية متوسطة المدى (ميزانية الثلاث سنوات).

2- المحافظة على قوة التصنيف الائتماني الدولي لدولة الكويت مع توقعات مستقبلية مستقرة.

3- توفير أكثر من 500 مليون د.ك عبر إعادة ترتيب أولويات مشاريع النفقات الرأسمالية.

4- توفير 100 مليون د.ك من خلال اعادة هيكلة مقابل الانتفاع بخدمات الماء والكهرباء والوقود.

5- توفير 150 مليون د.ك من خلال معالجة الخلل في دعومات الرعاية الاجتماعية وتكلفة المعيشة.

6- إطلاق العدادات الذكية التجريبية للماء والكهرباء بهدف رفع نسبة معدل التحصيل.

4.1. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تحدد رؤية الكويت 2035 الأولويات التنموية طويلة المدى ويشتق من هذه الرؤية الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن وريادة القطاع الخاص وفق آليات محفزة ودعم التنمية البشرية والمجتمعية وتطوير السياسات السكانية لدعم التنمية والإدارة الحكومية الفاعلة.

وفي ضوء ذلك، تبنت الخطة الإنمائية مسارين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة: المسار الأول التنمية الموازية المعنية بمواجهة التحديات والاختلالات الراهنة، والمسار الثاني تأصيل عمليات التحول لتحقيق الرؤية التنموية. وقد تم ربط المجالات التنموية للخطة الإنمائية بسبع ركائز أساسية (إدارة حكومية فاعلة، اقتصاد متنوع مستدام، بنية تحتية متطورة، بيئة معيشية مستدامة، رعاية صحية عالية الجودة، رأس مال بشري إبداعي، مكانة دولية

متميزة) تتضمن مجموعة من البرامج المحددة لسد الفجوات في المراكز والمؤشرات الدولية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015، لتكون مكانة وترتيب دولة الكويت من ضمن أعلى 35 دولة في العالم بحلول 2035.
وعليه تم تطوير منهجية إعداد الخطط السنوية من خلال نظام مؤشرات لقياس أداء القطاعات من أجل تحسين الوضع التنافسي لدولة الكويت حيث تم اخضاع اختيار المشروعات لمعايير انتقائية ومحددة تتمثل في مدى مساهمتها في تحسين مكانة دولة الكويت في مؤشرات التنافسية العالمية بالإضافة إلى جدواها الاقتصادية وقدرتها على خلق فرص عمل وطنية بالقطاع الخاص فضلا عن مدى قدرة الجهة على تنفيذ المشروعات.

1.4.1. توجهات الخطة الانمائية متوسطة المدى

فيما يلي أهم التوجهات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الخطة الانمائية متوسطة المدى للسنوات 2016/2015-2020/2019:

1. تنويع هيكل الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية من خلال البرامج التالية:

أ. برنامج التخصيص

تنفيذ برنامج للتخصيص يشمل القطاعات التالية:

- قطاع البتروكيماويات: فتح المجال واسعاً للقطاع الخاص للاستثمار في كافة المجالات ما بعد الاستخراج بما فيها الاستثمار في نقل وتوزيع وتكرير النفط الخام والغاز ومشتقاته، والصناعات اللاحقة المرتبطة به.
- قطاع السياحة: تطوير المناطق السياحية وتشجيع القطاع الخاص.
- قطاع الطاقة والطاقات المتجددة: تحرير صناعة وتوزيع الكهرباء والماء بإشراك شركات القطاع الخاص في الإنتاج والتوزيع والصيانة، وإذكاء روح المنافسة بين هذه الشركات، وتشجيع الاعتماد على الطاقات المتجددة.
- قطاع الصحة العامة: التوسع في إشراك القطاع الخاص في إدارة وبناء المستشفيات والمراكز والعيادات الصحية والمختبرات والسماح بإنشائها في المناطق السكنية. والسعي لبناء شراكة حقيقية ومتنافسة بين قطاع التأمين والقطاع الصحي الخاص، بحيث يتاح للمؤمن عليه اختيار الخدمة الصحية الأفضل وبأنسب الأسعار.
- قطاع التعليم: التوسع في إشراك القطاع الخاص في إدارة وبناء المدارس في المناطق النموذجية.
- القطاع المالي: تفعيل تخصيص البورصة الحالية والسماح بقيام بورصات متخصصة، وإنشاء أكثر من شركة مقاصة للتنافس.
- قطاع الاتصالات: تفعيل دور الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع دور القطاع الخاص في تقديم خدمات الاتصالات الدولية والاتصالات الأرضية وخدمات الإنترنت.

• قطاع الإسكان: إشراك القطاع الخاص في تصميم وبناء المناطق السكنية وطرحها على المواطنين بأسعار التكلفة، عبر أدوات تمويلية مختلفة.

• القطاع اللوجستي: تخصيص إدارة المنافذ البرية وإدارة الموانئ وخدمات الجمارك والتخليص والمختبرات عبر مجموعة من الشركات المساهمة المتنافسة.

ب. الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ج. تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

د. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بما يدعم التنويع الاقتصادي وتوطين التكنولوجيا.

2. استدامة المالية العامة من خلال:

أ. تبني برنامج للإصلاح المالي في الدولة، يرتكز على ترشيد الإنفاق الحكومي باتجاه تقليص الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الرأسمالي، ومعالجة أسباب الهدر في أبواب الميزانية المختلفة وفق تقارير دورية متخصصة.

ب. إعادة هيكلة الدعم الحكومي، والذي يمثل أكثر من ربع إنفاق الموازنة العامة وإعادة تسعير الخدمات بهدف الحد من هدر استهلاكها، والتحول من دعم أسعار السلع والخدمات مباشرة (الدعم العيني) إلى دعم نقدي فيما يخص المحروقات والكهرباء والماء والمواد الاستهلاكية كلما أمكن ذلك، مع تطبيق برنامج توعوي وتحفيزي لترشيد الاستهلاك لدى الجمهور.

ج. ضبط التوظيف بالقطاع الحكومي وتقليل التفاوت في المزايا والأجور بين القطاعين العام والخاص.

3. تبنى رؤية استراتيجية متكاملة للتنمية العمرانية مع تطوير البنية التحتية، بما يتوافق مع تحديث المخطط الهيكلي الرابع KMP4، كون ذلك من القطاعات الحيوية الهامة المؤثرة على جودة حياة الأفراد، وهو ما يعكسه الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة والذي يرمي إلى "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار".

4. بناء المدن الاقتصادية الجديدة كقاعدة للمركز التجاري للدولة، بحيث تستقطب الأنشطة التجارية التي ستكون مرتكزاً للانطلاق نحو التحول إلى مركز تجاري إقليمي، وذلك من خلال تشغيل ميناء مبارك الكبير، وإنشاء مدينة الحرير والمنافذ والمستودعات الجمركية، وتزويدها بكافة المتطلبات والخدمات المساندة بواسطة القطاع الخاص. فضلاً عن ربط الميناء والمنافذ بشبكة من الطرق وسكك الحديد لتسهيل عبور التجارة الدولية.

5. توفير الشروط المناسبة للتحول إلى مركز مالي إقليمي، ومن بينها:

أ. تطوير مؤسسات وأسواق المال، والعمل على رفع كفاءة المؤسسات المالية عن طريق تعزيز المنافسة وإفساح المجال للبنوك الأجنبية العاملة في الكويت لتقديم خدمات التمويل الشخصي، وفتح فرص التنافس في الأسواق

الخارجية وفق مبدأ التعامل بالمثل. وأيضاً تعميق الخدمات المالية لتشمل خدمات الرهن العقاري بعد تعديل القوانين المعيقة.

ب. زيادة المنافسة في سوق رأس المال المحلي، عبر تفعيل تخصيص البورصة الحالية، والترخيص بإنشاء وإدارة بورصات متخصصة لجذب الشركات الخليجية والعالمية ودعوة شركات الوساطة المالية الإقليمية والعالمية لفتح مكاتب لها في الكويت والعمل بالسوق المحلية وزيادة عدد شركات المقاصة وتشجيع التنافس فيما بينها، وبالفعل فقد تم ترقية بورصة الكويت من سوق مبتدئة إلى سوق ناشئة.

2.4.1. نتائج تطبيق الخطة 2017/2016 (قبل الحساب الختامي)

الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة حسب ارتباطها بمراحل المشروع

- مشروعات منجزة 25
- مشروعات في مرحلة التسليم والتشغيل 2
- مشروعات في المرحلة التنفيذية 152
- مشروعات في المرحلة التحضيرية 91
- مشروعات لم تبدأ 9

الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة بحسب الإنفاق

جدول (1-1) توزيع الاستثمارات والإنفاق حسب مجالات التنمية للخطة السنوية 2017/2016 (دينار كويتي)

المجالات	عدد المشروعات	استثمارات 2017/2016	إجمالي المنصرف	نسبة الصرف
التنمية البشرية والمجتمعية	185	871,985,313	615,633,257	%70.6
التنمية الاقتصادية	77	2,100,497,426	1,659,504,339	%79
التنمية الإدارية	17	7,271,172	597,771	%8.2
الإجمالي	279	2,979,753,911	2,275,735,367	%76.37

المصدر: النظام الآلي لمتابعة تنفيذ الخطة السنوية 2017/2016

الموقف التنفيذي للمتطلبات التشريعية بنهاية 2017/3/31

- قوانين صدرت 12
- متطلبات تشريعية لدى مجلس الأمة 7
- متطلبات تشريعية لدى مجلس الوزراء 8
- متطلبات تشريعية لدى الفتوى والتشريع 7
- متطلبات تشريعية لدى الجهات 9

القوانين التي تم إقرارها بنهاية السنة المالية 2017/2016

1. القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل
2. القانون رقم 111 لسنة 2015 بشأن الاحداث
3. تعديل القانون رقم 2010/8 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
4. القانون رقم 26 لسنة 2015 بشأن تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية
5. مشروع قانون الوكالات التجارية
6. القانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات
7. قانون رقم 2016\7 في شأن التخطيط التنموي
8. تعديل قانون تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الادوية رقم 28 / 1996
9. تعديل بعض احكام القانون رقم 23 / 1968 في شأن نظام قوة الشرطة
10. مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة
11. تعديل القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت
12. مشروع قانون المناقصات العامة

3.4.1. نتائج تطبيق الخطة 2018/2017 (4/1 – 2018/03/31) قبل الحساب الختامي

الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة حسب ارتباطها بمراحل المشروع

- مشروعات في مرحلة التسليم والتشغيل 3
- مشروعات أنجزت 8
- مشروعات في المرحلة التنفيذية 84
- مشروعات في المرحلة التحضيرية 47
- مشروعات لم تبدأ 7

الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة بحسب الإنفاق

جدول (2-1): توزيع الاستثمارات والإنفاق حسب ركائز الخطة 2018/2017 (دينار كويتي) حتى31 /2018/03

الركائز	عدد المشروعات	الاعتماد المالي لسنة 2018/2017	إجمالي المنصرف	نسبة الصرف
إدارة حكومية فاعلة	9	6,383,440	2,316,128	36.3%
اقتصاد متنوع مستدام	23	1,810,138,000	1,,613,647,473	89.1%
بنية تحتية متطورة	28	510,242,049	313,616,812	61.5%
بيئة معيشية مستدامة	13	198,249,000	124,667,703	62.9%

الركائز	عدد المشروعات	الاعتماد المالي لسنة 2018/2017	إجمالي المنصرف	نسبة الصرف
رعاية صحية عالية الجودة	21	172,522,015	98,006,701	56.8%
رأس مال بشري إبداعي	42	246,188,035	233,934,365	95.0%
مكانة دولية متميزة	13	4,494,844	3,248,654	72.3%
الإجمـالي	149	2,948,217,383	2,389,437,836	81.0%

المصدر النظام الآلي لمتابعة تنفيذ الخطة السنوية 2018/2017

الموقف التنفيذي للمتطلبات التشريعية بنهاية 2018/03/31

- **قوانين صدرت 14**
- **متطلبات تشريعية لدى مجلس الأمة 13**
- **متطلبات تشريعية لدى مجلس الوزراء 3**
- **متطلبات تشريعية لدى الفتوى والتشريع 4**
- **متطلبات تشريعية لدى الجهات 19**

القوانين التي تم إقرارها بنهاية السنة المالية 2018/2017

1. **القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل**
2. **القانون رقم 111 لسنة 2015 بشأن الاحداث**
3. **تعديل القانون رقم 2010/8 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**
4. **القانون رقم 26 لسنة 2015 بشأن تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية**
5. **مشروع قانون الوكالات التجارية**
6. **القانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات**
7. **قانون رقم 2016/7 في شأن التخطيط التنموي**
8. **تعديل قانون تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الادوية رقم 28 / 1996**
9. **تعديل بعض احكام القانون رقم 23 / 1968 في شأن نظام قوة الشرطة**
10. **مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة**
11. **تعديل القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت**
12. **مشروع قانون المناقصات العامة**
13. **مشروع قانون منع تضارب المصالح**
14. **مشروع قانون رياضي موحد**

4.4.1. المعوقات التي واجهت الخطة

بلغت جملة المعوقات المالية التي أعاقت تنفيذ الجهات المشاركة في إنجاز مشاريع خطة التنمية (139) معوقاً وذلك بنهاية السنة المالية 2018/2017 حسب نتائج النظام الآلي لمتابعة الخطة 2018/2017 مصنفة على النحو التالي:

جدول (3_1): حالة المعوقات التي واجهت الخطة

المعوق	التكرار	تم التغلب عليه	
		عدد	نسبة
1. عدم كفاية الميزانية المخصصة لتنفيذ المشروع	43	16	37.0%
2. عدم وجود ميزانية مالية للمشروع	19	12	63.0%
3. تأخر وصول الموافقة على اعتماد زيادة ميزانية المشروع	18	13	72.0%
4. التأخر في تنفيذ المشروع بسبب تخفيض الميزانية المخصصة	2	2	100.0%
5. التأخر في تنفيذ المشروع بسبب تأخر وصول الميزانية المخصصة	57	39	68.0%
الإجمالي	139	82	59.0%

الفصل الثانـــي

التطورات الاقتصادية الدولية

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية الدولية

1-2. اتجاهات النمو الاقتصادي

وفقا لآخر تقرير صادر من صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2018، عزز الاقتصاد العالمي تقديرات معدل النمو لعام 2017 ، لتصل الى (3.8%). ويعتبر هذا المعدل هو الاعلى ، بمقدار (0.6%) مقارنة بعام 2016. وقد رفع التقرير بشأن الوضع المحتمل لمعدل النمو خلال للأعوام 2018 و2019، ليصل المعدل الى (3.9%)، لكلا العامين. علماً بأن معدلات النمو الفعلية لآخر عام متاح، 2017، لمختلف أقاليم العالم، كانت متفاوتة بين أعلى معدل نمو في دول آسيا الصاعدة والنامية (4.8%)، وأقل معدل نمو أمريكا اللاتينية والكاريبي (1.3%).

ورغم هذا التحسن في النظرة لمستقبل الاقتصاد العالمي، إلاّ أن هناك توجهات حمائية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد في العالم، وبناتج محلي إجمالي يناهز الـ (20) تريليون دولار حالياً. وتوجهاً مضاداً تتبناه الصين، كثالث أكبر اقتصاد بناتج محلي إجمالي يناهز حوالي الـ (12) تريليون دولار حالياً، وذلك استجابة لعجز الحساب التجاري في حالة الولايات المتحدة، ولفائض هذا الحساب في حالة الصين. وهو الأمر الذي سيساهم - في حالة استمرار مثل هذه التوجهات الحمائية - في إضعاف العلاقات التجارية الدولية، لاسيما الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تهدف إلى تحرير التجارة مستقبلاً. بالإضافة الى إضعاف منظمة التجارة العالمية، التي تستهدف اتفاقياتها الحدّ من القيود التجارية، والعمل على تخفيف القيود الجمركية، وغير الجمركية. رغم تصريح وزير الخزانة الامريكية، الاحد 20 مايو 2018، بتعليق التعريفات الجمركية المقترحة بين الولايات المتحدة والصين، غداة اعلان توافق للحدّ من عجز الحساب التجاري الأمريكي.

وكما يوضح الجدول التالي والشكل التالي فإن معدل نمو البلدان المتقدمة يتوقع أن يشهد ارتفاعاً بسيطاً في معدل النمو، حسب تقديرات عام 2017 ليصل إلى (2.3%) مع توقّع أن يصل هذا المعدل إلى (2.5%)عام 2018، وإلى (2.2%) عام 2019. وأن المحرك الرئيسي وراء هذه التقلبات الطفيفة يتمثل في نمو الاستهلاك الخاص. مع بقاء الاستثمار ضعيف، مع استمرار تعرض السلع لضغوط انخفاض الأسعار. بالإضافة للمخاطر الناشئة عن عدم وضوح توجهات الاقتصاد الأمريكي تحت الإدارة الحالية، والى النتائج غير الواضحة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص آفاق النمو في البلدان في طور التحوّل، فبعد انكماش النمو في عام 2015، ليصل الى (4.3%) انتعش معدل النمو لعام 2017 إلى حوالي (4.8%) على مستوى هذه البلدان، والتي من المتوقع ان يصل معدل نموها عام 2018 الى (4.9%)، وعام 2019 الى (5.1%). ففي بلدان الكومنولث تحول معدل النمو من سالب عام 2015 (-2.0%)، الى موجب عام 2017 (2.1%). مع توقع أن ينتعش معدل النمو عام 2018 ليصل الى (2.2%)، والى (2.1%) عام 2019. وتتأثر مجموعة هذه البلدان بأسعار النفط المنخفضة، في حالة البلدان المصدّرة للنفط، وبتطور الأوضاع في الاتحاد الأوروبي، وبالدور المتنامي للاستثمار. في حين وصل معدل النمو في البلدان النامية عام 2016 الى (3.8%)، والذي يعتبر أقل معدل نمو لهذه البلدان منذ الأزمة المالية عام 2008. مع تقدير معدل النمو في مجموعة هذه البلدان عام 2017 بنحو (4.3%)، و(4.6%) عام 2018.

ويتأثر معدل نمو البلدان النامية أساساً باتجاه أسعار السلع للانخفاض، وضعف التجارة الدولية، واستمرار عوامل عدم التأكد في الاقتصاد الدولي، وفي بعض الأحيان عدم الاستقرار السياسي. إلاّ أن هناك بعض البلدان، وبشكل محدد الصين والهند، داخل مجموعة البلدان النامية، قد شهدت طلباً محلياً قوياً، أثّر إيجاباً على معدل النمو.

جدول (1-2):

معدل النمو في أقاليم العالم

(التغير النسبي السنوي %)

الإقليم	2015 فعلي	2016 فعلي	2017 مقدّر	2018 تنبؤ
البلدان المتقدمة	2.3	1.7	2.3	2.5
البلدان في مرحلة التحوّل	4.3	4.4	4.8	4.9
البلدان النامية	3.9	3.8	4.3	4.6

المصدر: IMF, 2018 and UN, 2018

شكل (1-2): معدل النمو في أقاليم العالم (%)

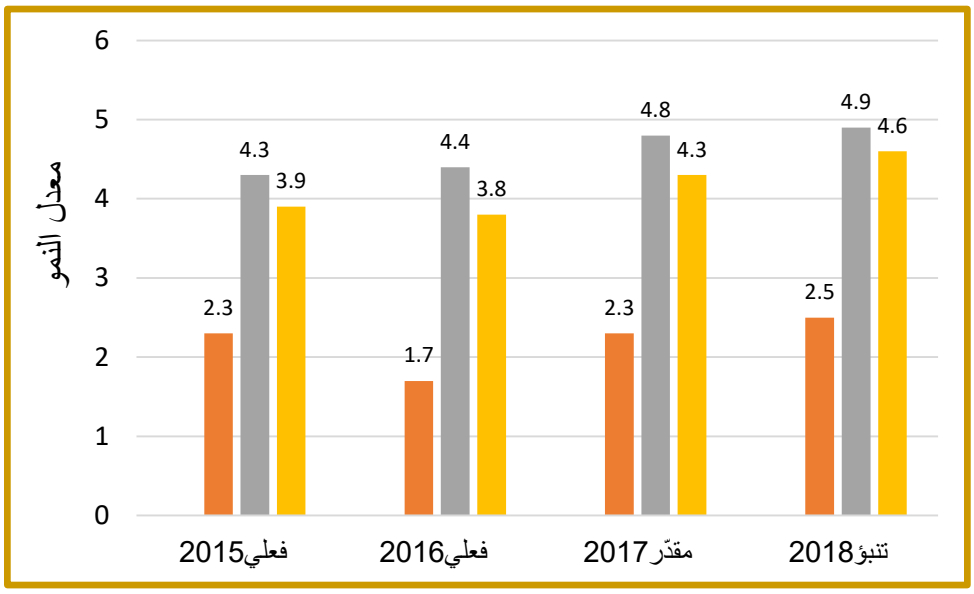

المصدر: IMF, 2018 and UN, 2018

2.2. اتجاهات التضخم والبطالة

شهد عام 2017 معدلات تضخم، مقدّرة، على مستوى الدول المتقدمة ، في حدود (1.5%) مقارنة بـ (0.7%) لعام 2016، والتي تعتبر من ضمن أقل معدلات التضخم منذ الأزمة المالية (وصل المعدل عام 2008 الى 6.3%). أما على مستوى اقليم الدول الصاعدة، فقد وصل معدل التضخم المقدّر الى حوالي (5.3%) لعام 2017، في حين وصل إلى أعلى معدل (13.0%) في أفريقيا. ويوضح الشكل التالي معدلات التضخم للاعوام2017، و 2018، و 2019 المقدّرة للعام الاول، ، والمتنبأ بها للأعوام الاخرى.

شكل (2-2): معدلات التضخم المقدّرة لعام 2017

والمقدرة للأعوام 2018 و 2019،
لأقاليم البدان المتقدمة والصاعدة والنامية

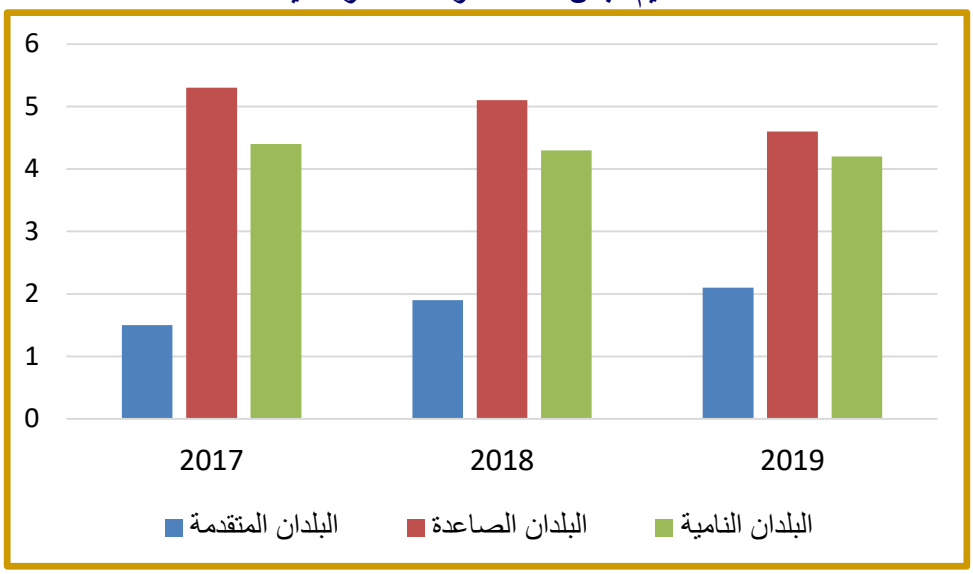

المصدر: UN, 2018

أما على مستوى معدل البطالة فقد انعكست آثار التحسن في معدل النمو العالمي على وضع التشغيل. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن هناك حوالي (190) مليون عاطل عام 2017، وأن معدل البطالة لنفس العام يقدر بحوالي (5.6%)، ويتوقع أن يصل الى (5%.%) عام 2018. وفي ظل توقع ارتفاع عدد الباحثين عن فرص للعمل، يتوقع أن يصل عدد العاطلين الى أكثر من (192) مليون عام 2018. . في حين وصلت تقديرات معدل بطالة الشباب (25 سنة من العمر وأكثر) عام 2017، الى حوالي (13.0%). وتمثل هذه البطالة اكبر تحدي في شمال افريقيا، حيث يصل معدل بطالة الشباب الى (30%). ويوضح الشكل التالي تقديرات معدلات البطالة للاعوام 2017، و 2018، و2019، لأقاليم البلدان المتقدمة، والبلدان الصاعدة، والبلدان النامية.

شكل (3-2): معدلات البطالة الفعلية لعام 2017،
والمقدرة لعام 2018 والمتوقعة لعام 2019 لأقاليم العالم (%)

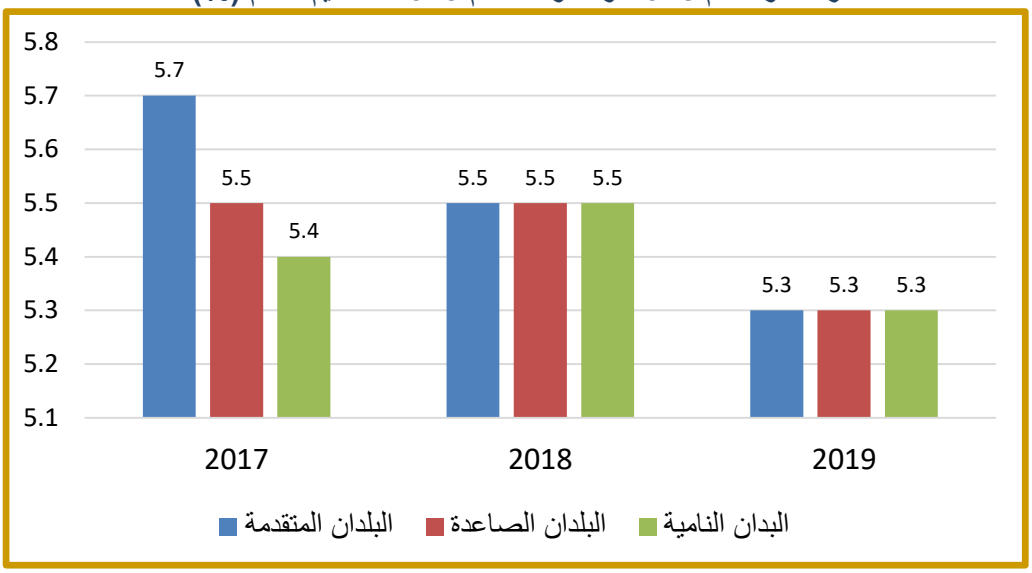

المصدر: United Nations, 2018.

3.2. تطورات أسواق النفط

تواصل الأسواق العالمية للنفط تحركها باتجاه نقطة التوازن بين الطلب والامدادات النفطية في ضوء الاتفاق التاريخي الذي توصلت اليه منظمة الدول المصدرة للنفط - أوبك مع مجموعة دول منتجة للنفط من خارجها في مقدمتها روسيا على خفض إنتاجها من النفط الخام اعتبارا من الأول من يناير 2017 ولمدة عام. ثم قررت أوبك والدول الأخرى من خارجها مد العمل بالاتفاق الى نهاية شهر مارس من العام الجاري 2018. وفي نهاية نوفمبر 2017 اتفقت الدول الأربع والعشرون (دول أوبك والدول من خارجها) مجددا على تمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية العام 2018. وتم مع التمديد الجديد ادراج عضوي أوبك نيجيريا وليبيا ضمن الاتفاق.

ويهدف هذا الاتفاق الى التخلص من فائض الامدادات العالمية من النفط، وكان له منذ بداية العمل به تأثير كبير من ناحية دعم أسعار النفط في الأسواق العالمية. ويعتبر انخفاض فائض المخزون الاستراتيجي من النفط لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مقارنة بمتوسط حجم هذا المخزون خلال السنوات الخمس الأخيرة أحد أهم النتائج المترتبة على هذا الاتفاق. وقد ساهم الاتفاق في ارتفاع أسعار النفط الى مستويات قياسية هي الأعلى منذ ما يزيد عن الثلاث سنوات. ومن المتوقع أن يتمخض ارتفاع الأسعار عن عودة انتعاش انتاج النفط في دول من خارج أوبك، كان قد تضرر انتاجها بسبب الأسعار المنخفضة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي يتوقع أن

تضخ كميات إضافية من النفط الصخري تقدر بحوالي 1.1 مليون برميل يومياً في السوق الأمر الذي قد يدفع الأسعار الى التراجع مجددا في العام 2019.

ومن المتوقع أن تؤثر الصراعات الجيوسياسية خلال الأعوام القادمة وبشكل مباشر على مستقبل الأسواق النفطية العالمية ومن أهم مصادر الصراع ما يتصل بالشكوك التي تحيط بامكانية استمرار الالتزام بالاتفاق الخاص ببرنامج ايران للطاقة النووية مع الدول الغربية، بعدما أعلنت الولايات المتحدة انسحابها منه وحذرت من اعادة تفعيل عقوبات اقتصادية متشددة ضد ايران. وتهدد هذه العقوبات ما بين 800 ألف برميل الى 1.2 مليون برميل يومياً من صادرات إيران النفطية.

وتشكل الحالة الفنزويلية مصدرا آخر للتوتر في الأسواق النفطية. وكانت فنزويلا قد شهدت منذ بداية العام الحالي انهياراً اقتصاديا أدى إلى تعطل انتاجها النفطي الى درجة كبيرة، حيث انخفض انتاجها النفطي من نحو 2.1 مليون برميل يومياً في عام 2017 إلى ما دون 1.5 مليون برميل يومياً والذي يعد المستوى الأدنى على مدى ثلاثة عقود. كما أدى الوضع الاقتصادي المتردي إلى اغلاق عدد كبير من المصافي في فنزويلا.

من جانب آخر يتوقع أن يترتب على تطبيق معايير متشددة على نوع الوقود المستخدم في السفن ابتداء من سنة 2020 آثار عده من أهمها التغير في هوامش أرباح المصافي النفطية وقوة الطلب على النفوط الخفيفة ذات نسبة الكبريت المنخفضة. وتأتي المعايير البيئية هذه تطبيقا للاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار من السفن والملحقات والبروتوكولات التابعة لها، وخاصة الملحق السادس من الاتفاقية المتعلق بالتلوث الناتج من انبعاثات اكسيد الكبريت بسبب حركة سفن الشحن، والتوجه نحو خفض مستوى هذه الانبعاثات الى نصف الواحد بالمائة بحلول عام 2020.

ومن المتوقع أن يساعد النمو الاقتصادي المتوقع على زيادة الطلب على النفط وخصوصاً من اقتصادات نامية كبرى مثل الهند ودول أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط وأفريقيا، مما سيؤدي إلى دعم أسعار النفط في العامين 2018 و2019. وتظهر تقديرات معدل النمو الاقتصادي العالمي وصول هذا المعدل إلى 3.9% في عام 2018 وتحقيق نمو بنفس المعدل في 2019، مقابل نمو بنسبة 3.7% في سنة 2017. ويبين الجدول التالي معدلات النمو الاقتصادي العالمي المتوقعة (بالنسب المئوية) في عامي 2018 و2019 مقارنة مع سنة 2017.

جدول (2-2):
معدلات النمو الاقتصادي (بالنسب المئوية)
تقديرات 2018 و2019 مقارنة مع 2017

الدولة أو الاقليم	2017	2018	2019
الولايات المتحدة الأمريكية	2.3	2.7	2.5
أوروبا	2.4	2.2	2
روسيا	1.8	1.7	1.5
الصين	6.8	6.6	6.4
اليابان	1.8	1.2	0.9
الهند	6.7	7.4	7.8
الشرق الأوسط	2.5	3.6	3.5
أمريكا اللاتينية	1.3	1.9	2.6
أفريقيا	2.7	3.3	3.5
العالم	3.7	3.9	3.9

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير 2018.

وبناءً على ما تقدم من توقعات بشأن مستقبل الأسواق النفطية، وتوقعات النمو الاقتصادي العالمي، يبين الجدول التالي أدناه الموازنات العالمية لعرض النفط والطلب عليه خلال السنوات 2017، 2018 و2019.

جدول (2-3):
الموازنات العالمية لعرض النفط والطلب عليه 2017 – 2019

(مليون برميل باليوم)	2017	2018	2019
الطلب العالمي للنفط	97.89	99.45	100.78
العرض العالمي للنفط	97.80	99.02	100.93
الفـــروقـــــات	(0.09)	(0.43)	0.15

المصدر: I.H.S – ASW , April 2018

تشير البيانات أعلاه إلى أن معدل الطلب العالمي للنفط لسنة 2018 سوف يتجاوز معدل العرض لنفس السنة بمقدار 430 ألف برميل يوميا مما سيؤثر ايجابياً على أسعار النفط ومعدل المخزونات الاستراتيجية والتجارية. وتجدر الاشارة الى أن مستوى العرض والطلب لعام 2019 سوف يتأثر بشكل مباشر باتخاذ منظمة أوبك وبعض الدول من خارج المنظمة قراراً بتمديد اتفاق خفض الإنتاج أو تعديل كمية الخفض لما بعد 2018 من عدمه والذي سوف يؤدي بالتالي الى خفض معدل الإنتاج العالمي المذكور ، كذلك سوف يتأثر مستوى العرض بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على رفع طاقتها الإنتاجية من النفط الصخري عن مستوياته الحالية .

كما تشير فروقات العرض والطلب لسنة 2019 إلى وجود فائض طفيف في الأسواق العالمية نظراً لعودة منتجي النفط الصخري المحتملة وهو الأمر الذي يتوقف على استمرار الارتفاع الراهن في أسعار النفط الخام في سنة 2018 وارتفاع النفقات الرأسمالية.

طاقة الإنتاج الاحتياطية لدى دول منظمة أوبك ستعتمد بشكل أساسي على مشاريع وخطط إنتاج النفط في العراق وعودة إنتاج النفط الليبي إلى مستويات مقاربة لمستوى إنتاج ما قبل التحولات السياسية الحادة في ليبيا واستقرار مستويات الإنتاج في نيجيريا ، كما ستؤثر العقوبات الاقتصادية التي ستفرض على إيران بشكل مباشر على مستويات إنتاج النفط الايراني.

أما على صعيد انتاج دول أوبك، يبين الجدول التالي سقف انتاج دول المنظمة حسب قرارها في 30 نوفمبر 2016 والذي سيكون ساري المفعول إلى نهاية 2018، بالإضافة إلى سقف انتاج بعض المشاركين من الدول خارج أوبك في اتفاق خفض الانتاج الموقع في 10 ديسمبر 2016.

جدول (4-2):
سقف انتاج دول المنظمة وحصص الدول الأعضاء
وحصص الدول خارج أوبك المشاركة في اتفاق خفض الانتاج
الساري منذ الأول من يناير 2017 (مليون برميل/ يوم)

دول منظمة أوبك	حصة الإنتاج
الجزائر	1,039
أنغولا	1,673
الإكوادور	522
الغابون	193
أندونيسيا	722
إيران	3,797
العراق	4,351
الكويت	2,707
ليبيا	528
نيجيريا	1,628
قطر	618
غينيا الاستوائية	178
المملكة العربية السعودية	10,058
الإمارات العربية المتحدة	2,874
فنزويلا	1,972
دول خارج منظمة أوبك	**حصة الإنتاج**
روسيا	10,980
المكسيك	2,297
كازاخستان	1,678
عُمان	967
أذربيجان	834

ـتم تعليق العضوية.

- تم رفع سقف إنتاج إيران.
- تم استثناؤهما من اتفاقية خفض الانتاج.
-انضمت إلى أوبك في يونيو 2017.

بناءً على ما تقدم من توقعات النمو الاقتصادي ومستويات العرض والطلب العالمية على النفط الخام، يوضح الجدول أدناه الأسعار متوسط أسعار برميل خامات الاشارة الثلاثة المتوقعة خلال عامي 2018 و2019 مقارنة بمتوسط 2017. ويتبعه جدول تقديرات برميل النفط الخام الكويتي خلال نفس الفترة.

جدول (2-5):
متوسط أسعار برميل خامات الاشارة الثلاثة
المتوقعة خلال عامي 2018 و2019 مقارنة بمتوسط 2017

(دولار / للبرميل)	2017	2018	2019
غرب تكساس المتوسط (WTI)	50.79	66.50	62.90
برنت (Brent)	54.19	70.50	67.00
دبي (Dubai)	53.14	68.00	64.30

المصدر: I.H.S – ASW April 2018

جدول (2-6):
متوسط سعر برميل النفط الخام الكويتي المتوقع
خلال عامي 2018 و2019 مقارنة بمتوسط 2017

(دولار / للبرميل)	2017	2018	2019
النفط الخام الكويتي (KEC)	51.38	67.50	64.00

المصدر: مؤسسة البترول الكويتية,

2.3.1. العرض والطلب على النفط

ما يزال الوصول الى التوازن بين العرض والطلب في السوق النفطية محفوفا بجملة من المخاطر التي قد تعطل أثر المحرك الأبرز الى هذا التوازن وهو الاتفاق الذي أبرمته أوبك مع 12 دولة منتجة للنفط من خارج المنظمة، ومن بين هذه المخاطر الصراعات الجيوسياسية، واحتمالات الحرب التجارية والجدران الحمائية، والارتفاع السريع في الأسعار وأثره في تطوير مصادر الطاقة المتجددة وهي مخاطر تكبح نمو الطلب على النفط، اضافة الى مخاطر عودة النفط الصخري بقوة الى الأسواق وزيادة الاستثمار في تطوير الانتاج ووصول امدادات غير متوقعة مثل تلك التي نتجت في السنة الأخيرة عن زيادة انتاج نفوط ليبيا وايران وهذه مخاطر تزيد من فرص استمرار الفائض في السوق.

أولا: الامدادات العالمية من النفط

- رغم خفض انتاج الدول الأعضاء في أوبك بدءا من مطلع العام 2017 التزاما باتفاق خفض الانتاج (أوبك+)، إلا ان اجمالي انتاج الدول الأعضاء في المنظمة لم يشهد تراجعا كبيرا خلال العام، اذ عوضت الزيادة في انتاج بعض دول أوبك مثل ليبيا وايران ونيجيريا جزءا من الخفض الذي التزمت به الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة. ووفقا للبيانات الصادرة عن مصادر ثانوية انخفض متوسط إنتاج نفوط أوبك نحو 203 آلاف برميل يوميا ليصل إلى 32.058 مليون برميل يوميا مقابل 32.261 مليون برميل يوميا في العام 2016 .

- وأتت المساهمة الرئيسية في هذا التخفيض من جانب المملكة العربية السعودية التي انخفض متوسط انتاجها من نحو 10.41 مليون برميل/ يوم في 2016 الى نحو 9.95 مليون برميل / يوم في 2017. وتحقق أكبر انخفاض في انتاج دول المنظمة بعد السعودية في فنزويلا التي قل متوسط انتاجها بنحو 227 ألف برميل /يوم ، وصولا إلى 1.93 مليون برميل / يوم، وتلتها دولة الكويت التي تراجع انتاجها نحو 145 ألف برميل يوميا ليصل متوسط انتاجها اليومي الى 2.71 مليون برميل / يوم.

- وتجدر الاشارة الى أن فنزويلا تمر بأزمة اقتصادية حادة تسببت في خفض إنتاجها بنسبة 50 في المائة عن متوسطه في عامين وصولا الى مستويات متدنية لم تشهدها البلاد منذ أكثر من عقد من الزمان. ويبدو أن الامدادات من فنزويلا عرضة لانخفاض اضافي دون أي انتاج تعويضي من قبل منتجين آخرين، وقد تتسبب فنزويلا في نقل السوق من الفائض الى العجز.

- وتوقعت وكالة الطاقة الدولية أن تنمو الامدادات من الدول خارج أوبك بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا في 2018 وأن تتصدر الولايات المتحدة المنتجين من خارج أوبك حيث يتوقع أن يرتفع انتاجها بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا في 2018 إلى أكثر من 11 مليون برميل يوميا مع نهاية سنة 2018.

- ووفق أوبك، شهدت إمدادات النفط من خارج دول أوبك انتعاشا في عام 2017 وكذلك فيما أنقضى من 2018 ، بعد الانكماش في عام 2016. وكان هذا على خلفية تحسن ظروف سوق النفط وارتفاع أسعار النفط ، ولكن من الواضح أن الشكوك لا تزال قائمة فيما يتعلق بخطى النمو المتوقعة من خارج الأوبك للفترة المتبقية من السنة.

- ونمت إمدادات النفط من خارج أوبك بمقدار 0.87 مليون برميل يوميا في عام 2017 نظرا لارتفاع أسعار النفط الخام مع ارتفاع سعر نفط الاشارة الأمريكي - نفط غرب تكساس الوسيط بنحو 7.38 دولار ، أو 17% ، أي وصل الى ما يزيد على 50.85 دولار للبرميل. ومع ذلك ، من المهم ملاحظة أن النفقات الرأسمالية في الدول خارج أوبك بما في ذلك تكلفة الاستكشاف قد زادت بنسبة 2% فقط. ولكنها شهدت انخفاضا بنحو 42% مقارنة مع مستوى 2014.

- والمصدر الأبرز في التحولات الاستثمارية هو صناعة النفط الأمريكية التي شهدت ارتفاعاً في حجم الاستثمار بنسبة تزيد عن 42% على أساس سنوي في عام 2017 ، بانفاق نحو 138 مليار دولار ، حيث شهد النصف الثاني من عام 2006 توسعاً أكبر مع استمرار تحسن أسعار النفط الخام.

- وساهمت سهولة الوصول إلى رأس المال الرخيص في هذا الاتجاه. وقد ساعد هذا الاستثمار في إنتاج النفط الخام الأمريكي على تجاوزه عتبة الـ 10 ملايين برميل في اليوم في نوفمبر 2017. بالإضافة إلى ذلك ، استفادت إمدادات النفوط الأمريكية الصعبة من انخفاض تكلفة الوحدة وتحسن كفاءة العمليات. وارتفع معدل الاسترداد النهائي التقديري للاستثمارات في النقوط الصعبة بنسبة 20%، وتراجع متوسط تكلفة البئر بنسبة 35% بين عامي 2014 و2017. وقد ساهم ذلك في انخفاض متوسط سعر التعادل لخام غرب تكساس الوسيط (WTI) للنفوط الأمريكية الصعبة بنسبة تصل إلى 40%.

- وكانت وكالة الطاقة الدولية قد خفضت من تقديرات نمو امدادات الدول خارج أوبك بمقدار 0.04 مليون برميل يوميا ليكون النمو المتوقع بمعدل 0.77 مليون برميل يوميا لتصل إلى 57.79 مليون برميل يوميا خلال العام. ويعكس هذا التراجع في الأساس انخفاض إمدادات النفط من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 28 ألف برميل يوميا، والدول النامية بمقدار 35 ألف برميل يوميا ، في حين تم تعديل توقعات المعروض النفطي لدول الاتحاد السوفيتي السابق صعودا بواقع 32 ألف برميل يوميا ، وفي الدول الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 11 ألف برميل يوميا. ومن جانب أخر، تم تخفيض تقديرات المعروض النفطي للدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبصفة خاصة بالنسبة للنرويج والمملكة المتحدة مما أدى الى تراجع تقديرات الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العام 2017 .

- وكانت تقديرات المعروض النفطي للدول غير الأعضاء بمنظمة أوبك للعام 2017 قد اتسمت بتراجع هامشي بلغ 0.01 مليون برميل يومياً وصولا الى متوسط بنحو 57.89 مليون برميل يومياً، بما يشير إلى زيادة قدرها 0.87 مليون برميل يومياً على خلفية تعديلات غير تقليدية للبيانات التاريخية بما أدى إلى تراجع التوقعات الخاصة بالبرازيل بشكل رئيسي، ورفع التوقعات الخاصة بالدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- وتم تعديل توقعات نمو المعروض النفطي للدول غير الأعضاء بمنظمة أوبك للعام 2018 بزيادة بلغت 1.72 مليون برميل يومياً وصولا إلى 59.62 مليون برميل يومياً في المتوسط. وتعكس مراجعة التوقعات زيادة بيانات العرض النفطي في الربع الأول من العام الجاري 2018 لكل من الولايات المتحدة والأرجنتين وكولومبيا والصين والتي تم تعويضها جزئياً بتخفيض التوقعات الخاصة بكل من كندا والمكسيك والنرويج والمملكة المتحدة

والبرازيل. كما أظهرت البيانات أيضًا ارتفاع المعروض النفطي العالمي بواقع 0.12 مليون برميل يوميا على أساس شهري و 2.3 مليون برميل يومياً على أساس سنوي، حيث بلغ 97.89 مليون برميل يومياً في أبريل 2018.

- وبصفة كلية سيعتمد أداء إمدادات الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك في عام 2018 على العديد من العوامل. إن زخم النمو المستمر للاقتصاد العالمي قد يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وهذا من شأنه، إلى جانب التشديد المحتمل في القيود التجارية، أن يؤثر على تكاليف إنتاج النفط. بالإضافة إلى ذلك ، فإن إنتاج النفط الصخري الأمريكي سريع النمو يواجه قيودًا مكلفة متزايدة تحد من سهولة خروجه من مواقع انتاجه غير الساحلية. كما يتعرض منتجو هذا النفط الى ضغوط من قبل المساهمين الذين يطلبونهم بانضباط مالي أفضل وعائدات على استثماراتهم ، والتي يمكن أن تأتي على حساب رأس المال القابل للتصرف ومن ثم تحد من توسعة الانتاج.

- ويعد عدم توفر القدرة على الإنفاق على تنفيذ المشروع في الوقت المناسب مصدر قلق كبير للمنتجين. ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الإنفاق على تطوير الانتاج في الدول خارج أوبك في عام 2018 بنسبة 3.5% على أساس سنوي ، ثم يزداد بنسبة 8.1% على أساس سنوي في عام 2019. ومن المتوقع أن يزيد الاستثمار العالمي في الزيت الصخري ومعظمه في الولايات المتحدة - بنسبة 20% على أساس سنوي في عام 2018 ثم بعد ذلك بنسبة 16% في عام 2019. وتجدر الإشارة في هذا السياق أيضًا إلى أن التطورات الجيوسياسية ستستمر في التأثير على تطورات إمدادات النفط العالمية في الأشهر القادمة.

ثانيا: الطلب العالمي على النفط

- توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يرتفع الطلب العالمي على النفط في السنة الجارية، ولكنها قدرت بأن العرض سينمو بوتيرة أسرع، مما يؤدي إلى ارتفاع المخزونات في الربع الأول من العام. وكانت مخزونات النفط التجارية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد ارتفعت في بداية العام 2018 وللمرة الأولى منذ سبعة شهور لتصل إلى 2.87 مليار برميل بزيادة قدرها 53 مليون برميل عن متوسطها في السنوات الخمس الأخيرة. ورفعت الوكالة توقعاتها للطلب على النفط هذا العام إلى 99.3 مليون برميل يوميا من 97.8 مليون برميل يوميا في عام 2017.

- وكانت توقعات النمو العالمي للطلب على النفط في العام 2017 قد استقرت بحلول مايو 2018 عند مستوى 1.65 مليون برميل يومياً لتصل في المتوسط إلى 97.2 مليون برميل يومياً. ووفق التقرير الشهري لمنظمة أوبك الصادر في مايو 2018 فان تعديلات الطلب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وفي الدول

غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قد عوضت بعضها البعض. فقد تم رفع الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 14 ألف برميل يومياً ومعظم هذه الزيادة ذهبت الى مجموعة الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن الأربعة أرباع في العام 2017، وفي المقابل تم تخفيض توقعات الطلب الخاصة بالدول الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو ألف برميل وتخفيض حوالي 13 ألف برميل يومياً لتوقعات الطلب من جانب الدول المنتجة من غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وخصوصا دول أمريكا اللاتينية.

- وتم أيضًا تعديل توقعات الطلب للعام 2018 ورفعه هامشيًا بواقع 25 ألف برميل يومياً إلى حوالي 1.65 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 98.85 مليون برميل يومياً، بما يعكس في المقام الأول رفع التوقعات الخاصة بالدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بواقع 20 ألف برميل يومياً في الربع الأول من العام 2018، وترجع الزيادة الى تحسن بيانات الولايات المتحدة، ودول آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وشملت العوامل التي أدت إلى رفع التوقعات الخاصة بهذه الدول ارتفاع الطلب على المشتقات الوسيطة من قبل القطاع الصناعي، وزيادة برودة الطقس أكثر من المتوقع وقوة أنشطة التعدين.

- كما تم رفع توقعات الطلب على النفط للدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك لتحسن بيانات الهند ودول آسيوية أخرى وأمريكا اللاتينية بأكثر مما كان متوقعاً. إلا انه على الرغم من ذلك، قابل هذه الزيادات تراجع في الطلب من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بواقع 30 ألف برميل يومياً في الربع الأول من العام 2018. وارتفع الطلب على النفط في الهند للشهر الثامن على التوالي في أبريل 2018 وبلغ 17.7 مليون طن مقابل 16.9 مليون طن في أبريل 2017. حيث أدى ارتفاع النشاط الصناعي إلى ارتفاع الطلب على النفط في الهند بنسبة 4.5 في المائة على أساس سنوي بسبب ارتفاع مبيعات الشاحنات والحافلات.

- من ناحية أخرى، كان الطلب من الصين قويًا أيضًا على الرغم من موسم الصيانة بسبب عمليات الشراء لمحافظ النفط الاستراتيجية بالإضافة إلى ارتفاع الطلب من شركات التكرير الصغيرة بالإضافة إلى التحسن العام في الأداء الاقتصادي للبلاد. علاوة على ذلك، وصل إنتاج النفط الخام المحلي في الصين إلى أدنى مستوى له منذ سبع سنوات. وتوقعت أوبك في تقريرها لشهر مايو 2018 أن تقود الصين الزيادة في الطلب العالمي على النفط في 2018.

- وكان الطلب العالمي على النفط قد سجل في العام الماضي 2017 زيادة فاقت التوقعات على الرغم من فصل الشتاء المعتدل الى حد ما مقارنة مع العام السابق. وتحققت غالبية تلك الزيادة في الطلب في الصين والهند من

جهة والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من جهة أخرى، كما سجل طلب أوروبا زيادات كبيرة، خاصة في الربع الثالث من العام وذلك بسبب تحسن أداء قطاعي الصناعة والمواصلات. بينما تراجع في المقابل الطلب القادم من اقليم الشرق الأوسط جزئيا بسبب تعديل أسعار منتجات الوقود.

- وقدرت أوبك أن الطلب على نفوط المنظمة في عام 2017 قد أقترب من 33.0 مليون برميل في اليوم ، بزيادة قدرها 0.6 مليون برميل في اليوم عن العام السابق. وتوقعت للعام الجاري 2018 ، أن يبلغ الطلب على نفط أوبك 32.7 مليون برميل في اليوم ، أي أقل بنحو 0.3 مليون برميل في اليوم من مستوى 2017.

- وما زال عدم اليقين يكتنف احتمالات الحرب التجارية الدولية التي أطلقها قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض تعريفات جمركية على واردات الصلب والألمنيوم الى الولايات المتحدة، مما أثار تهديدات بردود فعل انتقامية من الشركاء التجاريين الرئيسيين، وهذا تطور يشكل خطرا على مستقبل النمو الاقتصادي العالمي. وسيكون للانكماش التجاري والتباطؤ الاقتصادي تداعيات وخيمة خاصة بالنسبة للوقود المستخدم في قطاعي النقل البحري والنقل البري بالشاحنات. وكان لتسارع النمو في زخم التجارة العالمية من 2.5 في المائة في عام 2016 إلى 4.7 في المائة في عام 2017 دور رئيسي في ارتفاع الطلب العالمي على النفط في عام 2017.

- يبين الجدول التالي معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الاقاليم والبلدان الرئيسية في العالم في عامي 2017 و2018.

جدول (7-2):
معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي
في الاقاليم والبلدان الرئيسية في العالم في عامي 2017 و2018

الدولة أو المجموعة	معدل النمو 2017	معدل النمو 2018
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2.5	2.4
الولايات المتحدة	2.3	2.7
الاتحاد الأوروبي	2.5	2.2
الاتحاد الروسي	1,5	1.8
الصين الشعبية	6.9	6.5
المملكة المتحدة	1.8	1.5
اليابان	1.7	1.5
الهند	6.3	7.3
البرازيل	1.0	2.1
العالم	3.8	3.8

المصدر: الأمانة العامة للأوبك
* بيانات 2017 تقديرية و2018 توقعات

- **ويبين الجدول التالي اجمالي الطلب على النفط في عامي 2017 و2018 بالمليون برميل يوميا في مختلف مناطق الاستهلاك في العالم.**

جدول (8-2):
اجمالي الطلب على النفط
في عامي 2017 و2018 بالمليون برميل يوميا

الاقليم أو الدولة أو المجموعة	طلب النفط 2017	طلب النفط 2018
أمريكا الشمالية	24.88	25.15
ومنها الولايات المتحدة	20.19	20.43
أوروبا	14.37	14.47
آسيا المحيط الهادئ	8.16	8.0
اجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	47.41	47.79
بقية آسيا	13.16	13.57
ومنها الهند	4.47	4.67
أمريكا اللاتينية	6.51	6.60
الشرق الأوسط	8.17	8.25
افريقيا	4.20	4.33
احمالي البلدان النامية	32.04	32.76
دول الاتحاد السوفياتي السابق	4.70	4.82
دول أوروبية أخرى	0.72	0.74
الصين الشعبية	12.32	12.74
دول أخرى	17.74	18.30
العالم	97.20	98.70

المصدر: الأمانة العامة للأوبك، التقرير الشهري، مايو 2018 * بيانات 2018 توقعات

- **يبين الجدول التالي أهم البلدان المنتجة للنفط في العالم – حجم الانتاج السنوي بالمليون طن متري والحصة بالنسبة المئوية من الانتاج العالمي، وفق أحدث البيانات المتاحة من وكالة الطاقة الدولية.**

جدول (9-2):

أهم الدول المنتجة للنفط: الانتاج بالمليون طن متري
والحصة بالنسبة المئوية

الدولة أو المجموعة المنتجة	حجم الانتاج بالمليون طن	نسبتها من الانتاج العالمي
السعودية	583	13.5
الاتحاد الروسي	546	12.6
الولايات المتحدة	537	12.4
كندا	220	5.1
ايران	200	4.6
الصين الشعبية	200	4.6
العراق	191	4.4
دولة الامارات	182	4.2
الكويت	159	3.7
البرازيل	135	3.1
بقية دول العالم	1368	31.8
الإجمالي	4321	100

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

- ويبين الجدول التالي أهم البلدان المصدرة للنفط في العالم – حجم الصادرات السنوية بالمليون طن متري وحصتها بالنسبة المئوية من الصادرات العالمية، وفق بيانات وكالة الطاقة الدولية.

جدول (10-2):
أهم الدول المصدرة للنفط:
الصادرات بالمليون طن متري والحصة بالنسبة المئوية

الدولة أو المجموعة المصدرة	حجم الصادرات بالمليون طن *	نسبتها من الصادرات العالمية
السعودية	369	18.5
الاتحاد الروسي	243	12.2
العراق	148	7.4
دولة الامارات	125	6.3
كندا	116	5.8
نيجيريا	104	5.2
الكويت	100	5.0
فنزويلا	98	4.9
أنغولا	86	4.3
ايران	64	3.2
بقية دول العالم	539	27.1
الإجمالي	1992	100.0

المصدر: وكالة الطاقة الدولية
* بيانات الصادرات تعود الى سنة 2016

- **ويبين الجدول التالي أهم البلدان المستوردة للنفط في العالم – حجم الواردات السنوية بالمليون طن متري والنسبة المئوية من الواردات العالمية، وفق بيانات وكالة الطاقة الدولية.**

جدول (11-2):
أهم الدول المستوردة للنفط:
الواردات بالمليون طن متري والحصة بالنسبة المئوية

الدولة أو المجموعة المستوردة	حجم الواردات بالمليون طن *	نسبتها من الواردات العالمية
الولايات المتحدة	348	17.1
الصين الشعبية	333	16.3
الهند	203	9.9
اليابان	165	8.1
كوريا الجنوبية	139	6.8
المانيا	91	4.5
ايطاليا	67	3.3
اسبانيا	65	3.2
هولندا	59	2.9
فرنسا	57	2.8
بقية دول العالم	514	25.2
الإجمالي	2041	100.0

المصدر: وكالة الطاقة الدولية
* بيانات الواردات تعود الى سنة 2016

الفصل الثالث

التطورات الاقتصادية الاقليمية

الفصل الثالث

التطورات الاقتصادية الاقليمية

1-3. مجلس التعاون لدول الخليج العربية

رغم قوة القواسم المشتركة الاقتصادية التي تجمع البلدان الستة الأعضاء في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة في مجال الاعتماد على ثروات النفط والغاز، الآ ان هناك قدرا من التفاوت والخصائص غير المشتركة، خصوصا من حيث درجة تنوع قاعدة النشاط الاقتصادي، ومقدار العجز الداخلي (عجز الموازنة)، والعجز الخارجي (الحساب الجاري)، على سبيل المثال.

وعند التطرق لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول المجلس نجد تفاوتا ملحوظا في الأداء الفعلي لهذه الاقتصاديات في عام 2016، والأداء المقدّر لعام 2017، ومحل التنبؤ لعام 2018. فعند التطرق للناتج المحلي الإجمالي نجد أن مجموع هذا الناتج بلغ نحو (1.2) تريليون دولار عام 2016، ثم وصل إلى حوالي (1.3) تريليون دولار عام 2017، كما بلغ الناتج المتنبأ به إلى (1.3) تريليون دولار ايضا للعام 2018. وشهدت سلطنة عمان أعلى معدل نمو حقيقي فعلي، على اساس سنوي (5.44%) في عام 2016 تلتها دولة الامارات (3.0%). في حين شهدت السلطنة، ايضا أعلى معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، وهو الامر الذي يعكس التنوع النسبي لاقتصاد البلدين.

الآ أن وضع الموازنة العامة (التوازن الداخلي) قد اتسم بالعجز الفعلي، والمقدّر، والمتنبأ به في كافة البلدان الخمس. وهو الامر الذي يعكس جمود الموازنة، خاصة في جانب الانفاق، وتواضع الايرادات غير النفطية، وعدم انعكاس جهود التنويع، على وضع الموازنة. أما التوازن الخارجي، على شكل وضع الحساب الجاري، فإذا ما تم استثناء الامارات، والتي يشهد رصيد حسابها الجاري فائضا فعليا لعام 2016، ومقدّرا لعام 2017، ومتنبأ به لعام 2018، وقطر التي يشهد هذا الرصيد في حالتها عجزا فعليا في عام 2016، وفائضا مقدرا لعام 2017، ومتنبأ به لعام 2018، فأن بقية دول المجلس تعاني من عجز في التوازن الخارجي. وتعكس هذه البيانات الدور الذي تلعبه البنود الدائنة غير النفطية في الحساب الجاري، خاصة في حالة دولة الامارات.

وتظهر البيانات تسجيل أكبر تغير سنوي، فعلي، في معدل التضخم في حالة المملكة العربية السعودية، وهذا امر متوقع بفعل التطبيق الواسع والمكثف لسياسات واجراءات الاصلاح الاقتصادي في المملكة. بيد أن من المؤمل أن يترتب على هذه الاجراءات ، بعد فترة من الزمن، انتعاش في عرض السلع والخدمات، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في خفض هذا المعدّل. ولكن تجدر الاشارة الى أن مثل هذه المعدلات من التضخم، لا تقارن بأي حال من الاحوال، بتلك السائدة في العديد من البلدان النامية سواء كانت نفطية، أم غير نفطية، اذ لا زالت مؤشرات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي في حدودها الدنيا.

أما على صعيد الوضع الاقتصادي في مملكة البحرين، فما زال النمو يواجه عقبة العجز الكبير في الموازنة العامة، وهو يعد الاخطر من حيث نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت نحو (89%) في عام 2017. وعند الحديث عن وضع التصنيف الائتماني للملكة، فأن وكالات التصنيف الائتماني قد صنفت ائتمان البحرين في خانة المضاربة Speculative، لعدة اسباب من بينها انخفاض الاحتياطيات الأجنبية التي وصلت الى تغطية شهر واحد من الواردات، مع توقع ارتفاع سعر الخصم بنحو (0.5) في العام الحالي 2018 وكذلك عام 2019، اتساقا مع سياسة مجلس الاحتياط الفيدرالي الامريكي في هذا الشأن، نظرا لالتزام السياسة النقدية في مملكة البحرين بربط الدينار البحريني بالدولار الامريكي.

أما رسملة المصارف البحرينية فما زالت غير قادرة على التكيف مع الاوضاع الاقتصادية، رغم اتجاه ربحية المصارف الى الانخفاض، والضغوط على مخصصات الديون المتعثرة. ويعتبر استمرار الدعم المالي من قبل المملكة العربية السعودية، ودول الخليج الأخرى، عموما، أحد أهم مقومات الاستقرار الاقتصادي في البحرين في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

أما في حالة دولة قطر فقد أثّرت التطورات النفطية، بشكل واضح ،على قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض من (206) مليار دولار عام 2014 إلى (165) مليار دولار عام 2015 (تمثل المساهمة النفطية في هذا الناتج حوالي 51% عام 2014). ويتوقع أن يساهم العمل بحقل "برزان" للغاز الطبيعي قريباً في إنعاش نمو القطاع الاستخراجي. مع تغيرات نسبية مشجعة لدور القطاع غير النفطي، على الأقل الى حين الوصول الى موعد مباريات كأس العالم التي تستضيفها قطر في عام 2022.

واستجابة للتعامل مع عجز الموازنة تم في يناير 2017 رفع سعر البنزين ليقارب مستوى الأسعار الدولية، وتم في ديسمبر من العام نفسه فرض الضرائب الانتقائية على العصائر المحلاة والتبغ، مع الاعلان عن التوجه نحو تطبيق ضريبة القيمة المضافة (5%) في النصف الثاني من العام الجاري، 2018. ومع إصدار دفعة من السندات الدولية، في ديسمبر 2017، وصلت تقديرات نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي الى (48.4%) ويتوقع أن تستمر هذه النسبة في الارتفاع مع استمرار العجز في الموازنة.

في سلطنة عمان ولغرض تنشيط الاقتصاد اتجهت السلطنة الى زيادة الانفاق العام للسنة الجارية 2018. بالإضافة الى نيتها الشروع للبدء بتفعيل ضريبة القيمة المضافة في مطلع العام المقبل 2019. أما الضرائب الانتقائية فسوف يبدأ العمل بها في منتصف العام الجاري 2018. وهو الامر الذي قد يساعد على الحد من عجز الموازنة ليصل الى ما نسبته (9.3%) من الناتج المحلي الاجمالي، خلال هذا العام. وفي مواجهة عجز الموازنة، أصدرت سلطنة عمان ثلاث شرائح من السندات الدولية بقيمة (6.5) مليار دولار. بالإضافة الى توقع اصدار إضافي بقيمة (2.0) مليار دولار من الصكوك، وتعد السلطنة

من بين أعلى بلدان مجلس التعاون في الاقتراض الخارجي (50.2% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2017). وفي ظل هذه الضغوط من المتوقع أن تصل قدرة الاحتياطيات الدولية على تغطية فاتورة الواردات لفترة لا تتجاوز الخمسة شهور. كما أن من المتوقع أن يرتفع سعر الخصم هذا العام بنحو (0.75%) بفعل ربط الريال العماني بالدولار. وقد أظهرت السيولة المصرفية في السلطنة هذا العام تحسنا، الاّ ان الفروقات بين نمو الودائع، والقروض لازالت ضيقة جدا.

من جانب آخر يشهد الوضع الاقتصادي في دولة قطر حالة خاصة، بسبب تأثير المقاطعة الاقتصادية من قبل عدد من جيرانها، الامر الذي ساهم في خفض النشاط غير النفطي، خاصة في قطاعي العقارات والسياحة، ألا أن أداء القطاع الصناعي ما زال قويا. ويشهد القطاع المصرفي انتعاشا في الوقت الحالي، وذلك بسبب تنامي المدخرات المصرفية للقطاعين الخاص والعام. مع اتجاه المصدات المالية المتمثلة في احتياطيات العملة الأجنبية في قطر الى التحسن. حيث سجلت الاحتياطيات الدولية، والسيولة النقدية من العملات الاجنبية بحلول ديسمبر 2017 ارتفاعا بلغت معه نحو (200%) من الناتج المحلي الاجمالي.

أما اقتصاد المملكة العربية السعودية فشهد جهدا قياسيا ومتواصلا بهدف التكيّف مع التطورات الراهنة المرتبطة بمرحلة انخفاض أسعار النفط، من خلال العديد من برامج الاصلاح الاقتصادي، ومن أهمها برنامج التحول. ويبدو أن المملكة لديها " حيّز مالي" ملائم، ومصدّات مالية كبيرة، بالاضافة الى تمتعها بنسبة دين عام منخفضة. ويساهم التحسن النسبي الحاضر في اسعار النفط الى جانب أثر الاصلاحات في الوصول الى تقديرات متفائلة بشأن انخفاض عجز الموازنة العامة الى (9.0%) من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2017، والى (4.5%) في العام الحالي، 2018. وتستهدف المملكة تحقيق توازن الموازنة العامة بحلول عام 2023، حسب برنامج الاصلاح المعلن. وتقدر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي بنحو (27.0%) عام 2018، مع توقع ارتفاع تكلفة الدين، اتساقا مع توجهات سعر الفائدة نحو الارتفاع، وعودة رصيد الحساب الجاري الى مرحلة الفائض، عام 2017، وبنسبة (3.7%) من الناتج المحلي الاجمالية، والتنبؤ بوصول هذه النسبة الى (5.7%) نهاية عام 2018.

أما اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة، وخاصة في امارة ابو ظبي، فيمكنه تحمل اجراءات الضبط المالي اللازمة للتكيّف مع انخفاض اسعار النفط. ويقدّر أن تشهد الموازنة الاتحادية ، المتضمنة عوائد الاستثمارات، فائضا مع نهاية هذا العام 2018، بحدود (0.4%) من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بفعل تحسن اسعار النفط، من ناحية، ومساهمات الايرادات غير النفطية، مثل عوائد ضريبة القيمة المضافة، ودور ذلك في تحييد أثر الزيادة في الانفاق العام. كما شهد نمو الائتمان تباطؤا بسبب تراجع حجم الانفاق الاستثماري. حيث انخفض نمو الائتمان المحلي، وعلى اساس سنوي الى نحو (1.7%) في ديسمبر 2017، مع تركز هذا الانخفاض في امارة ابو ظبي. وبقاء نمو

الودائع عند مستوى ملائم يعادل (4.1%) في ديسمبر من نفس العام. كما أن دعم السيولة من البنك المركزي، لم يعد ملحا، لسدّ الفارق بين سعر فائدة " ليبور LIBOR" و وسعر الفائدة المحلي " أيبور EIBOR". وتتسم السيولة المصرفية بالملائمة، حيث ارتفعت نسبة الاصول السائلة من (16.2%) عام 2017 الى ما يقدر بنحو (18.2%) عام 2018. بالإضافة الى اتجاه نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي الديون الى الانخفاض، لتصل الى (5.2%).

3_1_1. الإصلاحات المالية في دول مجلس التعاون

شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي، منذ انهيار أسعار النفط نهاية عام 2014، العديد من اجراءات الضبط المالي. وتضمنت هذه الإجراءات، في حالة المملكة العربية السعودية خفض مخصصات الدعم بنحو (65%) في النصف الأول من عام 2017، مقارنة مع النصف المناظر له من عام 2016. وفي هذا السياق تمت زيادة أسعار الكهرباء ورفع أسعار البنزين بنسب تراوحت ما بين 83 و127 سنتا حسب النوع. وقد ساهم هذا الخفض في الحد من عجز الموازنة العامة من نحو (16.9%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، الى (9%) في عام 2017. وبدأت المملكة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من الأول من يناير 2018، والضريبة الانتقائية اعتبارا من يوليو 2017، حيث تم فرض رسوم نسبتها (100%) على التبغ والمشروبات السكرية، و(50%) على المشروبات الغازية.

وسعيا من أجل التخفيف من أعباء اجراءات الضبط المالي على المواطنين، أنشأت حكومة المملكة "حساب المواطن"، في ديسمبر 2016، ويتولى هذا الحساب تعويض أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط عن أعباء اجراءات الإصلاح المالي. وخصصت المملكة مبلغ (30) مليار ريال سعودي سنويا لتمويل "حساب المواطن". وبدأ الصرف الفعلي من الحساب المذكور منذ ديسمبر 2017.

من جهتها تخلت دولة الإمارات العربية المتحدة كليا عن دعم منتجات الطاقة، وخفضت مقدار المدفوعات التحويلية - أي الدعم المقدم - الى الشركات العامة. كما رفعت أسعار الكهرباء والمياه، وبدأت العمل بالضريبة الانتقائية منذ أكتوبر 2017 حيث فرضت رسوما بنسبة 100% على مشتريات التبغ والمشروبات الغازية، وبدأت العمل بضريبة القيمة المضافة، بدءاً من يناير 2018. وأتخذت حكومة الامارات إجراءات ضبط مالي أخرى من بينها فرض نسبة (4%) رسوما بلدية على فاتورة الفنادق، و(3%) على عقود العمالة الوافدة. وقد ساهمت هذه الإجراءات، وغيرها، في الوصول إلى موازنة ذات رصيد عجز صفري في عام 2017.

أما في حالة دولة قطر فقد تضمنت إجراءات الضبط المالي، خفض الإنفاق الاستثماري من (180) مليار دولار إلى (130) مليار دولار، مع حفظ أولوية الإنفاق الاستثماري على المشاريع المرتبطة باستضافة فعاليات مباريات

كأس العالم لسنة 2022 ، المزمع إقامتها في دولة قطر. وترتب على حزمة الاجراءات التقشفية تراجع نسبة عجز الموازنة من (9%) عام 2016 إلى (4.9%) عام 2017. ودعا صندوق النقد الدولي قطر الى ترتيب أولويات إصلاحات المالية العامة وتحديد تسلسلها بشكل فعال لتجنب الإرهاق الذي قد ينجم عنها، كما دعا الى التركيز على إجراءات ضريبية جديدة (ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية)، وتعديل رسوم استخدام الخدمات الحكومية، والحد من نمو فاتورة أجور القطاع العام والإنفاق على السلع والخدمات، وتخفيض الاستثمار العام.

من جانب آخر استهدفت سلطنة عُمان تقليص عجز الموازنة بدءاً من عام 2017. وقد تمكنت من تحقيق ذلك بعد ارتفاع الإيرادات العامة في النصف الأول من عام 2017، مقارنة مع النصف المناظر من عام 2016 بفعل تحسّن الإيرادات النفطية، واتجاه الإنفاق العام الى الانخفاض بنحو (3%) للفترتين السابقتين. وقد ترتب على هذه التطورات خفض عجز الموازنة من نحو (3.7) مليار ريال عُماني، في النصف الأول من عام 2016، إلى (2.4) مليار ريال، في النصف الأول من عام 2017.

وحققت مملكة البحرين زيادة في الإيرادات العامة، من خلال زيادة الضرائب على التبغ، والكحول. إلاّ أن المملكة لازالت بحاجة إلى اتخاذ مزيد من إجراءات الضبط المالي، خاصة في ظل تزايد الدين العام وتجدر الاشارة في هذا السياق الى أن مملكة البحرين هي من بين أكبر دول المجلس مديونية، حيث وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 الى نحو (82%).

3_1_2. دول المجلس والائتمان الدولي

لجأت دول مجلس التعاون الخليجي دون استثناء في الفترة الأخيرة الى الحصول على ائتمانات دولية لتمويل عجوزات موازناتها العامة. وفي هذا الاطار، دخلت السعودية في أكتوبر 2016 الى سوق السندات الدولية لأول مرة، حيث حصلت في أول طرح لسندات سيادية لها على نحو 17.5 مليار دولار، وهو الطرح الأكبر الذي تم خلال ذلك العام، وحافظت المملكة على لقب أكبر مدين سيادي في الأسواق الناشئة للعام الثاني على التوالي في 2017، حيث حصلت على قروض متوافقة مع الشريعة الاسلامية – صكوك - بقيمة 9 مليارات دولار في إبريل 2017، ثم جمعت نحو 12.5 مليار دولار دفعة واحدة خلال سبتمبر 2017 عبر اصدار سندات دولية من ثلاث شرائح، وتمثلت الشريحة الأولى من الاصدارات الأخيرة في سندات بقيمة 3 مليارات دولار، وفترة إطفاء خمس سنوات، والثانية بقيمة 5 مليارات دولار وبفترة إطفاء عشرة سنوات، والثالثة بقيمة 4.5 مليار دولار وبفترة إطفاء تمتد الى ثلاثين سنة.

من جانبها، لم تتجه دولة الامارات الى سوق السندات الدولية بنفس الزخم السعودي، إذ حصَّلت أبوظبي في أكتوبر 2017 على 10 مليارات دولار مقابل اصدار سندات حكومية، في ثاني خطوة من نوعها، وتمثلت هذه السندات في ثلاث شرائح، بلغت قيمة الشريحة الأولى منها 3 مليارات دولار ولمدة خمس سنوات، والثانية بقيمة 4 مليارات دولار ولمدة عشرة سنوات، والشريحة الثالثة بقيمة 3 مليارات دولار ولمدة ثلاثين سنة. وكانت أبوظبي قد أصدرت في مايو 2016 سندات بقيمة 5 مليارات دولار وذلك لأول مرة منذ سبع سنوات.

كما اتجهت سلطنة عُمان إلى سوق الائتمان الدولية مرتين خلال 2017، إذ طرحت سندات دولية بقيمة 5 مليارات دولار، بينما أصدرت صكوكًا سيادية بملياري دولار في وقت سابق من العام، وتوقع تقرير بحثي لبنك «ستاندرد تشارترد» أن يصل الدين العام للسلطنة إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017، مرتفعا من 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014.

من جانب آخر من المرجح أن ترتفع إيرادات قطر في سنة 2018 بنحو 3%، لتصل إلى أكثر من 48 مليار دولار، الا أن عجز الموازنة يقدر بنحو 7.7 مليارات دولار في ظل هذه الايرادات، أي بانخفاض 1.1% مقارنة بالعجز المسجل خلال عام 2017. وقد تحصل قطر لسد هذا العجز على ائتمان سيادي بقيمة 9 مليارات دولار في 2018 عن طريق إصدارات سندات دولية في العام الجاري 2018.

2.3. البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- يشير التقرير الاقليمي لصندوق النقد الدولي Regional Economic Outlook Update: Middle East & Central Asia الخاص بتطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وباكستان وأفغانستان الصادر في مايو 2018 الى أن الآفاق المتوقعة لأسعار النفط، رغم التحسن الذي شهدته مؤخرا، لا تزال ضعيفة ومحاطة بدرجة كبيرة من عدم اليقين. واذا تحققت مخاطر جيوسياسية وتجارية محتملة، فقد تؤدي إلى تعرض بلدان كثيرة في المنطقة لضغوط مالية وتمويلية كبيرة، مما يؤثر على آفاق استمرار الضبط المالي والتعافي الاقتصادي. وتؤكد آفاق النمو الضعيفة على المدى المتوسط أهمية تعجيل وتيرة الإصلاحات الهيكلية المزمع إجراؤها.
- تشير تقديرات البنك الدولي في تقريره " الآفاق الاقتصادية العالمية 2018: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " الى أن معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بلغ نحو 1.7 % في عام 2017 أي أنه كان أضعف بكثير من نتائج النمو في عام 2016 التي بلغت 5.4 %. ويعكس هذا التباطؤ الكبير في النشاط الاقتصادي تباطؤا أعمق من المتوقع في دول مجلس التعاون

الخليجي مقارنة بالتنبؤات الواردة في عدد أكتوبر 2017 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. وتم تعويض هذا التباطؤ بتحقيق نتائج أقوى من المتوقع في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

- **ووفقا للتقرير الاقليمي لصندوق النقد الدولي ، انخفض إجمالي الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي في العام الماضي بنسبة 0.2 % ، حيث شهدت المملكة العربية السعودية أول انكماش اقتصادي لها منذ عام 2009 ويرجع ذلك غالبا لتأثير تخفيض إنتاج النفط بموجب اتفاق "أوبك مع 12 دولة من خارجها" والذي فاق تأثير استمرار تعافي النمو غير النفطي في معظم البلدان. وفي الإمارات العربية المتحدة وقطر، اللتان شهدتا انخفاض الطلب المحلي نتيجة ضعف ثقة المستهلكين والمستثمرين، كان نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام 2017 أقل من مستواه في العام السابق. وفي البحرين، كان أثر ارتفاع النمو غير النفطي - مدعوما من المشروعات الممولة من مجلس التعاون الخليجي وقوة القطاع المالي وقطاع الضيافة – أكبر من أثر انخفاض الناتج النفطي.**
- **بلغ النمو الكلي 2.6 % في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (عدا ليبيا واليمن) في عام 2017 .ففي إيران، تباطأ النمو بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2016 .وكان نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي أبطأ بكثير من مستواه في العام السابق، فأدى إلى تجاوز أثر استمرار تعافي النشاط غير النفطي، المدعوم بالاستثمار العام. وفي الجزائر والعراق، أدى تحسن النشاط غير النفطي إلى تجاوز أثر الضعف الذي أصاب نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي في إطار اتفاق "أوبك +" وضعف الطلب من أوروبا على الغاز المنتج في الجزائر بأكثر من المتوقع.**
- **كانت نتائج النمو متفاوتة في البلدان المصدرة للنفط المتأثرة بالصراعات. ففي ليبيا، تجاوز النمو التوقعات بسبب زيادة إنتاج النفط، وفاق بذلك أثر انخفاض الإنفاق العام .وفي اليمن، كان الانكماش الاقتصادي أوضح بكثير مما كان متوقعا في أكتوبر 2017 مع استمرار الآثار الناجمة عن الصراع.**
- **رفع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير (مايو 2018) من توقعاته لنمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عامي 2018 و2019 مقارنة بتنبؤات أكتوبر 2017 في العديد من البلدان: فمن المتوقع حاليا أن يكون التباطؤ في البحرين بوتيرة أكثر تدرجا في ضوء توقع الانتهاء من عدد من المشروعات الاستثمارية. وفي الوقت نفسه، من المنتظر تحقيق تحسن أسرع في كل من المملكة العربية السعودية (مما يرجع جزئيا إلى تباطؤ وتيرة الضبط المالي ، والجزائر (غالبا نتيجة زيادة الإنفاق الرأسمالي العام)، والعراق نتيجة إعادة الإعمار.**
- **خفض الصندوق توقعات النمو في الناتج المحلي النفطي في عام 2018 في معظم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والعراق مقارنة بتوقعاته السابقة في أكتوبر 2017. ويرجع هذا التخفيض إلى انخفاض إنتاج النفط تماشيا مع تمديد العمل باتفاق "أوبك +". وبالنسبة لعام 2019 فإن تأجيل موعد انتهاء العمل بالاتفاق يعني أن نمو الناتج المحلي النفطي سيرتفع بوتيرة أسرع من المتوقع في أكتوبر الماضي، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي.**

- ضعفت وتيرة الضبط المالي في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة ، ففي عام 2017 كان التصحيح المالي في المملكة العربية السعودية أقل مما ورد في الميزانية في البداية حيث كان ارتفاع النفقات مدعوما بارتفاع أكثر من المتوقع في الإيرادات غير النفطية. وفي قطر، سمحت الهوامش الوقائية المتاحة في المالية العامة بإجراء الضبط المالي بوتيرة أكثر تدرجا مما كان متوقعا. وفي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تواصلت جهود الضبط المالي في عام 2017 ،وخاصة في إيران والعراق في إطار البرنامج الذي يدعمه صندوق النقد الدولي.
- وعلى أية حال، من المتوقع أن تواصل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جهودها لضبط أوضاع المالية العامة وان كان بوتيرة أبطأ. ومع ذلك، من المتوقع أن تؤدي الزيادات الكبيرة في النفقات إلى زيادة أكبر في مستويات العجز المالي في الجزائر، حيث يتوقع استئناف الضبط المالي في عام 2019 ، وأيضا في إيران.
- استهدفت جهود الضبط المالي كلا من الإيرادات والنفقات على حد سواء. وتشمل التدابير التي استهدفت الإيرادات مؤخرا تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بدءا من يناير 2018 ، مع توقع تطبيقها في دول مجلس التعاون الأخرى في العام الجاري. وبالمثل، من المتوقع أن يستحدث العراق ضرائب مبيعات وضرائب انتقائية على بعض السلع والخدمات في عام 2018 . لكن بوسع بلدان المنطقة بذل مزيد من الجهود لتعبئة الإيرادات غير النفطية، مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في باقي دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها من أهم الأولويات .
- في جانب النفقات، يعد تحسين كفاءة الإنفاق العام من الأولويات أيضا. فمؤشرات كفاءة الاستثمار العام تشير إلى أن أداء البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أفضل في المتوسط من أداء الأسواق الصاعدة ، لكن هناك فجوة كبيرة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة . ويمكن زيادة كفاءة الإنفاق من خلال احتواء فواتير أجور القطاع العام الكبيرة التي تزاحم مكونات الإنفاق العام الحيوية الأخرى. وبدون إجراء مزيد من الإصلاحات الهيكلية قد يتعذر الإبقاء على التدابير المتخذة حتى الآن بما فيها تجميد التعيينات مؤقتا.
- من الإصلاحات الأخرى المطلوبة اتخاذ خطوات إضافية نحو الإلغاء التام لدعم الطاقة، واجراء تغييرات في نظم معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي – بما في ذلك تعديل سن التقاعد والمزايا التقاعدية. لكن حتى يتسنى تخفيف أثر هذه الإصلاحات على الفئات محدودة الدخل وجعلها إصلاحات منصفة، يجب أن تقترن بتحسين آليات شبكة الحماية الاجتماعية الموجهة للمستحقين، وتحسين سبل توصيل الخدمات العامة والحصول عليها .
- وعن الدين العام واحتمال نشوء مخاطر مالية عامة وتمويلية كبيرة يرى صندوق النقد أنه على الرغم من أن الدين العام لا يزال في حدود يمكن التعامل معها في معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، الا أن التراكم السريع للدين في كثير منها يعد من بواعث القلق. فقد ارتفع مستوى الدين بمتوسط ١٠ نقاط مئوية من إجمالي

الناتج المحلي كل عام منذ عام 2013، حيث قامت البلدان بتمويل عجز المالية العامة الكبير عن طريق الجمع بين عمليات السحب من الاحتياطيات الوقائية (عند توافرها)، وزيادة الاقتراض المحلي والخارجي.

- هناك عدة عوامل ترجح دفع الدين نحو الارتفاع في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة في المرحلة المقبلة، منها تباطؤ وتيرة الضبط المالي، وآفاق النمو الضعيفة في ظل امكانية ارتفاع تكاليف التمويل بسبب التشديد المتوقع للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة.
- نظرا لزيادة الاحتياجات التمويلية – من المتوقع أن يبلغ عجز المالية العامة الكلي التراكمي 294 مليار دولار في الفترة 2018 – 2022 ، بينما يبلغ استهلاك الدين الحكومي التراكمي 71 مليار دولار في نفس الأفق الزمني – مما سيؤدي الى تزايد تعرض بلدان المنطقة لمخاطر تشديد الأوضاع المالية العالمية بصورة مفاجئة .وعلى سبيل المثال، مع مراعاة إجمالي الاحتياجات التمويلية لعام 2018 ، نجد أن ارتفاعا قدره 200 نقطة أساس في أسعار الفائدة سيؤدي إلى زيادة في مدفوعات الفائدة تتراوح بين 0.1 % 0.6 % من إجمالي الناتج المحلي سنويا في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مما يزيد من التحديات الحالية التي تواجه المالية العامة. وهناك مبلغ إضافي قدره 312 مليار دولار من الديون الدولية الصادرة عن جهات غير حكومية (حوالي 40 % منها يخص شركات مملوكة للدولة) يستحق سدادها خلال السنوات الخمس القادمة. لذلك، قد يكون الأثر على المالية العامة أكبر إذا ما تعرضت البلدان أيضا لتوقف مفاجئ في قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية مما يؤدي إلى استحقاق الالتزامات الاحتمالية.
- ومن جانب القطاع المصرفي والمالي رأى الصندوق أن القطاعات المالية ظلت محتفظة بصلابتها بوجه عام رغم تباطؤ النشاط الاقتصادي في عامي 2016 و2017. ومع ذلك، لا يزال نمو الائتمان منخفضا في معظم البلدان وربما يرجع ذلك جزئيا الى ضعف الإنفاق الاستهلاكي والحكومي وانفاق المؤسسات المرتبطة بالحكومة، إلى جانب انخفاض مستوى الثقة. وأدى ذلك إلى اتخاذ بعض تدابير السياسة لتسهيل الحصول على التمويل. ففي الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، ساعد البدء في استخدام سجل ائتماني على تحسين إدارة البنوك لمخاطر الائتمان. وقد أجريت أيضا إصلاحات أخرى .فعلى سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية، تم تخفيف قيود سوق رأس المال على المستثمرين الأجانب، وزيادة نسبة القرض إلى القيمة بالنسبة لمشتري المنازل لأول مرة، ورغم أن هذه الإصلاحات لا تعد نتيجة مباشرة لضعف نمو الائتمان، فإنها قد تدعم تحقيق تعاف أسرع. ولتحسين مستوى الثقة وتشجيع منح الائتمان، ينبغي على البلدان أيضا تعزيز الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين، وتوفير المزيد من المعلومات الائتمانية. وفي إيران، تراجع أثر النمو الائتماني السريع على النشاط غير النفطي مع استمرار ارتفاع مستويات القروض المتعثرة.
- واصلت أسعار الفائدة بين البنوك ارتفاعها مع تشديد السياسة النقدية في دول المنطقة بالتزامن مع تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، غير أن فروقات العائد على السندات السيادية انخفضت في ظل تخفيف

القيود الحكومية على النقد مع ارتفاع أسعار النفط. ولا يزال نمو الودائع بطيئا وان ظل مستقرا إلى حد كبير في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي. ورغم تراجع ربحية البنوك نتيجة انكماش هوامش الربحية في العديد من البلدان، فإن القروض المتعثرة لا تشكل على ما يبدو مصدر قلق كبير في بلدان كثيرة. ورغم أن زيادة تراكم المتأخرات الحكومية أدت إلى ارتفاع مستوى القروض المتعثرة في الجزائر، فمن المتوقع أن يتراجع مستوى هذه القروض مع تسوية المتأخرات. ومع ذلك، لا تزال الأجهزة المصرفية في إيران والعراق تواجه العديد من التحديات التي ستكون محور الإصلاحات المتوقع تنفيذها في العام الجاري 2018.

- تأثرت الأسواق المالية في مختلف بلدان المنطقة بشكل محدود بالموجة الأخيرة من التقلبات في أسواق الأصول العالمية. وتشير هذه التحركات إلى أن المنطقة ليست معزولة عن التطورات المالية العالمية، كما تؤكد أهمية تحسين التنظيم والرقابة الاحترازيين.

3.2.1. تعجيل تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية

- نظرا لأن توقعات النمو منخفضة مقارنة بالمستويات التاريخية، أكد صندوق النقد الدولي على الأهمية القصوى لتعجيل تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية والتحول إلى نموذج جديد للنمو يعزز تنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الخاص. ويرى أن من الضروري إجراء إصلاحات سوق العمل والتعليم التي تعزز الإنتاجية وتخلق الفرص للجميع. ورغم اتخاذ بعض الخطوات المهمة، فلا يزال هناك المزيد مما ينبغي عمله.
- فعلى سبيل المثال، تواصل دولة الإمارات الاستثمار في التعليم والابتكار، في حين أن وضع قانون جديد مؤخرا حول إفلاس الشركات سيساهم في تحسين بيئة الأعمال. وفي نفس الوقت، تعمل إيران على وضع برامج لتعزيز توفير فرص العمل للشباب والنساء. كذلك طبقت البحرين نظاما لحماية الأجور واتخذت تدابير مهمة لزيادة مرونة توظيف الوافدين. وفي قطر، أُعلن مؤخرا عن برنامج للإعفاء من تأشيرة الدخول بهدف تنشيط السياحة، إلى جانب قانون جديد يهدف إلى زيادة حماية العمالة الوافدة. لكن هذه الإصلاحات ينبغي أن تدعمها جهود تستهدف زيادة الشفافية والمساءلة، وتقوية مؤسسات وآليات الحوكمة.
- وخلص التقرير الاقليمي للصندوق الى أن كفة التطورات السلبية لا تزال هي الأرجح في ميزان المخاطر في دول المنطقة على وجه الإجمال، فهناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بتوقعات أسعار النفط فكل تراجع في أسعار النفط بمقدار 10 دولارات يؤدي إلى تدهور فوري قدره 3 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في رصيد المالية العامة للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (عدا ليبيا واليمن).

- الى جانب ما سبقت الاشارة اليه من أثار مباشرة على المالية العامة، فإن تضييق الأوضاع المالية بشكل أسرع من المتوقع قد يؤدي إلى تصحيحات مفاجئة في الأسواق المالية وأسعار الأصول، مما يفرض ضغوطا على جودة أصول البنوك. وقد يؤثر ذلك على نمو الائتمان ويؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في المنطقة. وقد يتدهور النشاط الاقتصادي أيضا إذا ما تسبب ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات أو التحول نحو سياسات إنغلاقية في اضطراب التجارة والاستثمار على مستوى العالم، مما سيؤدي الى انخفاض أسعار النفط.
- على مستوى المنطقة، لا تزال الصراعات والمخاطر الجغرافية السياسية قائمة، وقد يضعف الالتزام بتنفيذ تدابير اصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية الأساسية، في ظل ارتفاع أسعار النفط مؤخرا. وفي المقابل، فإن استمرار الالتزام بإجراءات الضبط المالي، وان حدث بوتيرة أبطأ، من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين وتحقيق نمو أقوى.

3.3. البلدان المستوردة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- توقع التقرير الاقليمي لصندوق النقد الدولي الخاص بتطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وباكستان وأفغانستان الصادر في مايو 2018 استمرار تعافي النمو في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة خلال العام 2018، مدفوعا بالمكاسب المتحققة من الاصلاحات الجارية، وتحسن مستوى الثقة محليا في بعض البلدان، والتحسن المطرد في الطلب الخارجي.
- وبينما لا تزال الآفاق إيجابية بوجه عام، مع توقعات بحدوث تحسن محدود في النشاط االقتصادي في عام 2019، الا أن معظم البلدان قد شهدت تراجعا مقارنة بالتنبؤات الواردة في تقرير الصندوق السابق الصادر أكتوبر 2017، كما أن كفة التطورات السلبية لا تزال هي الأرجح في ميزان المخاطر، واضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يظل النمو منخفضا إلى حد لا يسمح بتوفير فرص التوظف للقوى العاملة المتزايدة.
- ومن أجل توليد نمو واسع النطاق، تصل ثماره إلى الجميع، يتعين تسريع وتيرة الاصلاحات الهيكلية التي تعمل على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الانتاجية، ولاتزال الحاجة قائمة أيضا لمواصلة إجراءات الضبط المالي التي توفر الحماية للانفاق على الاحتياجات الاجتماعية الضرورية والاستثمارات المنتجة مع ضمان الحفاظ على الاستقرار.
- ورأى الصندوق أن تعافي النمو لايزال هشا، وقد بلغ معدل النمو الاقليمي حسب التقديرات 4.2 % في عام 2017 . ومن المتوقع أن يرتفع أكثر في العام الجاري إلى 4.7 % ليصل إلى 5 % في المتوسط خلال الفترة 2019-2023 ، في الوقت الذي تشهد فيه بعض البلدان معدلات نمو أسرع بكثير. ومن المتوقع أن يساهم

تحسن آفاق النمو المستمر في منطقة اليورو في دعم النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق ألوسط وشمال إفريقيا من خلال أثره على الصادرات، وتحويلات المغتربين، والاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة.

- لكن النمو لايزال مثقلا بأعباء الصراعات الدائرة وتداعياتها على المنطقة، والمخاوف الأمنية، وضعف استثمارات القطاع العام أكثر من المتوقع (أفغانستان والأردن)، و حالات التأخير في تنفيذ أو استكمال الاصلاحات الهيكلية (الأردن والمغرب وباكستان وتونس)، إلى جانب أجواء عدم اليقين السياسي والمتعلقة بالسياسات الاقتصادية (لبنان وباكستان). وعلى وجه العموم، تراجعت آفاق النمو تراجعا طفيفا منذ صدور توقعات تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي السابق في أكتوبر 2017.
- في مصر تحسنت آفاق النمو مقارنة بتنبؤات أكتوبر 2017 ففي سياق برنامجها الاصلاحي لايزال تحسن مستوى الثقة مستمرا في تعزيز الاستهلاك والاستثمار الخاص، بالاضافة إلى زيادة حجم الصادرات والسياحة. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 5.2 % في السنة المالية 2018 صعودا من 4.2 % في السنة الماضية، وأن تتسارع وتيرته أكثر ليصل إلى 5.5 % في السنة المالية 2019 ، بدعم من زيادة متوقعة في إنتاج الغاز.
- في باكستان، يساهم التحسن في توفير الطاقة، والاستثمارات المرتبطة بالممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني، وقوة نمو الائتمان في رفع معدل النمو إلى نحو 5.6 % في السنة المالية 2018 ، صعودا من 5.3 % في السنة الماضية. غير أن زيادة مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي وانحرافات السياسات الاقتصادية الداخلية عن مسارها تسببا في إضعاف الآفاق الاقتصادية، و يتوقع تراجع النمو إلى 4.7 % في السنة المالية 2019.
- في السودان تبدو آفاق النمو أكثر تواضعا، فمن المتوقع ارتفاع النمو في العام الجاري إلى 3.7 % صعودا من 3.2 % في 2017 ، مع زيادة التفاؤل عقب رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية الأمريكية في أكتوبر 2017 ، مما رفع الطلب المحلي وشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي. غير أنه من المتوقع أن يتباطأ النمو بسبب استمرار التحديات الخارجية والتحديات المحيطة بالمالية العامة ليبلغ 3.5 % في عام 2019 .
- في تونس، من المتوقع أن يؤدي التعافي في قطاعات الزراعة وصادرات السلع المصنعة والسياحة إلى زيادة النمو ليصل إلى 2.4 % في 2018 ، مقارنة بمعدل قدره 1.9 % في 2017 ، بالرغم من انخفاض إنتاج الفوسفات. ومن المنتظر ارتفاع النمو أكثر ليبلغ 2.9 % في 2019 .
- في الأردن من المتوقع أن يسجل النمو ارتفاعا طفيفا من 2.3 % في 2017 إلى 2.5 % في 2018 ،مع تحقيق انتعاش طفيف في 2019 ليصل إلى 2.9 .% ومن المتوقع كبح النمو نتيجة التأخير المستمر في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية، والبيئة الاقليمية المحفوفة بالتحديات، وضيق الحيز المتاح للاستثمارات العامة في ظل قيود المالية العامة.
- في موريتانيا والمغرب على السواء، من المتوقع أن يتسبب الجفاف في التأثير على الزراعة وتراجع النمو في 2018 إلى 2.7 % و3.1 %على التوالي هبوطا من 3.2 % و4.2 % في 2017 على التوالي أيضا. غير أنه من المنتظر أن يسجل النمو ارتدادا إيجابيا في 2019 ليصل الى 4.5 % في موريتانيا و4 % في المغرب.

- توقعات النمو في البلدان المتأثرة بالصراعات ما زال يكتنفها عدم اليقين. فاستمرار تأثير الصراعات الاقليمية على قطاعات التجارة والسياحة والاستثمار والقطاع العقاري سيكبح تعافي النمو في لبنان، حيث يتوقع تحسن النمو قليلا ليبلغ 1.5 % في 2018 صعودا من 1.2 % في 2017 ، ويتوقع وصوله إلى 1.8 % في عام 2019. كما لايزال النمو هشا في الصومال وأفغانستان رغم تحسن مستوياته حيث لايزال الجفاف والتحديات الأمنية يعيقان النشاط الاقتصادي.
- ويتضمن الجدول التالي بيانات وتقديرات صندوق النقد الدولي كما وردت في تقريره الاقليمي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 2014-2019 في مجموعة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

جدول (1-3):
نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 2000-2019
في مجموعة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

السنة	البلدان المصدرة للنفط	دول مجلس التعاون الخليجي	العالم العربي	البلدان المستوردة للنفط
2014 – 2000	5.0	4.9	5.1	4.3
2015	1.9	3.6	3.2	3.8
2016	5.4	2.1	3.1	3.7
2017	1.7	(0.2)	1.7	4.2
*2018	2.8	1.9	3.0	4.7
**2019	3.3	2.6	3.5	4.6

المصدر: Regional Economic Outlook Update: Middle East & Central Asia ، مايو 2018.
-بيانات 2018 تقديرية
- بيانات 2019 توقعية
- مصادر البيانات: السلطات الوطنية وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
- بيانات الفترة 2011-2019 لا تتضمن بيانات الجمهورية العربية السورية.
- البلدان المصدرة للنفط في المنطقة تشمل الجزائر والبحرين وايران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية ودولة الامارات واليمن.

4.3. علاقات الكويت الاقتصادية على المستوى الخليجي والعربي والدولي

1.4.3. على المستوى العربي

تلعب دولة الكويت دورا بارزا وأساسيا في تعزيز مسيرة التعاون الاقتصادي العربي، من خلال مشاركتها الفاعلة في كافة اجتماعات جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة. كما تسهم دولة الكويت بفعالية في التحضير للقمم العربية وخاصة تلك التي تهتم بالمجال التنموي الاقتصادي، وفي صياغة الاتفاقيات الاقتصادية في إطار جامعة الدول العربية مثل اتفاقية تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وغيرها من الاتفاقيات العربية ذات الصلة.

وعلى مستوى التبادل التجاري بين الدول العربية تلتزم الكويت بالاتفاق الذي ترعاه الجامعة باعفاء السلع عربية المنشأ من جميع الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى، ولا تفرض الكويت أية قيود جمركية كمية أو سعرية على المنتجات عربية المنشأ، كما قامت بإلغاء تبادل نماذج التوقيع على شهادات المنشأ والاكتفاء بتبادل نماذج الأختام والجهات المخولة بالتصديق.

وكان قد تم انشاء نقاط اتصال بين الدول العربية لحل المشاكل والمعوقات التي تواجه المصدرين والموردين العرب، وقد قامت نقطة الاتصال الوطني لدولة الكويت وهي إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي بقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة المالية بالمساعدة على حل أغلب المشكلات والمعوقات التي واجهت وتواجه الصادرات الكويتية في الخارج أوالموردين في داخل الدولة.

وقد شاركت دولة الكويت بفعالية في أعمال القمة (29) لجامعة الدول العربية (قمة القدس) التي عقدت في الظهران بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 2018/4/12، والتي تم التباحث خلالها بشأن العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، ومن أهمها تطورات الاتحاد الجمركي، وإنجازات ومتطلبات منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، والإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية 2030، والاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها، والأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين السوريين وأثرها على الدول العربية المستضيفة، والاستراتيجية العربية للصحة والبيئة ودليل العمل العربي الاستراتيجي للصحة والبيئة (2017 - 2030)، والخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030.

وقدر القادة العرب في بيان القمة الختامي الجهود المبذولة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي خاصة ومجالس الجامعة العربية عامة في متابعة قرارات القمم لسابقة والعمل على تنفيذها بهدف تطوير التعاون الاقتصادي العربي، وزيادة حجم التبادل التجاري البيني العربي، وتدعيم وربط البنى التحتية في مجالات النقل والطاقة، وتعزيز الاستثمارات العربية – العربية بما يحقق التنمية الاقتصادية والإقليمية ويوفر فرص العمل للشباب العربي، كما ثمن البيان ما تحقق من انجازات في مجال التنمية المستدامة، وأكد تطلع القادة الى استمرار تنمية الشراكة مع القطاع الخاص وإيجاد بيئة استثمارية محفزة وتقديرهم الجهود المبذولة لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاتحاد الجمركي.

من جانب آخر، شاركت وزارة المالية في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية ومجلس وزراء المالية العرب بتاريخ 2018/4/10 بالمملكة الأردنية الهاشمية، والتي تم خلالها بحث العديد من الموضوعات، من أهمها أداء المؤسسات والهيئات المالية العربية واعتماد الميزانيات وحسابات الدخل والإنفاق والاحتياطي وتعيين مدققي حسابات المؤسسات المالية العربية، وانتخاب رؤساء مجالس المحافظين ونوابهم، وإقرار البرامج الذي ستنفذها والخطط والاستراتيجيات المستقبلية بمجالات التنمية المستدامة في الدول العربية، والقرارات العادية المتخذة من قبل الهيئات

والمؤسسات المالية والخطط السنوية والميزانية والاجتماع الثامن لمجلس الاشراف على الحساب الخاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

كما شاركت وزارة المالية في اجتماع الدورة (101) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب المنعقدة بتاريخ 2018/2/8، حيث تم التباحث في عدد من القضايا من أهمها مناقشة الملف الاقتصادي والاجتماعي والذي عُرض لاحقا على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية (29)، ومُتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الإفريقية في دورتها الرابعة في غينيا، والتعاون بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المُتحدة، والاستثمار في الدول العربية، ومتابعة تنفيذ اعلان الرياض الصادر عن القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (الرياض 2015) والإعداد للقمة الخامسة بين الدول العربية وجمهورية فنزويلا 2018، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي، ومشروع ميثاق عربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين السوريين وأثرها على الدول العربية المستضيفة، ومشروع اتفاقية تبادل الاعفاء من الضرائب والرسوم على نشاطات ومعدات مؤسسات النقل الجوي العربية لعام 1979.

وكانت دولة الكويت قد شاركت في العام الماضي في اعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (28) الذي عقد في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2017/3/29، وتم فيه بحث العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، ومن أهمها إنجازات ومتطلبات منطقة التجارة العربية، والإستراتيجية العربية لتربية الاحياء المائية (2017-2037)، والخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي للمرحلة الثانية (2017-2021)، ومتطلبات اقتصاد المعرفة في الدول العربية، والاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار.

كما شاركت وزارة المالية في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب للدورتين (99 و100) واتخذ العديد من القرارات من أهمها مناقشة الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورتيه العاديتين (28) و (29)، ومُتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الإفريقية في دورتها الرابعة (غينيا)، والتعاون بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المُتحدة، والاستثمار في الدول العربية، وإنشاء مركز بيئي عربي مُتخصص بالنقل المستدام، وإنشاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة في المنطقة العربية 2030 ، ومشروع البرنامج العربي للتنافسية، ومشروع اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية، والتصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة لوضعها موضع التنفيذ.

ويوضح السياق التالي بيانات ومؤشرات دولة الكويت وفق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017:

1) التطورات الاقتصادية والاجتماعية:

جدول (3-2):
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة المئوية

السنة	2015	2016
بالأسعار الثابتة	1.9	3.0
بالأسعار الجارية	-25.5	-2.8

جدول (3-3):
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
(دولار أمريكي)

2014	2015	2016
40,126	27,019	25,141

جدول (3-4):
تطور معدلات البطالة بالنسبة المئوية

2014	2015	2016
2.1	2.2	2.2

2) التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال:

جدول (3-5):
مؤشرات أداء القطاع المصرفي (%)

البيان	2015	2016
معدل كفاية رأس المال	17,5	18,6
القروض المتعثرة إلى الإجمالي	2,4	2,2
مخصصات القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض المتعثرة	204,8	236,9

3) مؤشرات اقتصادية ومالية أخرى:

جدول (3-6):
مؤشرات التجارة والقروض والموازنات

البيان	2014	2015	2016
الصادرات الاجمالية (مليون دولار أمريكي)	100,660	54,089	42,260
الواردات الاجمالية (مليون دولار أمريكي)	31,036	30,952	30,795
اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية (مليون دولار أمريكي)	-	109,908	112,061
العجز أو الفائض في الموازنات العامة (مليون دولار أمريكي)	45,436	7,809	-15,293
إيرادات النفط (مليون دولار أمريكي)	-	76,866	40,043

3.4.2. على المستوى الخليجي

استضافت دولة الكويت في 2017/12/5 قمة دول مجلس التعاون الخليجي في دورتها (38) والتي ضمت كافة دول المجلس واختتمت بصدور "إعلان الكويت" الذي أكد على تمسك دول المجلس باستمرار مسيرة التعاون الخليجي المشترك. وقال صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد في ختام القمة أنها كانت "مناسبة طيبة لتبادل وجهات النظر حول التحديات التي تواجه المنطقة، مؤكدا أن القمة قد أثبتت صلابة الكيان الخليجي، وأعلن عن استضافة سلطنة عُمان للقمة في دورتها المقبلة.

وكان قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أقروا، في دورتهم (37) التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر 2016، اتفاقيتي ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، وتتمثل ضريبة القيمة المضافة في فرض ضرائب بواقع 5% على السلع والخدمات، أما الضرائب الانتقائية فتفرض على (التبغ ومشتقاته، والمشروبات الغازية، ومشروبات الطاقة، والسلع ذات الطبيعة الخاصة) وتتراوح الضريبة الانتقائية ما بين 50%-100%. والتزاماً من دولة الكويت بتنفيذ قرارات قمة المجلس أحالت وزارة المالية الاتفاقيتين المشار اليهما إلى مجلس الوزراء والذي قام بدوره باحالتهما إلى مجلس الامة تمهيداً لاتخاذ الإجراءات التشريعية المناسبة.

وتجدر الاشارة الى أن الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية والاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كانتا قد دخلتا الى حيز التنفيذ، بعد أن أودعت دولة الإمارات العربية المتحدة في مايو 2017 وثيقتي تصديق الاتفاقيتين لدى الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، وهي الدولة الثانية بعد المملكة العربية السعودية التي تتخذ هذا الاجراء.

ونصت كل من الاتفاقيتين باعتبارهما نافذتان على إيداع وثيقة تصديق الدولة الثانية لدى الأمانة العامة لمجلس التعاون،. وكان المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أعتمد اتفاقيتي ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية في ديسمبر 2016، وتتضمن ضريبة القيمة المضافة فرض ضرائب بواقع 5% على السلع والخدمات ، أما الضرائب الانتقائية فتفرض على التبغ ومشتقاته، والمشروبات الغازية، ومشروبات الطاقة، والسلع ذات الطبيعة الخاصة، ويتراوح معدل الضريبة بين 50% و100% .

من جانب آخر تعاقدت الهيئة العليا للشئون الاقتصادية والتنموية بمجلس التعاون الخليجي مع شركة ماكنزي من أجل اعداد دراسة شاملة حول آليات التكامل الاقتصادي الاقليمي المشترك، وذلك بهدف تسريع وتيرة العمل الاقتصادي الخليجي المشترك تمهيداً للوصول إلى التكامل الاقتصادي المنشود.

وتجدر الاشارة الى أن دولة الكويت تعد من بين أكثر الدول الخليجية التزاماً بتطبيق القرارات المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة، وتظهر الاحصائيات استفادة شرائح عريضة ومتنوعة من مواطني دول المجلس من قرارات المواطنة الخليجية التي أقرتها دول مجلس التعاون، حيث أن هناك زيادة ملحوظة في أعداد مواطني دول المجلس المالكين للعقارات بدولة الكويت، حيث بلغ عددهم في عام 2015 (105 شخص) وفي عام 2016 (161 شخص)، كما أن هناك زيادة متصاعدة في أعداد مواطني دول المجلس المالكين لأسهم الشركات المساهمة العامة في الكويت حيث بلغ عددهم 4100 مساهم في عام 2015 وارتفع الى 4128 مساهما في عام 2016. أما فيما يتعلق بعدد الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت المصرح بتداول أسهمها من قبل مواطني دول المجلس فقد بلغ 196 شركة خلال العام 2016، وتجدر الاشارة الى أن هناك ثمانية فروع لبنوك تابعة لدول المجلس الشقيقة تمارس العمل المصرفي بدولة الكويت.

3.4.3. المنظمات الدولية:

في مجال الاستفادة من المؤسسات الدولية التي تساهم بها دولة الكويت، تم التنسيق مع عدد من الجهات في القطاعين العام والخاص للاستفادة من الخدمات والبرامج التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التابعة له وهي: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لضمان وائتمان الصادرات. كما تم انتخاب دولة الكويت في مجالس إدارات عدد من المراكز التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أو المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وهي:

- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة (الدار البيضاء).
- صندوق التضامن الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.
- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا (دكا).

كما تسعى وزارة المالية إلى الاستفادة من برنامج التعاون الفني بين حكومة دولة الكويت، والبنك الدولي من خلال الاستعانة بخبراته في إعداد الدراسات والمشاريع التنموية والتي تساهم بتعزيز الإصلاحات الاقتصادية الوطنية، وذلك انطلاقاً من الإستراتيجية الجديدة لبرنامج التعاون الفني مع البنك الدولي والتي تغطي الفترة 2016-2020 وترتكز هذه الاستراتيجية على أربع محاور رئيسية (تحسين أداء القطاع العام، وتنمية القطاع الخاص، والتنمية البشرية، والبنية التحتية والتحديث الإداري) وبما يتماشى مع الخطة الخمسية الإنمائية للدولة.

ويشمل برنامج التعاون الفني عددا من المشاريع والدراسات التي تغطي القطاعات الاقتصادية المختلفة بالدولة ومنها: (تطوير إدارة الأراضي في دولة الكويت، ومشروع تقييم مؤشرات الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية، وتطوير جهاز حماية المنافسة، وتطوير قطاع التعليم العام، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها...).

4.4.3. العلاقات الاقتصادية الثنائية:

يعتبر التعاون الاقتصادي الثنائي في عصرنا الحاضر أحد الدعائم الأساسية التي تنظم العلاقات الاقتصادية القائمة على أساس من المصالح المشتركة المتبادلة بين الدول، ويمثل التعاون الاقتصادي أحد الروافد الأساسية والحيوية التي تساهم في تعزيز وتوثيق العلاقات الثنائية مع كافة الدول في مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري لتطوير ودعم العلاقات الاقتصادية الثنائية خصوصاً مع الدول التي تمثل أهمية استراتيجية لدولة الكويت والتي تستند على الآتي:

1- اللجان الوزارية التي تشرف عليها وزارة المالية ووزارات أخرى:

تسعى الوزارة إلى دعم وتوطيد العلاقات الاقتصادية الثنائية في إطار اللجان المشتركة القائمة والتي تشرف عليها، بالإضافة الى السعي نحو إنشاء وعقد اجتماعات لجان أخرى سواءً على المستوى الوزاري أو الفني وبما يتوافق مع توجهات دولة الكويت السياسية والاقتصادية، بالإضافة الى المشاركة في أعمال اللجان التي تشرف عليها وزارات أخرى، وقد عقدت خلال العام الجاري لجنة ثنائية مشتركة تمثلت في الدورة الأولى للجنة الكويتية القيرغيزية المشتركة.

ومن المتوقع عقد اللجان الثنائية المشتركة التالية خلال السنة الجارية 2018:

- الدورة الثالثة للجنة الكويتية الهنغارية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني.
- الدورة الأولى للجنة الكويتية الأوزبكية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري.
- الدورة الثانية للجنة الوزارية الكويتية الكورية المشتركة.
- الدورة الأولى للجنة الوزارية الكويتية الاسبانية المشتركة للتعاون الاقتصادي.
- الدورة الأولى للجنة الوزارية الكويتية اليونانية المشتركة.
- الدورة الأولى للجنة الوزارية الكويتية البولندية المشتركة.
- الدورة الأولى للجنة الوزارية الكويتية البلغارية المشتركة.

2- مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وبروتوكولات اللجان المشتركة بين دولة الكويت والدول الأخرى:

تعد اتفاقيات، ومذكرات التفاهم للتعاون الاقتصادي والفني واللجان المشتركة، التي تشرف عليها الوزارة أهم الوسائل التي تعزز العلاقات الاقتصادية الثنائية وتجسد تنامي هذه العلاقات وتوازنها بين دولة الكويت والدول الأخرى، كما تمثل هذه الاتفاقيات، ومذكرات التفاهم الإطار القانوني التي تمارس من خلاله الأنشطة المختلفة. وفي هذا الاطار تم التوقيع النهائي على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع تركمانستان، كما تم اعداد مشاريع الاتفاقيات تمهيداً للتوقيع النهائي عليها مع الدول الأخرى مثل جمهورية ملاوي، والجبل الأسود.

3- تقارير بشأن العلاقات الاقتصادية الثنائية بين دولة الكويت والدول الأخرى:

تعد وزارة المالية تقاريرا حول العلاقات الاقتصادية الثنائية بين دولة الكويت والدول الأخرى من خلال متابعة التطورات والمستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية وفقاً للتوجهات العامة للدولة، كما تم اعداد عدد من الملفات الاقتصادية التي تتضمن الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية لدولة الكويت والدول الأخرى، وذلك للزيارات الرسمية المتبادلة التي تتم بين دولة الكويت والدول الأخرى.

3.4.5. المفاوضات الاقتصادية

تسعى وزارة المالية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الإطارية والحوارات الاستراتيجية على تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى وفتح الأسواق وتحرير تجارة السلع من خلال إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على أهم صادرات دولة الكويت من المنتجات البترولية والبتروكيماوية وغيرها من السلع، وذلك لتحسين الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي للدولة، بالإضافة إلى تقديم التزامات بما يتوافق مع قوانين وأنظمة الدولة المتعلقة بتجارة الخدمات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وفتح المجال لرجال الأعمال في الكويت للاستثمار في الدول الأخرى، والاستفادة من خبرات الدول في تأهيل الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي في دولة الكويت، بما يتواكب مع آخر التطورات الاقتصادية العالمية وذلك لتحقيق رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لرؤية كويت جديدة بحلول عام 2035 وذلك لتحويل الكويت إلى مركز رائد مالي وتجاري وثقافي.

3.4.5.1. اتفاقيات التجارة الحرة بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية

تسعى دولة الكويت، وفي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لمتابعة اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس وجمهورية سنغافورة والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 2013/9/1، وكذلك اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) التي تتكون من كل من سويسرا، وايسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 2014/7/1، حيث أعطت الاتفاقيات لأهم السلع الخليجية خاصية دخول الأسواق لكل من سنغافورة ومجموعة دول رابطة (EFTA). وبناءً على ما تقدم، يتم عقد اجتماعات سنوية للجان المشتركة لمتابعة تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية وسنغافورة والتي يتم من خلالها إزالة العقبات التي تواجه تنفيذ الاتفاقية بالشكل المطلوب واجراء أية تغيرات وفق آخر التطورات الاقتصادية العالمية، كما تم تزويد الجهات المحلية المعنية باتفاقيات التجارة الحرة المذكورة لتطبيقها والاستفادة منها، ونشرها على موقع وزارة المالية والبوابة الالكترونية الرسمية لدولة الكويت.

3.4.5.2. مفاوضات التجارة الحرة بين مجلس التعاون والصين:

تنفيـذاً لقرار المجـلس الوزاري في دورته الاستثنـائية (42) في 9 يناير2016 بالموافقة على استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية، عقـدت عدة اجتماعات للفريق التفاوضي الخليجي مع نظيره الصيني وتعتبر الاتفاقية في المراحل المتقدمة من المفاوضات حيث تم الاتفاق على الكثير من المواضيع منها تنقل السلع دون أية رسوم جمركية، بالإضافة إلى السماح للشركات الخليجية الدخول في تلك الأسواق لتقديم الخدمات في قطاعات المقاولات والخدمات المصرفية والاستشارات القانونية وغيرها من المجالات. كما تم إصدار قرار المجلس الوزاري رقم (142) في دورته الاستثنائية في 30 مارس 2017، بشأن استئناف المفاوضات بين مجلس التعاون مع كل من أستراليا ونيوزيلندا وتركيا.

3.4.5.3. الاتفاقيات الإطارية للتعاون المشترك

تسعى دولة الكويت في اطار مجلس التعاون ومن خلال التوقيع على الاتفاقيات الإطارية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، والتي تعتبر الإطار المؤسسي والتعاقدي لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، والتي تهدف إلى توسيع وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفني في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة والثروة السمكية والاستثمار والعلوم والتقنية والبيئة وغيرها على أسس من المنفعة المتبادلة مع الاخذ بالاعتبار التفاوت في مستويات التنمية بين الأطراف المتعاقدة، حيث أبرمت دول المجلس عدداً من الاتفاقيات الإطارية مع كل من الصين، ماليزيا، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، اليابان، الهند، باكستان، وتركيا، البيرو ومجموعة الآسيان ومجموعه الميركسور، وغيرها من الدول والمجموعات الاقتصادية الاخرى.

3.4.6. الحوارات الاستراتيجية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى

تسعى دول المجلس من خلال الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى الى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية وتبادل الخبرات في المواضيع ذات الاهتمام المشترك مع عدد من الدول والمجموعات الاقتصادية ومنها (الاتحاد الأوروبي- مجموعة الآسيان- تركيا- الصين- استراليا- اليابان- باكستان- المغرب- الأردن).

ويتم في إطار هذه الحوارات تشكيل فرق عمل تتكون من الخبراء والمختصين من الجانبين لمتابعة المواضيع المذكورة ومنها فريق العمل الاقتصادي والمالي والذي تترأسه وزارة المالية عن دولة الكويت والذي يعني بتبادل الآراء حول القضايا الاقتصادية، وتبادل الخبرات بشأن تحفيز سياسة النمو الاقتصادي، وزيادة التعاون الفني في المواضيع الاقتصادية والمالية، والاستفادة من تجارب الدول في المجالات الاقتصادية المختلفة، ومناقشة الأمور الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك بين دول المجلس والدول والمجموعات المذكورة أعلاه.

3.4.6.1. الحوار الاقتصادي السادس بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي

حرصاً على تنفيذ الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي والتي تم توقيعها في عام 1988، وبعد توقف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين، فقد تم الاتفاق على عقد اجتماعات الحوارات الاقتصادية والاستثمارية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين حيث تم عقد (6) اجتماعات للحوار الاقتصادي واجتماع الحوار الأول للتجارة والاستثمار بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي تمت خلالها تبادل الخبرات والتجارب ومتابعة آخر التطورات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

3.4.6.2. منتدى الحوار الاستراتيجي بين دول المجلس والولايات المتحدة

بناءًا على ما تضمنته الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي صادقت عليها دولة الكويت وفق المرسوم رقم (31) لسنة 2014، حيث تم عقد ثلاثة منتديات للحوار الاقتصادي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية، تمت من خلالها مناقشة عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين مثل التجارة والاستثمار، والاتحاد الجمركي، وبراءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية، والمواصفات والمقاييس، واشتراطات استيراد الأغذية، ومكافحة الغش التجاري، والمبادئ التجارية لخدمات تقنية المعلومات والاتصالات، والمبادئ الخاصة بالاستثمار الدولي، وجاري العمل على تفعيل التوصيات الصادرة عن المنتدى حول المواضيع التي تمت مناقشتها، كما تم تزويد الجهات المعنية بالمواضيع الخاصة بالحوار ويتم حالياً الترتيب لعقد منتدى الحوار الرابع بين الجانبين.

3.6.4.3. مبادرة الخليج (المبادرة البريطانية)

بناءً على مبادرة الحكومة البريطانية في عام 2010 لتعزيز التعاون مع دول المجلس، من خلال (مبادرة الخليج)، تم عقد خمسة اجتماعات بين الجانبين، آخرها المؤتمر الخليجي البريطاني حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في 19 ابريل 2017 في لندن بالمملكة المتحدة حيث تم الاتفاق خلال الاجتماع على تعزيز التعاون في المجالات التالية: (تسهيل اجراءات التأشيرات لمواطني دول المجلس-التجارة والاستثمار- زيادة التبادل التجاري والاستثماري- التعاون بين رجال الأعمال- الأمن- التعليم والثقافة - الطاقة- التعاون في مجال التنمية).

الفصل الرابـــع

التطورات الاقتصادية المحلية

الفصل الرابـــع

التطورات الاقتصادية المحلية

4-1. التطورات الاقتصادية المحلية

يعكس النمو الاقتصادي الأداء الاقتصادي الكلي للدولة، ومن خلال الاعتماد على التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي. وحسب الإحصاءات المتاحة فإن هذا الناتج يقدّر إما من خلال مساهمة مختلف القطاعات في الناتج، أو من خلال الأهمية النسبية لبنود الإنفاق المختلفة على الناتج. واعتماداً على آخر إحصاءات متاحة لتقدير الناتج لدولة الكويت خلال العام 2017، يمكن عرض أهم تطورات معدل النمو بالاعتماد على تقديرات هذه السنة مقارنة بعدد من السنوات السابقة.

وقد شهد معدل نمو الاقتصاد الكويتي، وفقا للبيانات الأولية المتاحة عن سنة 2017 عند اعداد هذا البيان المالي، نموا موجبا بلغ (8.7%) بالأسعار الجارية. ويعزى ذلك أساساً إلى تحسن أسعار النفط وتأثيرها المباشر على ناتج القطاع الاستخراجي، ومساهمة الصادرات بالناتج المحلي الاجمالي. علما بأن هذا المعدل كان اقل بكثير عام 2015 حيث وصل الى معدل سالب بلغ (- 25.5%)، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة (المستبعدة لأثر السعر في معدل النمو، والمقاسة بأسعار عام 2010) فقد بلغ (1.0%) عام 2017 . الأمر الذي يعكس مدى قوة تأثير الأسعار النفطية. وتجدر الاشارة الى أن معدل النمو لعام 2014 قد وصل إلى سالب (- 6.3%) بالأسعار الجارية، مقابل (0.5%) بالأسعار الثابتة. في حين وصل معدل النمو بين عامي 2010 و2011 أي قبل انخفاض أسعار النفط إلى (28.5%) بالأسعار الجارية مقابل (9.6%) بالأسعار الثابتة. ويوضح الشكل والجدول التاليين تطور معدلات النمو للفترة (2011 – 2017).

شكل (1-4):
تطور معدلات النمو، بالأسعار الجارية والثابتة، خلال الفترة 2011 – 2017

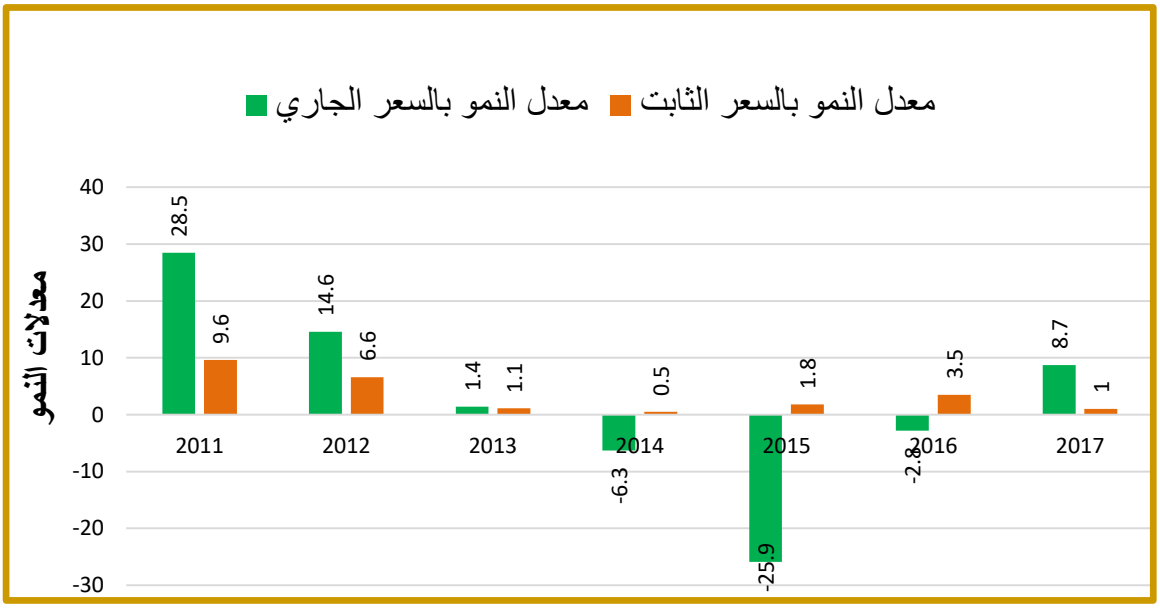

المصدر: محتسبة من بيانات موقع الإدارة المركزية للإحصاء، الحسابات القومية.

جدول (1-4):

معدلات النمو الإسمية والثابتة في السنوات 2011 - 2017

معدلات النمو - في السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الإسمية)	28.5	14.6	1.4	-6.3	-25.9	2.8-	8.7
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقية) (2010 = 100)	9.6	6.6	1.1	0.5	1.8	3.5	1.0

المصدر: محتسبة من بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، الحسابات القومية.

وعند الحديث عن مصادر النمو حسب أهم القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الكويتي، يلاحظ ومن خلال تطور مساهمة القطاعات المختلفة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي (شكل 3)، وجدول (2)، أن مساهمة القطاع الاستخراجي، المتضمن أساساً قطاع النفط والغاز الطبيعي، قد انخفضت من (55.9%)، عام 2010، لتصل إلى (38.3%)، عام 2016، بالأسعار الجارية، وذلك بفعل التطورات النفطية الجارية، مع عدم تغير أساسي في الأهمية النسبية لمساهمة الصناعات التحويلية (6.0% عام 2010، مقابل 7.3% عام 2016) إلاّ أن أهم ارتفاع في الأهمية النسبية، بعد القطاع الاستخراجي، كان في الخدمات الاجتماعية والاجتماعية والشخصية (والتي تتضمن خدمات الصحة والتعليم والأمن والدفاع)، والتي ارتفعت أهميتها النسبية من (17.2%) إلى (26.6%) بين العامين المذكورين. مع بقاء الأهمية النسبية للوساطة المالية، المرتبطة بالمركز المالي، مستقرة نسبياً (9.3% إلى 10.3%). وكذلك الحال مع أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، المرتبطة بالمركز التجاري، والتي لم تشهد تغيراً في الأهمية النسبية (7.2% مقابل 7.7%).

شكل (2-4):
التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي(%)
2017* – 2010

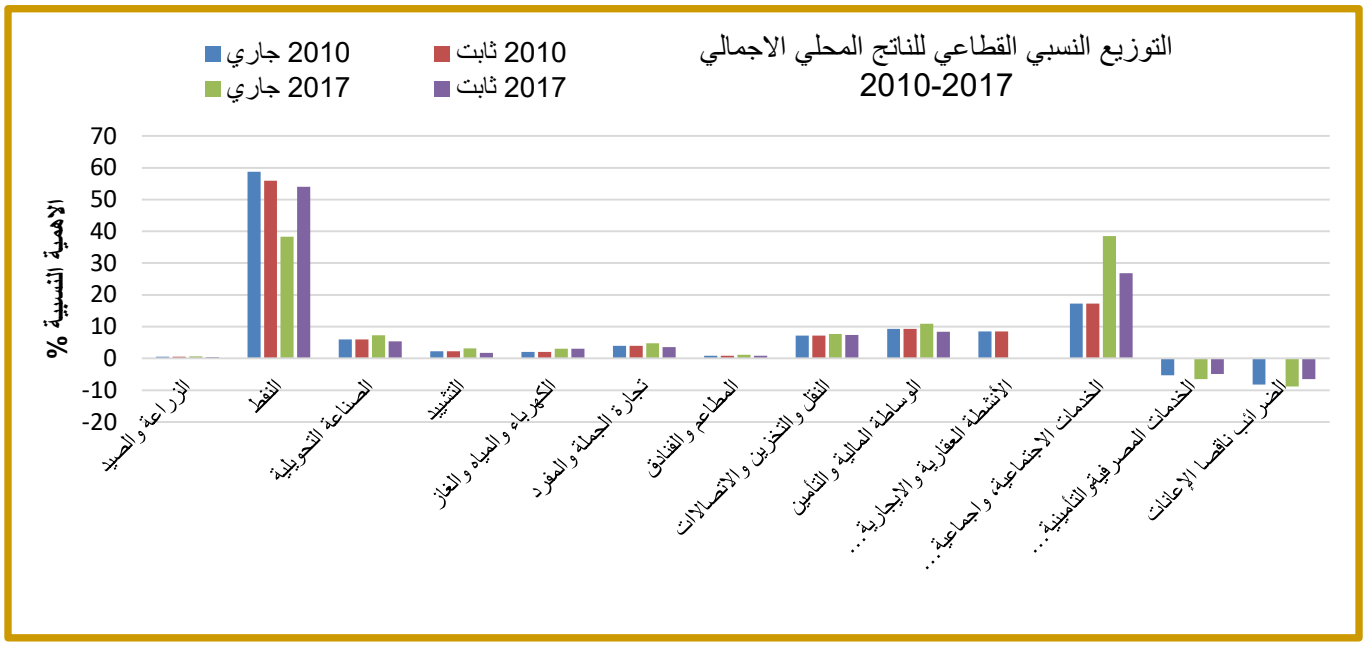

*** أرقام أولية.**

المصدر: محتسبة من: الإدارة المركزية للإحصاء، الحسابات القومية.

جدول (2-4):
التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي
بالنسبة المئوية 2010 – 2017*

النشاط	الأهمية النسبية			
	أسعار جارية		أسعار ثابتة (2010 = 100)	
	2010	2017	2010	2017
الزراعة والصيد	0.5	0.6	0.5	0.4
استخراج النفط والغاز الطبيعي	58.7	38.3	55.9	54.0
الصناعات التحويلية	6.0	7.3	6.0	5.4
التشييد	2.2	3.1	2.2	1.7
الكهرباء والغاز والمياه	2.0	3.0	2.0	3.0
تجارة الجملة والمفرد	4.0	4.8	4.0	3.5
المطاعم والفنادق	0.8	1.1	0.8	0.8
النقل والتخزين والاتصالات	7.2	7.7	7.2	7.4
الوساطة المالية والتأمين	9.3	10.9	9.3	8.4
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية**	8.5		8.5	
الخدمات الاخرى	17.2	38.5	17.2	26.8
ناقصاً: الخدمات المصرفية والتأمينية	5.3	-6.5	5.3	-4.9
مجموع المنتجين	108.2	108.8	108.2	106.5
الضرائب ناقصاً الإعانات	-8.2	-8.8	-8.2	-6.5
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	100	100	100	100

*ارقام أولية

**ارقام الأنشطة العقارية والايجارية والتجارية متضمنة، لعام 2017، ضمن " الخدمات الأخرى".

وذلك لعدم تضمين هذه الأنشطة ضمن الخدمات الأخرى في الإحصاءات الربعية لعام 2017.

المصدر: محتسبة من بيانات موقع الإدارة المركزية للإحصاء، الحسابات القومية.

أما على مستوى الأهمية النسبية لأشكال الإنفاق المحلي (الاستهلاك + الاستثمار)، والخارجي (الصادرات + الواردات) فيوضح الشكلين التاليين، والجدول التالي التغير النسبي لأهمية هذه المكونات من الإنفاق بين عامي 2010 و 2016 (لم تصدر بيانات الناتج المحلي الإجمالي حسب الانفاق لعام 2017، حتى وقت اعداد هذا البيان المالي). ويتضح مدى تنامي دور الاستهلاك الخاص من 28.8% عام 2010 إلى 45.2% عام2016، وكذلك الاستثمار الإجمالي من 17.6% إلى 26.9%. وانخفاض الأهمية النسبية للصادرات (النفط أساساً) من 66.6% إلى 48.2%، مع ارتفاع الأهمية النسبية للواردات من 30.1% إلى 46.2% والتي تعتبر تسرّبا من دورة الدخل المحلي لصالح العالم الخارجي.

شكل (3-4): الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق (%)
بالأسعار الجارية (2010 – 2016)

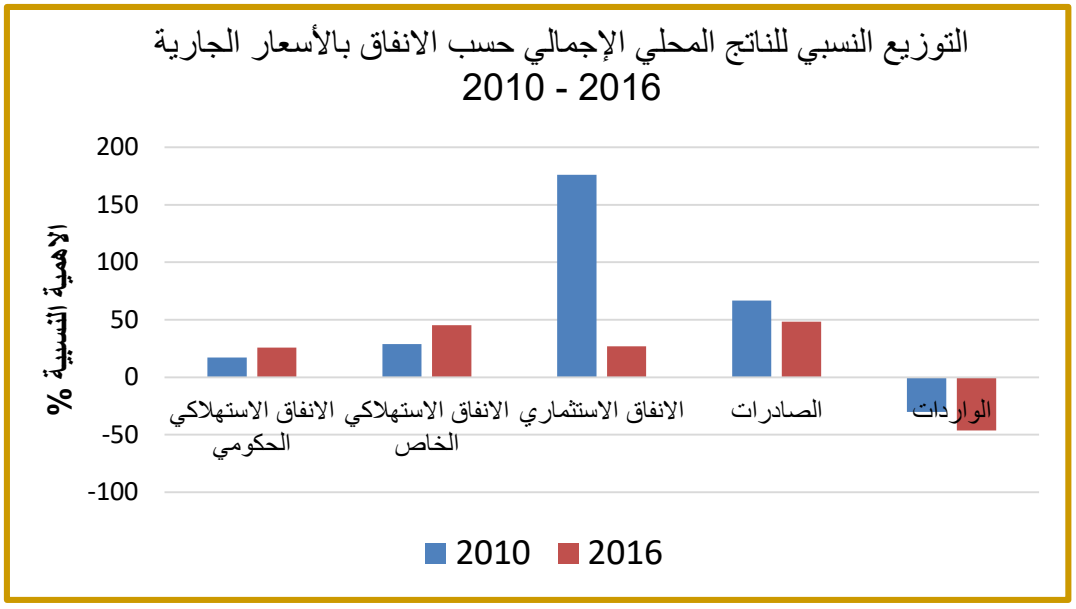

المصدر: محتسبة من: الإدارة المركزية للإحصاء، الحسابات القومية.

شكل (5-4): الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق (%)
بالأسعار الثابتة (2010 – 2016)

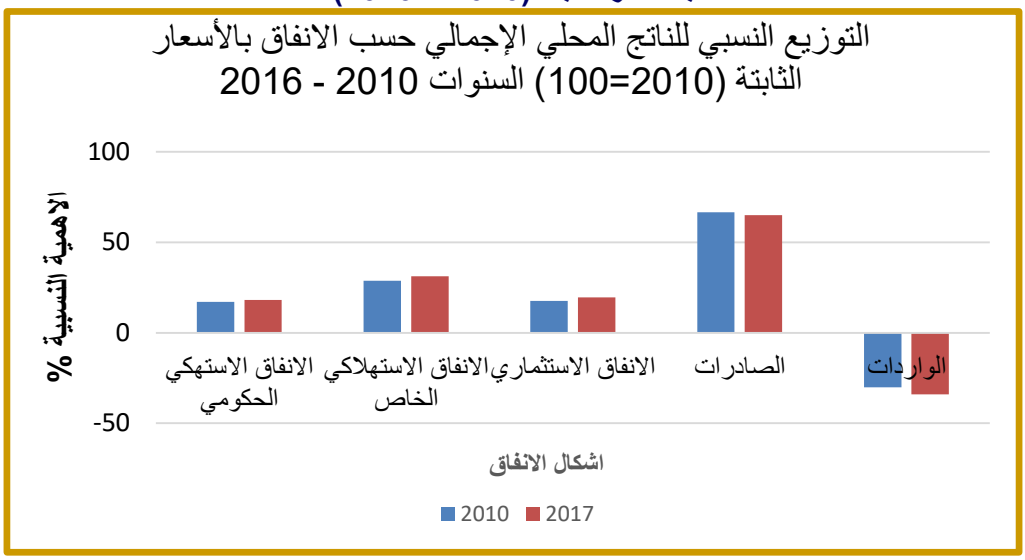

المصدر: محتسبة من: الإدارة المركزية للإحصاء، الحسابات القومية.

جدول (3-4): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

بالأسعار الجارية والثابتة (%) 2010 - 2016

النشاط	الأهمية النسبية			
	أسعار جارية		أسعار ثابتة	
	2010	2016	2010	2016
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	17.1	25.9	17.1	18.1
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	28.8	45.2	28.8	31.3
إجمالي الإنفاق الاستثماري	17.6	26.9	17.6	19.6
الصادرات	66.6	48.2	66.6	65.1
ناقصاً: الواردات	(30.1)	(46.2)	(30.1)	(34.1)
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: محتسبة من موقع الإدارة المركزية للإحصاء، الحسابات القومية.

تنمية دور القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في أنشطة القطاع النفطي

تعمل مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة على تنمية القطاع الخاص في دولة الكويت، وذلك عبر تعظيم مساهمته في تلبية احتياجات الصناعة النفطية من المواد والخدمات ، ويبين الجدول التالي عن النمو المطرد في إنفاق "المؤسسة" وشركاتها التابعة الموجه نحو تلبية احتياجات الصناعة النفطية الكويتية من منتجات وخدمات من القطاع الخاص المحلي، حيث بلغ هذا الانفاق في السنة المالية 2018/2017 نحو 1427.48 مليون دينار كويتي.

جدول (4-4):
تطور إنفاق مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة
على منتجات وخدمات القطاع الخاص المحلي بالمليون دينار كويتي
2018/2017 – 2013/2012

السنة	2103/2012	2104/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017
المبلغ	918,208	979,123	997,325	1398,06	1287,75	1427,48

كما شهدت السنوات الماضية قيام "المؤسسة" وشركاتها التابعة بإشراك القطاع الخاص في العديد من الأنشطة، كمصنع الملح والكلورين ومصنع مزج زيوت التزييت ومصنع الفحم المكلسن و80 محطة لتعبئة الوقود ، وتم فتح المجال أيضا لشراكات بين "المؤسسة" وشركاتها التابعة من جهة والقطاع الخاص المحلي والشركات العالمية من جهة أخرى، وذلك في الصناعات البتروكيماوية: (الأولفينات والعطريات والستايرين) ، وساهمت تلك المشاركات في نمو الاقتصاد المحلي وتطوير القطاع المحلي في صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات.

وفي ذات السياق تطمح المؤسسة في المستقبل المنظور لتوسعة مشاركة القطاع الخاص في أنشطتها، إذ تطمح المؤسسة لإحالة إدارة وتشغيل عدد 43 محطة خدمة لتعبئة الوقود إلى مبادرين كويتيين من خلال الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما تتطلع مؤسسة البترول الكويتية من خلال توجهاتها الاستراتيجية 2040 إلى تعظيم مساهمة القطاع الخاص وتطوير قدراته في الصناعة النفطية الكويتية وستواصل "المؤسسة" في تطبيق توجهاتها الاستراتيجية لتنمية المحتوى المحلي، والتي من أهمها ما يلي:

- **الاستفادة من نشاطي التكرير والتصنيع والبتروكيماويات لإتاحة فرص للقطاع الخاص المحلي لإقامة صناعات تحويلية لاحقة في دولة الكويت.**
- **زيادة حصة القطاع الخاص المحلي من انفاق المؤسسة وشركاتها التابعة، مع الالتزام بأن تكون نسبة 30% على الأقل من إجمالي الانفاق الرأسمالي من خلال الموردين والمقاولين المحليين.**
- **تعزيز مشاركة القطاع الخاص في أنشطة استثمارات مؤسسة البترول الكويتية الحالية والمستقبلية.**

وفي سبيل تحقيق تلك الاستراتيجية تسعى المؤسسة نحو إقامة منطقة صناعية بترولية توفر بنية تحتية مناسبة لمشاركة القطاع الخاص في الصناعة النفطية، وقد قامت "المؤسسة" بالتعاون مع البنك الدولي، والجهات الحكومية ذات الصلة بإعداد دراسة الجدوى المبدئية، وحصلت على موافقة كافة الجهات المعنية، كما صدر في 19 نوفمبر 2017 قرار وزير البلدية رقم 2017/791، والمتضمن تخصيص أرض بمساحة 7,41 كم2 في جنوب البلاد، "للمؤسسة" لغرض إنشاء المنطقة الصناعية البترولية، وتعكف مؤسسة البترول الكويتية حالياً على انجاز جميع الخطوات المطلوبة لإقامة المنطقة الصناعية البترولية.

وعلى صعيد تعظيم مساهمة القطاع الخاص في أعمال المؤسسة وشركاتها التابعة، فقد جرى الإعلان عن العديد من الفرص سواء في الاستفادة من منتجات الصناعة النفطية الوسيطة لاستخدامها كمدخلات أو لقائم في صناعات أخرى ومنها: (صفائح وألواح والبروبيلين، صفائح البولي ايثيلين، استخلاص المعادن من المواد الحفازة والمستهلكة، استخدام ثاني أكسيد الكربون في تعزيز استخراج النفط) ، من جهة أخرى تم ترويج عدد من الفرص الصناعية التي تمكن القطاع الخاص من تزويد الصناعة النفطية بالمنتجات والخدمات، ومن تلك الفرص (تطوير قدرات مزج المواد الكيميائية محلياً، تطوير صناعة خطوط الأنابيب محليا، تقديم خدمات المواد الكيميائية الشائعة وزيوت التشحيم، ومصنع لإنتاج ألواح التحميل "الطبليات") وغيرها.

وأخيرا، ومن خلال ما قامت به المؤسسة في الماضي من جهود وما تتطلع اليه من خطط مستقبلية، فإن "المؤسسة" وشركاتها التابعة مستمرة في طموحها الرامي نحو زيادة كفاءة عملياتها والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تطوير وتعزيز دور القطاع الخاص في صناعة النفط والأنشطة المساندة .

4-2. التطورات النقدية والمصرفية

تستند السياسة النقدية للدولة الى مرتكزات تستهدف تحقيق الاستقرار النقدي، واستقرار سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بهدف المحافظة على القوة الشرائية لها، والحد من الضغوط التضخمية، وتحفيز النمو الاقتصادي، ودعم الادخار بالعملة المحلية لتوفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل الاستثمار وزيادة معدلات النشاط الانتاجي.

وقد تواصلت جهود بنك الكويت المركزي على مدى السنة المالية 2018/2017 في استمرار العمل لترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وتطوير أساليب الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي، وبما يُسهم في تعزيز دعامات النمو الاقتصادي في البلاد على أسس مستدامة وترسيخ الأجواء الداعمة للارتقاء بكفاءة ومهنية عمل وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وتشير البيانات المتعلقة بالمؤشرات والإجماليات النقدية الرئيسية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه إلى تطورات إيجابية هامة في تلك المؤشرات والإجماليات، يمكن تناولها على النحو الوارد أدناه.

4-2-1. التطورات النقدية

- عرض النقود

تظهر بيانات البنك المركزي الخاصة بعرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)، والذي يشمل اضافة الى النقد المتداول، الودائع تحت الطلب لدى البنوك المحلية والودائع لأجل وودائع الادخار والودائع بالعملات الأجنبية في البنوك، أن عرض النقد (M2) قد بلغ في نهاية السنة المالية 2018/2017 نحو 37095 مليون دينار، مرتفعًا بما نسبته 1.1% عن مستواه المسجل في نهاية السنة المالية 2017/2016. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لزيادة الكتلة النقدية بنسبة 0.8% حيث ارتفع كل من اجمالي الودائع تحت الطلب بنحو 0.1%، والنقد المتداول بنحو 4.7% من جانب، وارتفع شبه النقد بنسبة 1.2% نتيجة لتراجع الودائع بالعملات الأجنبية بنحو 9.1%، وارتفاع الودائع بالدينار بنحو 2.4% من جانب آخر فيما بين نهاية السنتين الماليتين المذكورتين. ويبين الجدول التالي تطورات عرض النقود في نهاية كل سنة من السنوات المالية الأربع الأخيرة.

جدول (5-4):
عرض النقد (مليون ديناركويتي)

نهاية السنة المالية	الكتلة النقدية M1	التغير (%)	شبه النقد	التغير (%)	عرض النقد M2	التغير (%)
2015/2014	9597.8	1.4	25404.7	4.5	35002.5	3.6
2016/2015	9658.8	0.6	26772.8	5.4	36431.7	4.1
2017/2016	10309.1	6.7	26395.1	1.4-	36704.2	0.7
2018/2017	10392.0	0.8	26703.0	1.2	37095.0	1.1

المصدر: بنك الكويت المركزي.

- **أسعار الفائدة المحلية**

يعتبر سعر الخصم سعرا محوريا ترتبط به، وضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وبناءً على ذلك، يؤدي خفض سعر الخصم إلى تخفيض الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي بذات مقدار ذلك الخفض.

وفي ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمرارا لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تشكل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي والمحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يكرس الأجواء المواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، فقد قام برفع سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية ابتداءً من 22 مارس 2018 ليصبح 3.0% بدلاً من 2.75%، وهو أول رفع منذ مارس 2017.

وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة المعلنة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية لجميع الآجال خلال السنة المالية 2018/17، لتبلغ في المتوسط نحو 1.529% لأجل شهر، و1.682% لأجل 3 أشهر، مقارنةً بنحو 0.903% لأجل شهر، و1.107% لأجل 3 أشهر خلال السنة المالية 2017/2016. كما ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة لتلك الودائع بالدولار الأمريكي خلال السنة المالية 2018/2017 لتصل إلى نحو 0.781% للودائع لأجل شهر و0.944% للودائع لأجل 3 أشهر مقارنةً بنحو 0.326% لأجل شهر ونحو 0.470% لأجل 3 أشهر خلال السنة المالية 2017/2016.

وبناءً على ذلك، ارتفعت الهوامش القائمة بين أسعار الفائدة المذكورة لصالح الودائع بالدينار الكويتي خلال السنة المالية 2018/2017، حيث بلغ الهامش القائم بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي نحو 0.748% لأجل شهر، ونحو 0.738% لأجل 3 أشهر مقارنةً بنحو 0.577% لأجل شهر ونحو 0.637% لأجل 3 أشهر خلال السنة المالية 2017/2016.

وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الأرصدة القائمة للتسهيلات الائتمانية بالدينار الكويتي (المقيم وغير المقيم) لدى البنوك المحلية خلال السنة المالية 2018/2017 قد بلغ نحو 4.762% مقابل نحو 4.684% خلال السنة المالية 2017/2016. ومن جانب آخر، بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الأرصدة القائمة للودائع لأجل للقطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال السنة المالية 2018/2017 نحو 1.613% مقابل نحو 1.619% خلال السنة المالية 2017/2016. ويبين الجدول التالي متوسط أسعار الفائدة على الودائع في البنوك المحلية لشهر و3 أشهر خلال السنوات الأربع الماضية، كما يبين الشكل الذي يليه متوسط أسعار الفائدة المرجحة على الودائع والتسهيلات الائتمانية خلال هذه السنوات.

جدول (6-4):
متوسط أسعار الفائدة على الودائع في البنوك المحلية لشهر و3 أشهر

السنة المالية	ودائع لأجل شهر			ودائع لأجل 3 أشهر		
	د.ك	دولار	الهامش	د.ك	دولار	الهامش
2015/14	0.599	0.153	0.446	0.788	0.272	0.515
2016/15	0.697	0.182	0.515	0.869	0.296	0.573
2017/16	0.903	0.326	0.577	1.107	0.470	0.637
2018/17	1.529	0.781	0.748	1.682	0.944	0.738

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الشكل (6-4):
متوسط أسعار الفائدة المرجحة على الودائع والتسهيلات الائتمانية

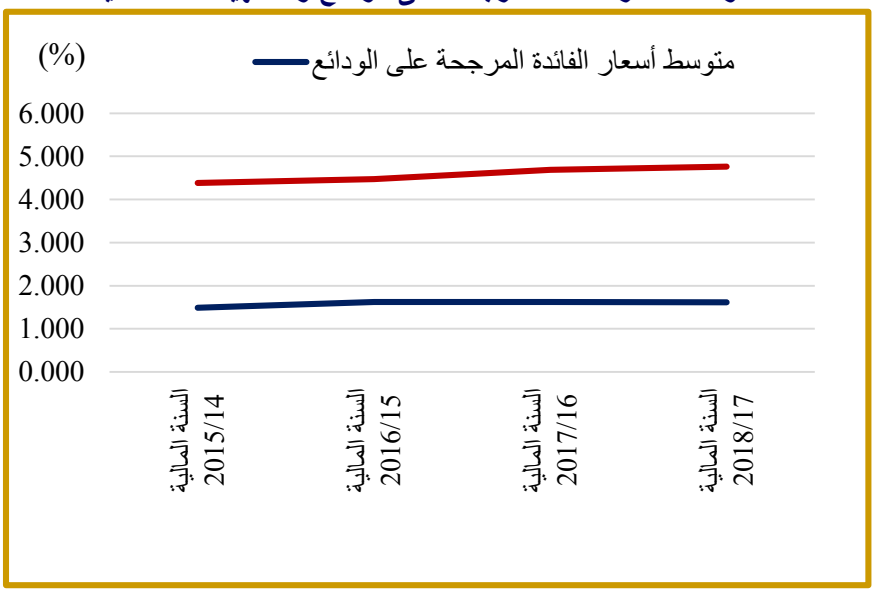

- **الائتمان المصرفي**

ارتفعت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية لتصل إلى نحو 35559.1 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2018/2017 بزيادة بلغت نحو 671.5 مليون دينار ونسبتها 1.9% عن مستواها المسجل في نهاية السنة المالية 2017/2016 البالغ نحو 34887.6 مليون دينار.

وتتمثل أبرز القطاعات التي ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة لها من البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2018/2017 في كل من التسهيلات الشخصية (بنسبة 3.7%)، وقطاع الصناعة (بنسبة 5.6%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بنسبة 5.6%)، وقطاع العقار (بنسبة 2.4%). فيما تتمثل أبرز القطاعات التي تراجعت أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة لها من البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2018/2017 في كل من قطاع الإنشاء (بنسبة 9.9%)، وقطاع مؤسسات مالية غير البنوك (بنسبة 11.6%)، وقطاع الخدمات العامة (بنسبة 2.3%)، وذلك مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة. ويبين الجدول التالي إجمالي التسهيلات الائتمانية والتسهيلات الشخصية في نهاية السنوات المالية الأربع الماضية. كما يبين الشكل التالي له تطور التسهيلات الإئتمانية والتسهيلات الشخصية في نهاية السنوات المالية الأربع الماضية.

جدول (7-4):
إجمالي التسهيلات الائتمانية والتسهيلات الشخصية (مليون دينار كويتي)

نهاية السنة المالية	إجمالي التسهيلات الائتمانية	معدل التغير (%)	إجمالي التسهيلات الشخصية	معدل التغير (%)
2015/14	31077.8	5.4	12633.2	8.8
2016/15	33689.4	8.4	14215.3	12.5
2017/16	34887.6	3.6	14634.2	2.9
2018/17	35559.1	1.9	15170.9	3.7

المصدر: بنك الكويت المركزي

الشكل (4-7):
تطور التسهيلات الإئتمانية والتسهيلات الشخصية

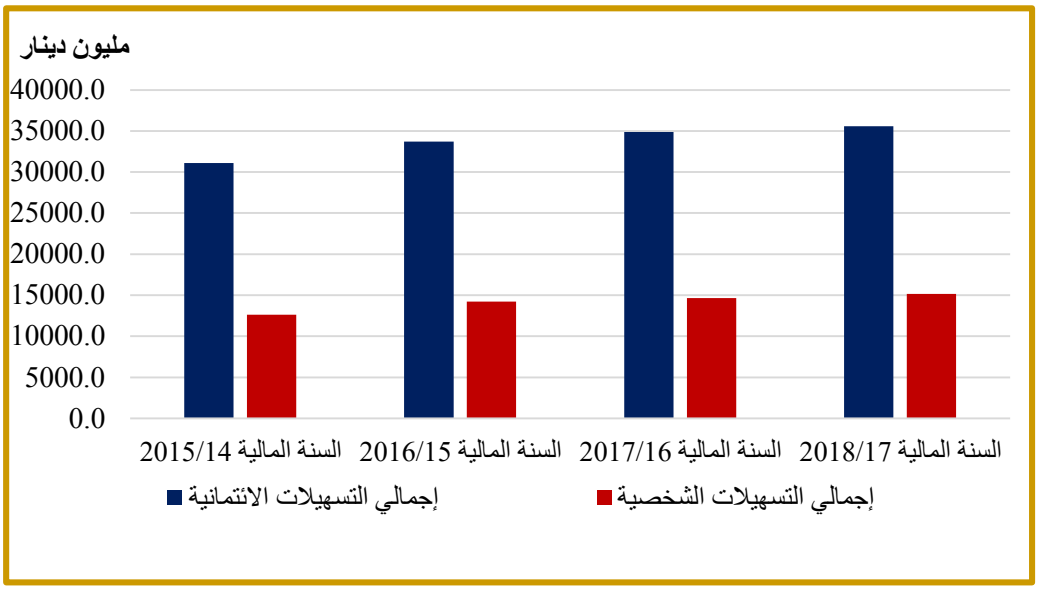

- **سعر صرف الدينار الكويتي**

انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بنحو 5.2 فلوس وبما نسبته 1.7% ليصل إلى مستواه البالغ نحو 299.4 فلسًا في نهاية السنة المالية 2018/2017 مقارنةً بنحو 304.6 فلوس في نهاية السنة المالية 2017/2016. كما انخفض متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية 2018/2017 بنحو 1.0 فلس وبنسبة 0.3% ليصل إلى 302.1 فلسًا مقابل 303.1 فلوس لمتوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية 2017/2016. ويبين الشكل البياني التالي سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي في نهاية كل سنة من السنوات المالية الأربع الأخيرة ومتوسط كل سنة من السنوات من تلك السنوات.

الشكل (4-8):

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي

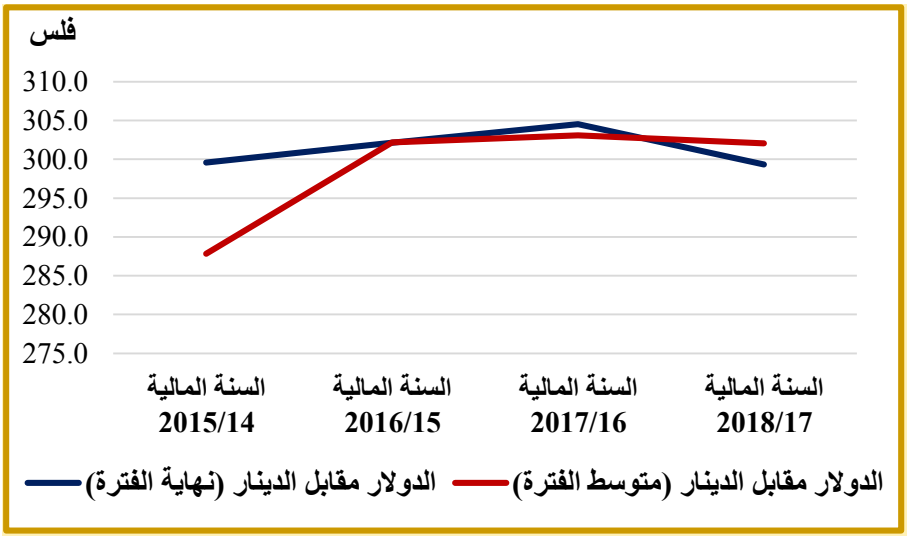

- **ودائـع المقيمين**

ارتفعت أرصدة ودائع المقيمين (ودائع القطاع الخاص وودائع الحكومة) لدى البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2018/2017 بنحو 0.5% لتصل إلى نحو 42164.9 مليون دينار (تمثل نحو 66.0% من إجمالي المطلوبات على البنوك المحلية) مقارنةً بنحو 41944.2 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع محصلة لزيادة أرصدة ودائع القطاع الخاص بنحو 0.9 لتصل تلك الأرصدة إلى نحو 35371.2 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2018/2017 مقارنة بنحو 35058.2 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة من جانب، وانخفاض أرصدة ودائع الحكومة بنسبة 1.3%لتصل إلى نحو 6793.3 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2018/2017 مقارنة بنحو 0.6886 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة من جانب آخر. و يتضمن الجدول التالي ودائع المقيميين لدى البنوك المحلية نوعها (بالمليون دينار كويتي) في نهاية كل سنة من السنوات المالية الأربع الأخيرة.

جدول (4-8):
ودائع المقيميين لدى البنوك المحلية بحسب نوعها(مليون دينار كويتي)

نهاية السنة المالية	ودائع القطاع الخاص	ودائع الحكومة	الإجمالي
2015/14	33543.9	5212.2	38756.1
2016/15	34950.0	5991.6	40941.6
2017/16	35058.2	6886.0	41944.2
2018/17	35371.2	6793.7	42164.9

المصدر: بنك الكويت المركزي

- **اصدارات سندات بنك الكويت المركزي**

ارتفع رصيد سندات البنك المركزي والتورق المقابل في نهاية السنة المالية 2018/2017 ليصل إلى نحو 3028 مليون دينار وبما قيمته 215 مليون دينار ونسبته 7.6% مقارنةً بمستواه في نهاية السنة المالية 2017/2016 والبالغ نحو 2813 مليون دينار. ويبين الجدول التالي هذا الرصيد في نهاية كل سنة من السنوات المالية الأربع الأخيرة.

جدول (4-9):
رصيد سندات البنك المركزي* (مليون دينار كويتي)

نهاية السنة المالية	الرصيد	قيمة التغير (مليون دينار)	معدل التغير (%)
2015/14	3943.3	22.8	0.6
2016/15	3808.0	135.3-	3.4-
2017/16	2813.0	995.0-	26.1-
2018/17	3028.0	215.0	7.6

المصدر: بنك الكويت المركزي.
* تشمل سندات البنك المركزي والتورق المقابل.

- **إصدارات أدوات الدين العام**

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابة عن وزارة المالية، وقد ارتفع الرصيد القائم لأدوات الدين العام ليصل في نهاية السنة المالية 2018/2017 إلى نحو 4542.3 مليون دينار وبارتفاع قيمته 725 مليون دينار ونسبته 19% مقارنةً بنهاية السنة المالية 2017/2016. ويبين الجدول التالي هذا الرصيد في نهاية كل سنة من السنوات المالية الأربع الأخيرة.

جدول (10-4):
رصيد أدوات الدين العام*(مليون دينار)

نهاية السنة المالية	الرصيد	قيمة التغير (مليون دينار)	معدل التغير (%)
2015/14	1587.3	10.0	0.6
2016/15	1587.3	0.0	0.0
*2017/16	3817.3	2230.0	140.5
*2017/16	4542.3	725.0	19.0

المصدر: بنك الكويت المركزي.
*** تشمل أدوات الدين العام أذونات وسندات الخزانة الكويتية، إضافة إلى عمليات التورق المقابل للدين العام التي بدأت في إبريل 2016.**

- **الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية**

بلغ إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2018/2017 نحو 63876.2 مليون دينار بارتفاع قيمته نحو 1918.8 مليون دينار ونسبته 3.1% عن مستواه البالغ نحو 61957.4 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2017/2016. ويبين الجدول التالي اجمالي موجودات ومطلوبات البنوك المحلية في نهاية كل سنة من السنوات المالية الثلاث الأخيرة.

جدول (11-4):
البنوك المحلية: الموجودات والمطلوبات 2016/2015 – 2018/2017
(مليون دينار كويتي)

البـــــــند	نهاية السنة المالية 2016/15	نهاية السنة المالية 2017/16	نهاية السنة المالية 2018/17
إجمالي الموجودات، ومنها:	59790.7	61957.4	63876.2
النقد	264.2	307.7	310.3
المطالب على البنك المركزي	6048.0	4882.4	4996.8
المطالب على الحكومة	1579.6	3847.2	4828.0
المطالب على القطاع الخاص	35625.1	36718.6	37365.7
الموجودات الأجنبية	12640.8	12747.1	13004.7
إجمالي المطلوبات، ومنها:	59790.7	61957.4	63876.2
إجمالي ودائع المقيمين:	40941.6	41944.2	42164.9
- ودائع القطاع الخاص	34950.0	35058.2	35371.2
- ودائع الحكومة	5991.6	6886.0	6793.7
المطلوبات الأجنبية	4266.1	4741.9	6026.3

المصدر: بنك الكويت المركزي

4-2-2. الرقابة على النشاط المصرفي

استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/2017 في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه، وذلك في إطار الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وزيادة تحصين القطاع المصرفي، وترسيخ دعائم الاستقرار المالي في الدولة. وفيما يلي أهم الجهود التي قام بها البنك المركزي في هذا السياق.

أولا: في مجال الرقابة والاشراف

واصل بنك الكويت المركزي متابعة تطبيق البنوك لحزمة إصلاحات بازل (3)، وهي مجموعة المعايير التي تم إصدارها في عامي 2014 و2015، وتتمثل في معيار كفاية رأس المال، ومعيار الرفع المالي، ومعيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر، والتي تهدف إلى تحسين جودة رأس المال والحد من تراكم الرفع المالي بالقطاع المصرفي، بالإضافة إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير والمحافظة على مصادر تمويل للأصول والأنشطة أكثر استقرارًا.

واصل البنك متابعة تطبيق البنوك لتعليمات دليل حماية العملاء، والتعليمات الصادرة بشأن الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة، والتي أصبحت سارية المفعول اعتبارًا من تاريخ 2017/7/1.

واصل البنك متابعة البنوك المحلية بشأن إجراء اختبارات الضغط المالي التي تقوم بها بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي في ضوء سيناريوهات مختلفة. وتُظهر نتائج هذه الاختبارات قدرة عالية للبنوك على مواجهة الصدمات.

واصل البنك تنفيذ مهام التفتيش على البنوك من خلال التركيز على المخاطر، واستخدام أساليب ومنهجيات متطورة تعتمد على التقييم الكمي والنوعي لأوضاع وأنشطة البنوك وفق نماذج وآليات أسلوب (CAMEL-BCOM).

أصدر البنك تعميمًا بتاريخ 2017/6/13 إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل بشأن قرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي تعديل القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة في المادة (68) من القانون رقم 32 لسنة

1968 وتعديلاته. ويتضمن القرار الجديد الضوابط المنظمة لتفويض مجالس إدارات البنوك لأي من أعضائها أو الغير للقيام بعمل معين أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط البنك أو ممارسة بعض سلطات واختصاصات مجلس الإدارة، وذلك في ضوء ما تقتضى به المادة (185) من قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 وتعديلاته، بالإضافة إلى تعديل الشروط الخاصة بالخبرة المطلوبة فيمن يعين رئيسًا للجهاز التنفيذي في بنك أو نوابه أو مساعديه، وذلك فيما يتعلق بسنوات وطبيعية الخبرة المطلوبة لشغل تلك الوظائف وكذلك إضافة بعض الوظائف العليا التي يجب أن ينطبق على شاغليها شروط الخبرة المطلوبة وفقًا لأحكام المادة الرابعة من القرار المشار إليه.

أصدر البنك تعميمًا بتاريخ 2017/7/19 إلى جميع شركات التمويل وشركات الاستثمار المصرح لها بتقديم تسهيلات ائتمانية/عمليات تمويل بشأن نظام الأخطار المصرفية والقواعد الصادرة في شأن تطبيقه. حيث تقرر السماح لتلك الشركات بالاستعلام آليًا عن عملائهم ممن لهم أرقام سرية لدى كل شركة وذلك وفقًا للقواعد المعمول بها مع مراعاة التعاميم الصادرة بهذا الخصوص.

أصدر البنك تعميمًا لجميع البنوك المحلية بتاريخ 2017/7/20 بشأن الإعلانات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي بخصوص إعادة جدولة القروض (عمليات التكييش)، حيث تم إلزام البنوك المحلية بتتبع مثل هذه الإعلانات والتي يتم استخدام شعار البنك واسمه فيها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد ناشريها.

أصدر البنك تعليمات للبنوك المحلية بموجب الكتاب الموجه لاتحاد مصارف الكويت بتاريخ 2017/8/2 بشأن تعزيز نظم المعلومات والشبكات ووسائل الاتصال بين البنوك وعملائها بهدف مكافحة عمليات الاحتيال المالي التي تواجه كافة القطاعات المالية والمصرفية على المستوى العالمي.

أصدر البنك المركزي تعليمات للبنوك المحلية بموجب الكتاب الموجه لاتحاد مصارف الكويت بتاريخ 2017/11/26 بشأن الحد الأدنى من المعايير المطلوبة لتعزيز النظم الأمنية في مواجهة سرقة بيانات أجهزة الصرف الآلي ومكافحة الغش باستخدام أجهزة الصرف الآلي.

أصدر البنك المركزي تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل بتاريخ 2017/11/27 بشأن إدخال بعض التعديلات الخاصة بآلية التعامل مع شكاوى العملاء واختصار الفترة المحددة للرد على شكاوى العملاء، بالإضافة إلى تزويد العميل بنسخة من الشكوى المقدمة.

في إطار الاهتمام الذي يوليه البنك المركزي للتحقق من سلامة إجراءات منح جميع القروض وعمليات التمويل الاستهلاكي والمقسط، أصدر تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل بتاريخ 2018/2/14 بشأن فحص محفظتي القروض/التمويل الاستهلاكي والمقسط. حيث تم إلزام البنوك والشركات بتغيير مكتب تدقيق الحسابات المكلف بإجراء الفحص كل عامين وذلك ابتداءً من عمليات الفحص التي سيتم إجراؤها اعتبارًا من 2018/4/1.

أصدر البنك المركزي تعميمًا بتاريخ 2018/3/22 لجميع البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الاستثمار بشأن قرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي برفع سعر خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية لدى بنك الكويت المركزي بواقع 25 نقطة أساس، ليصبح 3% بدلاً من 2.75%، اعتبارًا من تاريخ 2018/3/22.

ثانيًا: أعمال وأنشطة أخرى

- **تطوير البيانات المقدمة لصندوق النقد الدولي بشأن مؤشرات السلامة المالية بما يتماشى مع متطلبات الصندوق الجديدة.**
- **توسيع النشرة الفصلية لبنك الكويت المركزي من خلال نشر مؤشرات السلامة المالية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.**
- **تنظيم ورشة عمل في مايو 2017 بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وذلك في إطار تطوير العمل المصرفي والمالي الإسلامي، وتنمية القدرات والجوانب المهنية والمعرفية بهذا العمل.**

- **تنظيم ورشة عمل للعام الرابع على التوالي لمسؤولي وموظفي جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة العاملة في دولة الكويت خلال الفترة من 21-2017/11/23 تحت عنوان "متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".**

- **الانتهاء من تطبيق وتفعيل تقنية D3، لتنفيذ معاملات الدفع الإلكتروني بهدف رفع كفاءة أمن المعلومات وحماية الحسابات المصرفية المرتبطة باستخدام البطاقات المصرفية.**
- **تنظيم ورشة عمل في يناير 2018 حول تطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم 9 (IFRS9) وذلك بالتعاون مع مكتب إرنيست أند ينغ (EY).**

- **توقيع مذكرة تفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بتاريخ 2018/1/17 بهدف التنسيق والتعاون فيما بين البنك والهيئة بشأن تحديد الاختصاصات في مجال الرقابة والإشراف على بعض جوانب أنشطة الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأدوات المالية وإصدارها وتداولها والخاضعة لرقابة الهيئة.**

4-3. بورصة الكويت

تباين أداء مؤشرات حركة التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت في نهاية السنة المالية 2018/2017، حيث حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) انخفاضًا بنسبة 20.71%، و49.71% على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية السنة المالية السابقة. وفي نهاية السنة المالية 2018/2017، أقفل المؤشر العام للأسعار على انخفاضٍ نسبته 5.63% مقارنة بإقفال نهاية السنة المالية السابقة، بينما سجل المؤشر الوزني ارتفاعًا طفيفًا بما نسبته 0.61% مقارنةً بإقفال نهاية السنة المالية السابقة، وكذلك سجل "مؤشر كويت 15" ارتفاعًا نسبته 3.99% في نهاية السنة المالية 2018/2017 مقارنةً بإقفال نهاية السنة المالية السابقة. هذا، وقد سجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعًا لتصل في نهاية السنة المالية 2018/2017 إلى نحو 28.463 مليون دينار، بارتفاعٍ قيمته نحو 780.3 مليون دينار ونسبته 2.82% مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة.
من جانب آخر، انخفضت معدلات التداول الرئيسية بشكل ملموس خلال السنة المالية 2018/2017 مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة، حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال السنة المالية 2018/2017 نحو 3759.67 مليون دينار (بمعدل يومي بلغ 15.22 مليون دينار) مقابل نحو 4741.96 مليون دينار (وبمعدل يومي بلغ 19.19 مليون دينار) خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو 982.39 مليون دينار ونسبته 20.71% (ونسبته 20.7% للمعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة). كما بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال السنة المالية المشار إليها نحو 25487.76 مليون سهم (بمعدل يومي بلغ 205.198 ملايين سهم) مقارنةً بنحو 50683.96

مليون سهم للسنة المالية 2017/2016، وبما يمثل انخفاضًا بنحو 25196.20 مليون سهم ونسبته 49.7% (ونسبته 49.7% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة).

وتجدر الإشارة إلى أنه في مطلع شهر أكتوبر 2017 تم ترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئة من جانب إحدى المؤسسات العريقة لتصنيف أسواق المال العالمية وهي مؤسسة فوتسي روسل (FTSE Russell)، والتي قامت باستطلاع آراء مؤسسات عالمية وإقليمية كبرى أكدت على تحقيق بورصة الكويت خطوات هامة وحقيقية نحو تحسين بيئة التداول بدولة الكويت. وقد جاء ذلك في إطار تنفيذ توجهات الحكومة التي وردت في وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي، حيث أشارت الوثيقة إلى أن أحد أهدافها هو رفع تصنيف بورصة الكويت لتكون ضمن الأسواق الناشئة.

ووفقا لتقارير مؤسسات مالية متخصصة فان بورصة الكويت قد حلت من حيث الأداء خلال سنة 2017 في المركز الأول كأفضل سوق أوراق مالية خليجية، إذ ارتفع مؤشرها السعري بنسبة 5ر11 في المئة و«الوزني» بنسبة 6ر5 في المئة. وكانت بورصة الكويت قد شهدت أفضل أداء لها في النصف الأول من 2017، في ضوء الاستعدادات حينها لإدراجها في مؤشر فوتسي راسل كسوق ناشئة ثانوية. كما أن أرباح الشركات المدرجة في البورصة قد ارتفعت بنسبة 16 في المئة لتصل إلى نحو 4.5 مليار دولار أمريكي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من 2017 مقارنة بنحو 3.8 مليار دولار في الفترة المناظرة لها من عام 2016.

4-4. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

يستعرض الجزء رابعا: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات أهم التطورات التي شهدها ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2017 مقارنةً بالعام السابق، متمثلةً بكلٍّ من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والحساب المالي التي يبين الجدول التالي احماليها في عامي 2016 و2017.

جدول (4-11)
حسابات ميزان المدفوعات 2016 و2017

البيان	عام 2016	عام 2017
الحساب الجاري	1528.2-	2151.8
الحساب الرأسمالي	147.3	126.6-
الحساب الجاري والرأسمالي	1675.5	2025.2
الحساب المالي	1779.9	6522.3-
صافي السهو والخطأ	104.4-	4497.1
الميزان الكلي	960.1	569.2

المصدر: بنك الكويت المركزي.
* الإشارة السالبة الموضحة للقيم تعني تدفقا صافيا نحو الخارج والعكس عندما تكون الإشارة موجبة.

أ- الحسـاب الجـاري

أظهرت البيانات الأولية للإحصاءات السنوية لميزان مدفوعات دولة الكويت أن الحساب الجاري (الذي تتمثل بنوده الأساسية في كل من الميزان السلعي، وحساب الخدمات، والدخل الأساسي (دخل الاستثمار)، والدخل الثانوي (التحويلات الجارية)) قد سجل فائضًا خلال عام 2017 بلغت قيمته نحو 2151.8 مليون دينار، مقابل عجزٍ بلغت قيمته نحو 1528.2 مليون دينار خلال العام السابق.

وقد جاء ارتفاع فائض الحساب الجاري خلال عام 2017 ليعكس بشكل أساسي ارتفاع فائض الميزان السلعي الذي ارتفع بنحو 1871.0 مليون دينار أو ما نسبته 31.7% مقارنةً بالعام السابق، لتصل قيمة ذلك الفائض إلى نحو 7768.7 مليون دينار خلال عام 2017 مقابل نحو 5897.7 مليون دينار خلال العام السابق. وقد جاء الارتفاع في قيمة ذلك الفائض في الميزان السلعي محصلة لارتفاع قيمة الصادرات السلعية (فوب) خلال عام 2017 بمعدل 19.0% لتصل إلى نحو 16725.7 مليون دينار، مقابل نحو 14051.8 مليونًا خلال العام السابق من جهة، وارتفاع قيمة الواردات السلعية (فوب) خلال العام المذكور بمعدل 9.8% لتصل إلى نحو 8957.0 مليون دينار، مقابل نحو 8154.0 مليونًا خلال العام السابق من جهةٍ أخرى.

الشكل (9-4):
الحساب الجاري لميزان المدفوعات بدولة الكويت

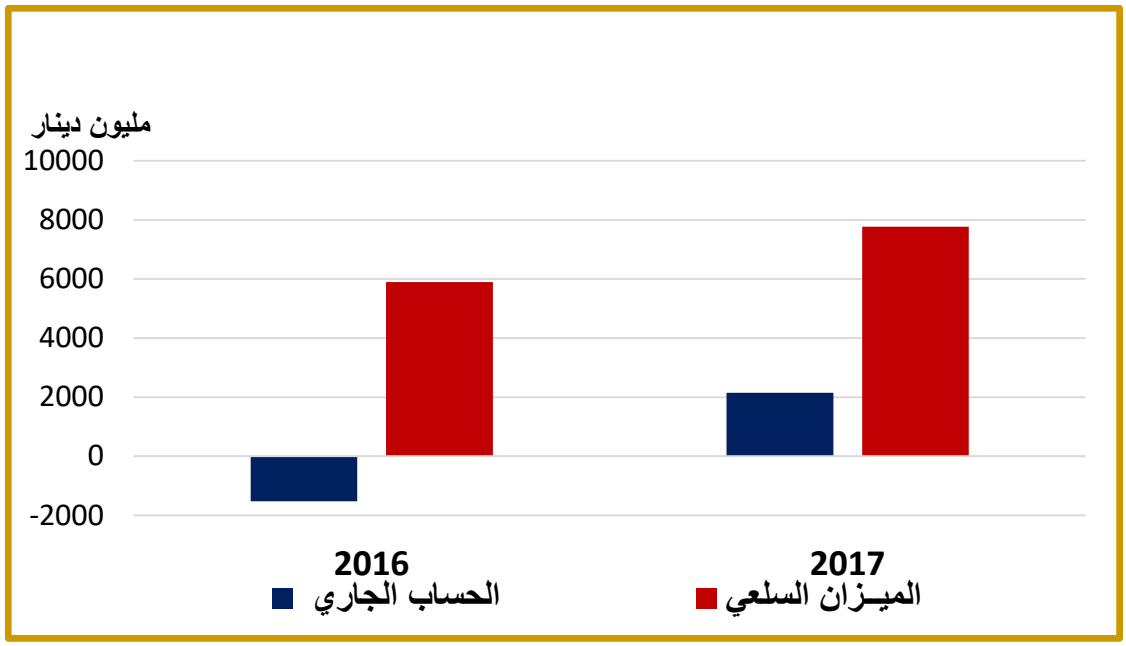

ب- الحساب المالي

يعكس الحساب المالي بإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت خلاصة نتائج المعاملات المالية المحققة المترتبة على التعاملات الفعلية (بيعًا وشراءً) فيما بين المقيمين في الاقتصاد المحلي والمقيمين في الاقتصادات الأخرى في الأصول المالية خلال فترة زمنية معينة، والمرتبطة بكل من الاستثمار المباشر، والاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والاستثمارات الأخرى مثل العملة والودائع، القروض، الائتمان، وما شابه ذلك من استثمارات، بالإضافة إلى الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن الحساب المالي سجل تدفقًا صافيًا إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات إلى الخارج من جانب غير المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 6522.3 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل تدفق صافي إلى الداخل (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في

الداخل) بلـــغ نحـــو 1779.9 مليونًا خلال العام السابق أي بزيادة قدرها 8302.3 مليون دينار ونسبته 466.4%، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى التغير في صافي الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بالإضافة إلى التغير في صافي الاستثمارات الأخرى.

ج- الميزان الكلي

كمحصلة للتطورات في البنود الرئيسية المكونة للميزان، أظهر الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2017 فائضًا بلغت قيمته نحو 569 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل فائض قيمته نحو 960 مليون دينار خلال العام السابق. وقد انعكس ذلك الفائض في زيادة قيمة إجمالي الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي بذات القيم خلال فترتي المقارنة.

وضمن إطار أوسع، ليشمل التغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، والتغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه التحديد كل من الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، فإن الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت بالمفهوم الواسع يظهر فائضًا قيمته نحو 4.3 بلايين دينار خلال عام 2017، مقابل عجز قيمته نحو 2.5 بليون دينار خلال العام السابق.

رابعًا – الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

تشير التقديرات الأولية (الربع سنوية) لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) لتصل إلى نحو 36434 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 33507 ملايين دينار للعام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 2928 مليونًا ومعدله 8.7%. ومن جانب آخر، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام 2017 تراجعًا بلغ معدله نحو 2.9% مقابل نمو بنحو 3.5% لعام 2016 ونموًا بنحو 0.6% لعام 2015.

جدول (12-4):
معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%) (بالأسعار الجارية والثابتة)

البيان	2015	2016	2017*
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	25.5-	2.8-	8.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	0.6	3.5	2.9-

* تم احتساب معدلات النمو لعام 2017 بأكمله بناءً على البيانات الأولية الربعية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

5-4: معدل التضخم

سجل معدل التضخم - على أساس سنوي - بدولة الكويت محسوبًا على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك نحو 0.6% خلال شهر مارس 2018 مقارنة مع الشهر المقابل من العام السابق (مارس 2017). وسجل هذا المعدل - على أساس شهري – مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال شهر مارس 2018 انخفاضًا بنحو 0.4% مقارنةً بالشهر السابق من العام ذاته (فبراير 2018). وتمثلت أهم الأقسام الرئيسية المساهمة في معدل التضخم خلال شهر مارس 2018 (0.6% على أساس سنوي) في كل من قسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (الوزن الترجيحي 11.4%) بمساهمة نسبية بلغت نحو 38.7%، ثم قسم الخدمات الترفيهية والثقافية (الوزن الترجيحي 3.8%) بمساهمة نسبية بلغت نحو 33.4%، في حين تمثلت المساهمة النسبية السالبة في معدل التضخم خلال شهر مارس 2018 في كل من قسم خدمات المسكن (الوزن الترجيحي 33.2%) بنحو (– 83.0%)، وقسم الأغذية والمشروبات (الوزن الترجيحي نحو 16.7%) بنحو (– 27.0%).

وخلال السنة المالية 2018/2017، سجل معدل التضخم - على أساس سنوي - محسوبًا على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك نحو 1.2% مقارنةً بنحو 3.1% خلال السنة المالية 2017/2016.

ومن جانب آخر، بلغ معدل التغير - على أساس سنوي - في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة نحو 0.8% خلال شهر مارس 2018 مقارنةً بالشهر المقابل من العام السابق. وقد سجل معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو 35.6% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) خلال شهر مارس 2018 نحو 1.8% مقارنةً بالشهر المقابل من العام السابق، بينما بلغ معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للسلع المستوردة (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو 64.4% من الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) خلال الشهر المذكور نحو 0.2% مقارنةً بالشهر المقابل من العام السابق. ويبين الجدول التالي تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة موزعا على القطاعات الرئيسية في كلا من مارس 2017 ومارس 2018.

جدول (13-4):

تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس 2007 = 100)

البيـــــان	الأوزان الترجيحية	مارس 2017	مارس 2018	معدل التغير %
الرقم القياسي العام لأسعار الجملة	100.0	134.8	135.9	0.8
▪ الصناعات التحويلية	90.0	135.8	137.0	0.9
▪ توليد الطاقة الكهربائية ومعالجة المياه	5.2	100.0	100.0	0.0
▪ الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	4.5	155.8	154.7	0.7-
▪ استغلال المحاجر	0.3	123.6	123.8	0.1
- السلع المنتجة محليًا	35.6	138.7	141.2	1.8
- السلع المستوردة	64.4	132.6	132.9	0.2

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

كما بين الجدول التالي تطورات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بحسب أقسام الإنفاق خلال شهر مارس من عامي 2017 و 2018.

جدول (10-4):

تطورات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بحسب أقسام الإنفاق خلال شهر مارس من عامي 2017 و 2018 (سنة الأساس 100=2013)

البيـــــان	الأوزان الترجيحية	معدل التغيير (%)	المساهمة النسبية (%)
الرقم القياسي العام لأسعار الجملة	100.0	0.6	100
▪ الأغذية و المشروبات	16.7	1.0-	27.0-
▪ السجائر و التبغ	0.3	7.3	4.0
▪ الكساء و ملبوسات القدم	8.0	1.1	13.0
▪ خدمات المسكن	33.2	1.4-	83.0-
▪ المفروشات المنزلية و معدات الصيانة	11.4	2.0	38.7
▪ الصحة	1.5	0.9	2.0
▪ النقل	7.5	1.0	13.3
▪ الاتصالات	4.0	2.4	14.0
▪ الترفيهية و الثقافية	3.8	6.0	33.4
▪ التعليم	4.2	1.5	10.5
▪ المطاعم و الفنادق	3.4	3.2	18.6
▪ السلع و الخدمات المتنوعة	5.8	7.3	62.7

المصدر:الإدارة المركزية للإحصاء

4-6: السكان والقوى العاملة

4-6-1. السكـــــان

اعتمادا على آخر تقديرات معلنة، من الهيئة العامة للمعلومات المدنية، في 31 ديسمبر 2017، عن عدد السكان بدولة الكويت، فإن العدد وصل إلى (4500476) نسمة، منهم (1370013) كويتي، و (3130463) غير كويتي. أي أن نسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي عدد السكان هي حوالي (30.0%) مقابل (70.0%) لغير الكويتيين (شكل 4-10). وأن التوزيع الجغرافي للسكان، كإجمالي، يتركز في محافظة الفروانية (26.0%) ، ثم الأحمدي (22.0%)، ثم حولي (21.0%)، ثم العاصمة (13.0%)، ثم الجهراء (12.0%)، ثم مبارك الكبير (6.0%)، ، (الشكل 4-11).

شكل (4-10):
عدد السكان الإجمالي وعدد الكويتيين وغير الكويتيين في 31 ديسمبر 2017

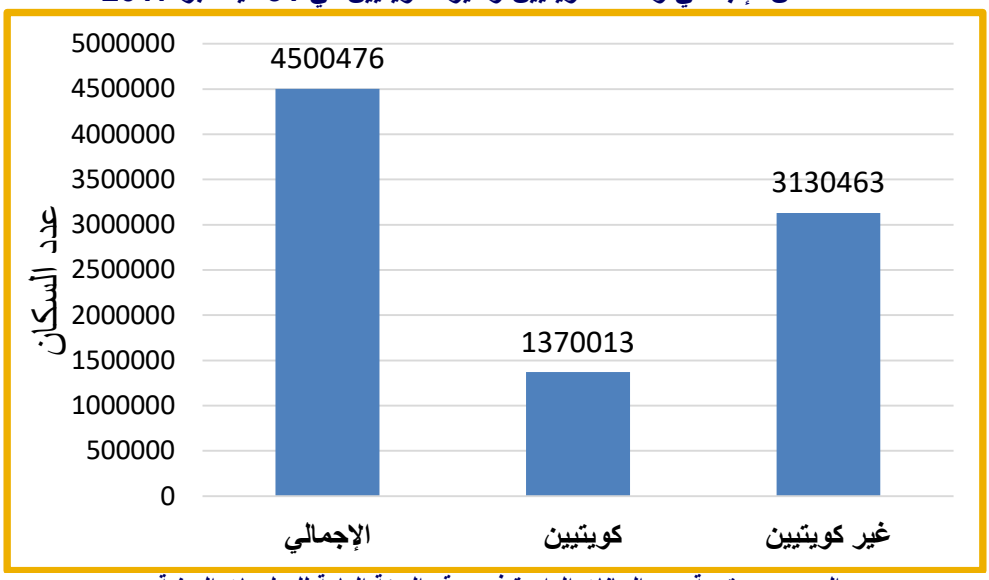

المصدر: محتسبة من: البيانات الواردة في موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

شكل (4-11):
التوزيع الجغرافي للسكان حسب المحافظات (%) في 31 ديسمبر2017

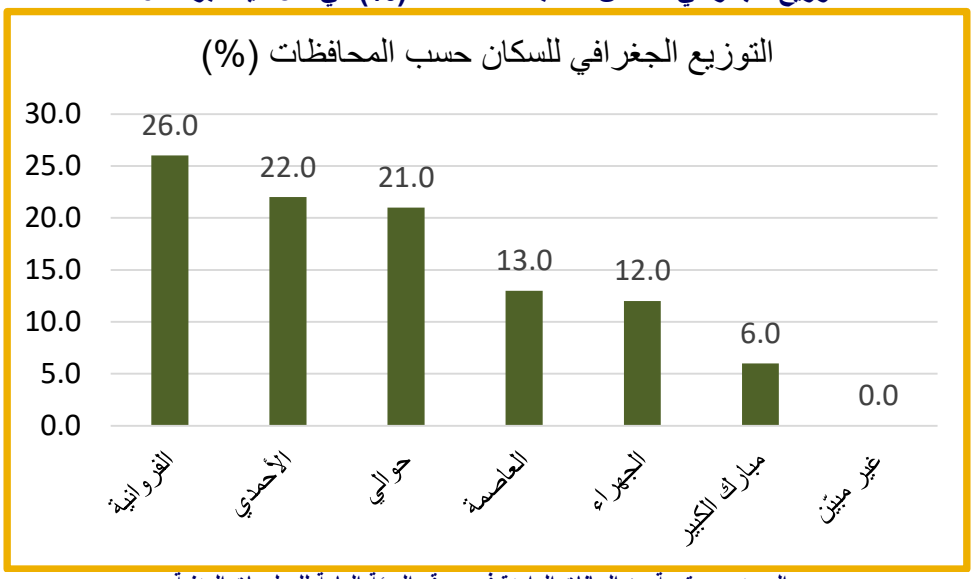

المصدر: محتسبة من البيانات الواردة في: موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

أما توزيع السكان حسب النوع الاجتماعي (ذكور/ إناث)، فإن التوزيع، على مستوى إجمالي عدد السكان، يتحيّز للذكور(63.0%) والإناث (37.0%) (شكل 4-12). إلاّ أن التوزيع يتحيّز نسبياً للإناث في حالة السكان الكويتيين (49.0%) للذكور، و (51.0%) للإناث مع تحيّز واضح جداً للذكور في حالة السكان غير الكويتيين لارتباطهم الشديد بقوة العمل (69.0%) للذكور و(31.0%) للإناث، الشكل (4-12).

شكل (4-12):
توزيع السكان الإجمالي والكويتيين وغير الكويتيين
حسب النوع الاجتماعي (%)، 31 ديسمبر 2017

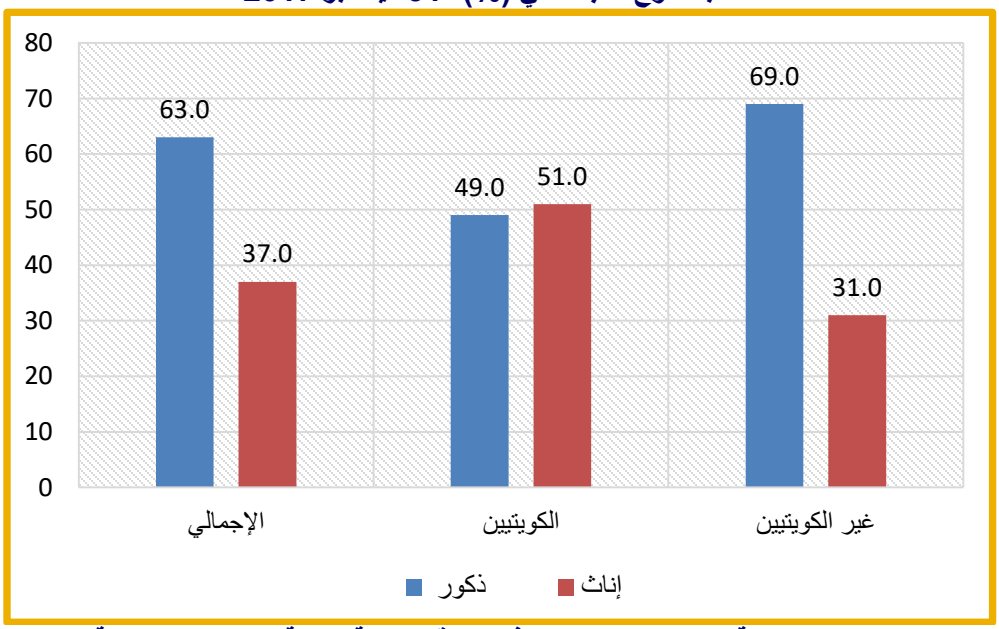

المصدر: محتسبة من البيانات الواردة في: موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وفيما يخص توزيع السكان (10 سنوات فأكثر) حسب المستوى التعليمي، فتشير الإحصاءات إلى أن الأميين يمثلون حوالي (3.3%) من إجمالي السكان، وتمثل فئة من يقرأ ويكتب (27.0%)، ومن يحمل شهادة الابتدائية إلى الثانوية هم (45.4%)، وحملة الدبلومات والشهادات الجامعية (13.6%)، وأعلى من الجامعية (0.3%)، والنسبة المتبقية لغير مبيّن (10.4%)، (شكل 4-13).

شكل (13-4):
توزيع السكان الإجمالي والكويتيين وغير الكويتيين
حسب المستوى التعليمي (10 سنوات فأكثر) (%) - 31 ديسمبر 2017

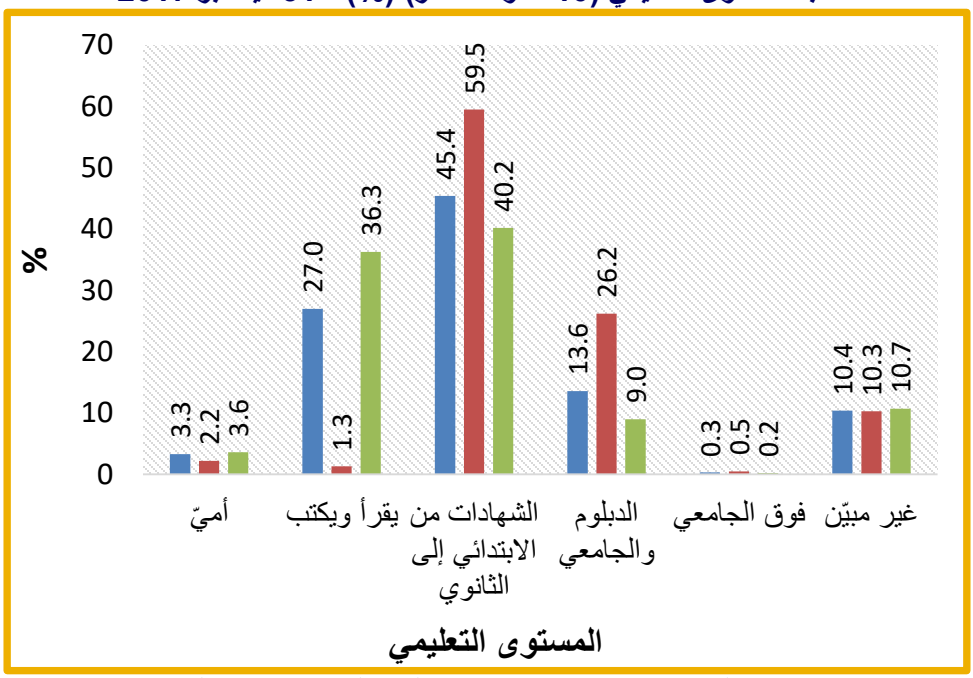

المصدر: محتسبة من البيانات الواردة في موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

أما على مستوى السكان الكويتيين (10 سنوات فأكثر) فإن نسبة الأميين تصل إلى حوالي (2.2%)، ومن يقرأ ويكتب (1.3%)، وحملة الشهادات الابتدائية إلى الثانوية (59.5%) ، وحملة الدبلوم والشهادة الجامعية (26.2%)، وأعلى من الجامعية (0.5%)، وغير مبيّن(10.3%).

في حين يمثل الأميّون في حالة السكان غير الكويتيين (10 سنوات فأكثر) حوالي (3.6%) ومن يقرأ ويكتب (36.3%)، وحملة الشهادات الابتدائية إلى الثانوية (40.2%)، والدبلوم والشهادة الجامعية (9.0%)، وأعلى من الجامعية (0.2%)، وغير مبيّن (10.7%).

4-6-2. القوى العاملة

وفقاً لآخر إحصاءات متاحة من هيئة المعلومات المدنية، في 31 ديسمبر 2017، فإن إجمالي قوة العمل (15 سنة من العمر فأكثر) قد بلغت حوالي (2705613) عامل، موزعة بين(406201) كويتي (15.0%) من قوة العمل)، و(2299412) غير كويتي (85.0% من قوة العمل).

أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية لتوزيع القوى العاملة الكويتية، وغير الكويتية، بين مختلف الأنشطة الاقتصادية فيلاحظ بأن العمالة الكويتية تتركز اساسا بالعمل في القطاع الحكومي وغالبيتها في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" (81.1%)، ثم في "الإنشاءات" (4.1%)، و" تجارة الجملة والمفرد" (4.0%) ، و"الأنشطة العقارية والإيجارية وخدمات الأعمال" (3.3%)، وتوزّع النسبة المتبقية بين الأنشطة الأخرى. ويتوقع ديوان الخدمة المدنية أن يصل العدد المتوقع تخرجه وتعيينه في وظائف حكومية سواء في الجهات التي يتم التوظيف فيها من خلال اعتماد تكميلي أو التعيين على شواغر خلال السنة المالية 2019/2018 نحو 21000 خريج وخريجة من الكويتيين وبتكلفة مالية تقدر بنحو 126 مليون دينار عن 6 شهور .

أما توزيع القوى العاملة غير الكويتية فيتركز أساساً في "العمالة المنزلية في الاسر الخاصة" (27.8%)، ثم "الإنشاءات" (16.9%)، ثم "تجارة الجملة والمفرد" (16.8%) ثم "الأنشطة العقارية" (6.4%)، و"الصناعات التحويلية" (6.4%) ، و"الادارة العامة والدفاع" (5.7%). وتتوزّع النسبة المتبقية بنسب متواضعة على بقية الأنشطة. ويوضح الشكل (14-4) ملخصاً لتوزيع القوى العاملة الكويتية وغير الكويتية على مختلف الأنشطة.

شكل (14-4):
توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية المحلية (%) في 31 ديسمبر 2017

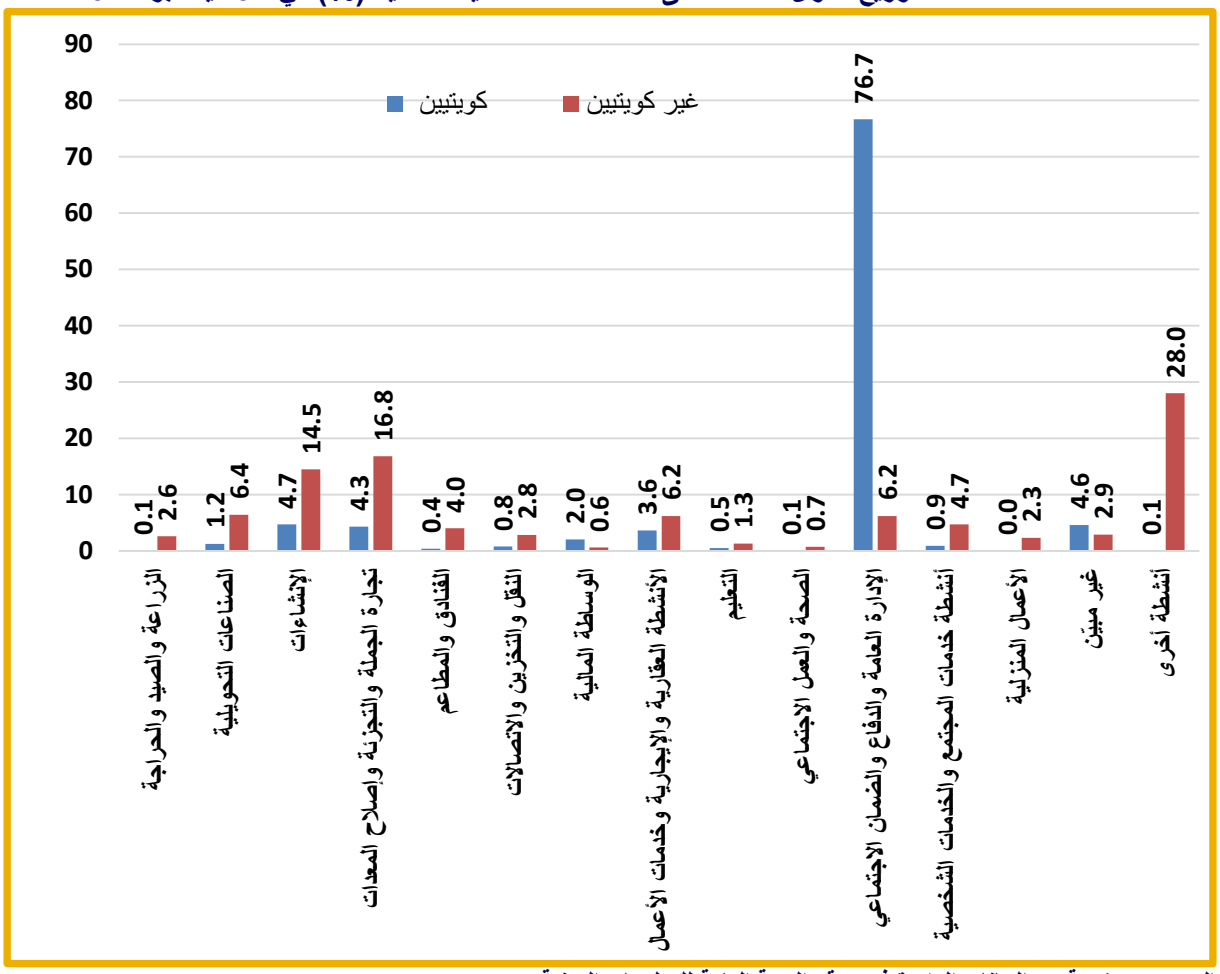

المصدر: محتسبة من البيانات الواردة في موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

المتعطلون عن العمل

وفقاً لآخر تقرير صادر عن ديوان الخدمة المدنية في 20 أبريل 2017، والمتاح في موقع الإدارة المركزية للإحصاء، فإن عدد المتعطلين الكويتيين عن العمل قد بلغ نحو (14822) متعطل، منهم (3377) من الذكور (22.7%) و (11445) من الإناث (77.3%). علماً بأن عدد المتعطلين في عام 2012 كان قد بلغ نحو (19061) أي أن عدد العاطلين قد انخفض بنسبة (22.2%) بين هذين العامين.

ويظهر عدد المتعطلين حسب النوع الاجتماعي، خلال الفترة 2012-2017 تفاوتات في نسب المتعطلين. فبعد أن كانت نسبة المعطلين الإناث (79.4%)عام 2012 انخفضت إلى (77.2%) في عام 2017، مقارنة بنسبة الذكور التي كانت (20.5%) عام 2012 ثم ارتفعت الى (22.7%) في عام 2017.

وعند التطرق لفترات التعطل يلاحظ بأن إجمالي عدد المتعطلين لفترة أقل من (6) أشهر ،عام 2012، والبالغ (3425) قد ارتفع إلى (4093) عام 2017، أي بنسبة (19.5%). في حين بلغ عدد المتعطلين لفترة بين (6 – 12) شهر عام 2012 حوالي (4095)، انخفض إلى (2960)، عام 2017، أي انخفاض بنسبة (27.7%). أما المتعطلون لفترة أكثر من (12) شهر فقد وصل عددهم عام 2012 إلى (11539) وعام 2017 إلى (7769)، إي بانخفاض نسبته (32.6%). ويوضح الشكل (14-4) تطور أعداد المتعطلين الإجمالي وحسب النوع الاجتماعي للفترة 2012-2017.

شكل (15-4):
أعداد المتعطلون الكويتيون حسب فترة التعطّل
كما في 20 أبريل 2017

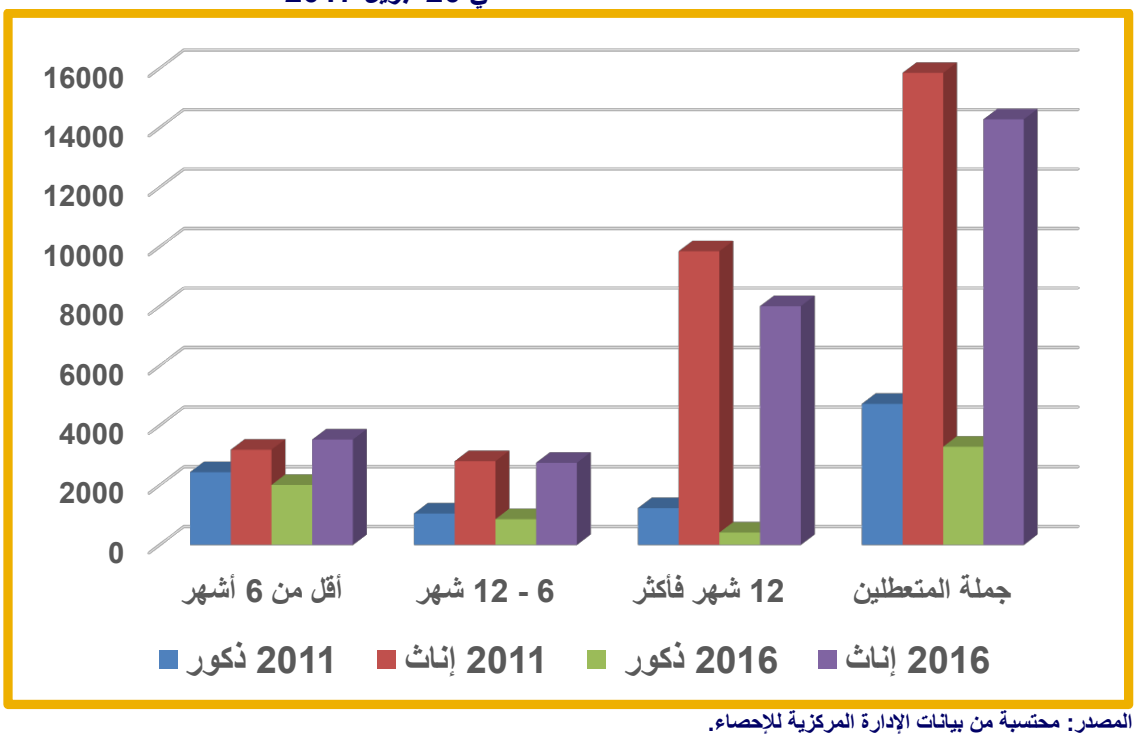

المصدر: محتسبة من بيانات الإدارة المركزية للإحصاء.

إصلاح سوق العمل عبر تطبيق قانون دعم العمالة الوطنية

تسعى الهيئة العامة للقوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة عبر تطبيق القانون رقم 19 لعام 2000، بشأن دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، إلى جعل القطاع الخاص الموظِف الرئيسي للعمالة الوطنية.

ويتم تفعيل هذا القانون عبر عدة آليات أهمها:

أ. صرف دعم مادي شهري للعاملين في الجهات غير الحكومية بهدف تشجيعهم للالتحاق بالعمل في القطاع الخاص.

ب. إقامة برامج تدريب وتأهيل بهدف رفع نسبة التوظيف بالقطاع الخاص (مشاريع تدريب الباحثين عن عمل، ومشاريع تدريب القائمين على رأس العمل، ومشاريع تدريب طلبة المدارس والجامعات ميدانياً).

ج. عرض فرص وظيفية على الخريجين ودعمهم مادياً لحين التحاقهم بعمل.

د. إرشاد الباحثين عن عمل وعرض فرص وظيفية عليهم بشكل دوري.

هـ. دعم مبادرات المشروعات الصغيرة وتحفيز الباحثين عن العمل على ارتياد العمل الحرّ.

و. تبسيط الإجراءات وتوفير خدمة أفضل للمواطن تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (612) لعام 2015.

وقد أثمرت جهود الهيئة نحو تطبيق هذا القانون وما صدر استناداً إليه من قرارات عن مجلس الوزراء عن تحقيق العديد من النتائج التي ساعدت على زيادة نسبة توظيف العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية والحد من البطالة في مجالات عدة ، منها ما يأتي:

1. صرف المزايا المالية :

في مجال صرف المزايا المالية للكويتيين الذين يعملون في القطاع الخاص متمثلة في العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد وغيرهما من المزايا المالية :

- بلغ العدد الاجمالي لمن تقاضى العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد بدءا من عام 2001 (بداية عمل برنامج إعادة الهيكلة) وحتى نهاية ديسمبر 2017 مائة وثلاثون ألفا وسبعمائة وتسعة وتسعون (130799) مواطناً ومواطنة، كما بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة لهم ثلاثة مليارات وثمانمائة وسبعة وخمسون مليون وسبعمائة وأربعة وثمانون ألف دينار كويتي (3857784 د.ك).
- بلغ عدد من تقاضى العلاوة الاجتماعية وعلاوة الاولاد في عام 2017 تسعة وستون ألفا وخمسمائة وثمانية (69508) مواطناً ومواطنة.
- بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة (علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد) في عام 2017 أربعمائة وواحد وسبعون مليون وثلاثمائة وتسعة وأربعون الف دينار كويتي (471349 د.ك).

2. في مجال التدريب والتأهيل (دون تكرار)

- بلغ إجمالي أعداد المتدربين من الباحثين عن عمل خلال الفترة من عام 2003 وحتى نهاية ديسمبر 2017 ستة الآف وأربعمائة وسبعون مواطنا ومواطنة (6470).
- بلغ إجمالي أعداد المتدربين من العاملين في القطاع الخاص خلال الفترة من عام 2003 وحتى نهاية ديسمبر 2017 خمسة وثلاثون ألفا وثلاثمائة وتسعة وخمسون مواطنا ومواطنة (35359).
- بلغ إجمالي عدد الطلبة الذين استفادوا من التدريب خلال الفترة من عام 2003 وحتى نهاية ديسمبر 2017 أحد عشر ألفا وثلاثمائة وأربعة وعشرون طالبا وطالبة (11324).
- الأمر الذي يبين أن إجمالي عدد المتدربين حتى نهاية العام 2017 بلغ ثلاثة وخمسون ألفا ومائة وثلاثة وخمسون مواطنا ومواطنة (53153).

3. في مجال صرف بدل البحث عن عمل (دون تكرار):

- بلغ عدد الباحثين عن عمل من المتقدمين لبرنامج إعادة الهيكلة الذين استفادوا من قرار بدل البحث عن عمل 30734 باحثا خلال المدة من عام 2003 وحتى نهاية ديسمبر 2017.
- وبلغ إجمالي المبالغ المنصرفة لهم ستة وعشرون مليونا وخمسمائة واثنين وثلاثون ألف دينار كويتي.

4. في مجال المكافأة الاجتماعية المقررة للخريجين:

- بلغ عدد الخريجين الحاصلين على المكافأة الاجتماعية المقررة لهم عدد (58462) خريج خلال المدة من بداية سنة 2012 وحتى نهاية ديسمبر 2017.
- بلغ إجمالي مبالغ المكافأة الاجتماعية المنصرفة للخريجين سبعة وستون مليون وسبعمائة وتسعة وستون ألف دينار كويتي.

5. قرارات النسب والعمالة المستهدف تحقيقها :

- استهدف القانون 19 لسنة 2000 زيادة أعداد العاملين في الجهات غير الحكومية من خلال فرض نسب على شركات القطاع الخاص وجعل تلك الشركات شريكاً في استيعاب العمالة الوطنية، وعليه فقد أصدر مجلس الوزراء أربع قرارات متعاقبة بتحديد نسب العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية بدءا من عام 2002 وحتى 2014 وهي:
- القرار رقم 904 لسنة 2003 (استهدف توفير 8000 فرصة وظيفية للمواطنين في القطاع الخاص).
- القرار رقم 955 لسنة 2005 (استهدف توفير 13732 وظيفة للمواطنين في القطاع الخاص).
- القرار رقم 1104 لسنة 2008 والذي تم البدء بتنفيذه اعتبارا من شهر مارس 2010 (استهدف توفير حوالي 12 ألف فرصة عمل للمواطنين في القطاع الخاص).
- القرار رقم 1028 لسنة 2014 والذي بدء سريان مفعوله في 2015/2/25 (استهدف توفير نحو 10 ألاف فرصة عمل للمواطنين في القطاع الخاص).
- وجاري حاليا الاعداد لإصدار القرار الخامس بتحديد نسب العمالة الوطنية ومن المتوقع اصداره في غضون السنة الجارية 2018.

6. في مجال التعويض ضد البطالة :

- بلغ إجمالي عدد من سجل لدى البرنامج بخصوص التأمين ضد البطالة خمسة الآف وأربعمائة وتسعة وثلاثون مواطناً ومواطنة (5439).
- ما زال التأمين يصرف لعدد سبعمائة وثلاثة وستون (763) من المسجلين لدى البرنامج.
- وقد تزايدت أعداد المعينين في القطاع الخاص سنوياً. ويتضح ذلك من خلال مقارنة عدد المعينين (أول مرة أو إعادة تعيين) عام 2001، والذي كان عددهم (1627) مواطنا ومواطنة، مع العدد المناظر في 2017 والذي

وصل إلى (70685) مواطنا ومواطنة. أي أن العدد قد تضاعف أكثر من 43 مرة بين العامين المذكورين. ويبين الشكل البياني التالي توزيع العمالة الكويتية في القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية في هذا القطاع.

شكل (16-4):
توزيع القوى العاملة الكويتية على قطاعات النشاط في القطاع الخاص

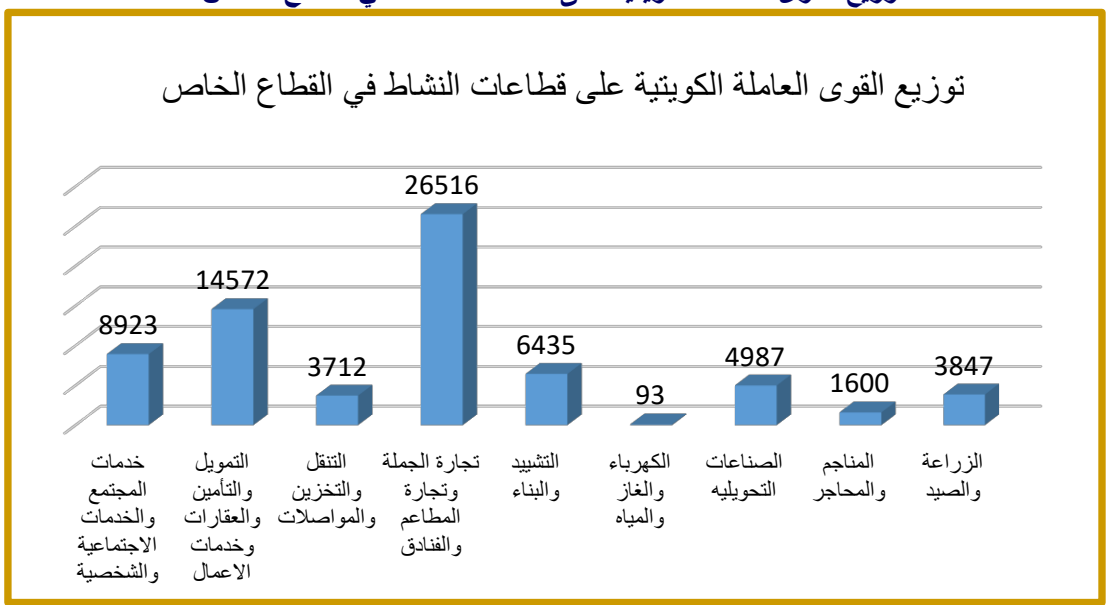

دور البرنامج في ترشيد الإنفاق العام:

حرص البرنامج، ضمن مختلف اجراءاته، على ترشيد الإنفاق العام والحرص على عدم الصرف إلاّ للمستحقين من المواطنين. وذلك من خلال العديد من المقترحات:

أ. وضع حدّ أقصى لراتب مستحقي دعم العمالة.

ب. إنشاء مكاتب تابعة للبرنامج لدى وزارة التعليم العالي والجامعات والمعاهد للتحقق من صحة صرف العلاوات الاجتماعية في حالة الجمع بين العمل والدراسة.

ج. تحصيل المديونيات المستحقة للبرنامج على بعض موظفي الجهات الحكومية ممن سبق أن عملوا بالقطاع الخاص، وتقاضوا دعم عمالة.

د. عدم قبول تسجيل من سبق تعيينهم بالقطاع الخاص لدى ديوان الخدمة المدنية إلاّ بعد تقديم شهادة من البرنامج تثبت براءة ذمتهم، وعدم مطالبة البرنامج لهم بمديونية.

ه. اقترح البرنامج إنشاء شبكة موحّدة للتحويلات النقدية للأفراد (والصادر بشأنها قرار مجلس الوزراء رقم 2014/917) يتم من خلالها الربط الآلي بين كافة الجهات الحكومية التي تقدم دعماً نقدياً للعمالة الوطنية. وذلك بهدف الحدّ من ازدواجية الصرف وترشيد الإنفاق.

و. استحداث وحدة تنظيمية بهدف الحدّ من إهدار المال العام، من خلال "إدارة متابعة العمالة الوطنية في القطاع الخاص" التابعة للبرنامج، منذ منتصف عام 2014. وذلك بهدف الحدّ من ظاهرة التعيين الوهمي، والصرف لمستحقيه فقط. كما أن هناك مقترح لاستحداث قسم الاسترداد المالي والحجوزات، بمكتب الشؤون القانونية.

دور البرنامج في محاربة التعيين الوهمي:

حرص البرنامج على محاربة ظاهرة التعيين الوهمي من خلال عدة آليات منها:

أ. دورات تدريبية لذوي المؤهلات الدُنيا في مجالات مختلفة.

ب. إعداد مشروعات لتوظيف الإناث.

ج. تفعيل المادة (13) من قانون رقم (391) لعام 2001 بشأن تحديث بيانات صارفي العلاوة الاجتماعية.

د. تفعيل تقدير الاحتياج من العمالة بالتنسيق مع هيئة القوى العاملة.

ه. أنشأ البرنامج إدارة جديدة بمسمى "إدارة متابعة العمالة الوطنية".

و. توحيد رقم الحساب المحوّل عليه دعم العمالة مع الحساب المحوّل عليه الراتب.

ز. الاقتراح بتعديل القرار رقم (391) لعام 2001 من خلال إلزام العمالة الوطنية، المطالبة بصرف دعم العمالة، بالتسجيل لدى الهيئة العامة للقوى العاملة، للتأكد من توافر واستمرار علاقة العمل.

ح. بالإضافة إلى مقترحات أخرى تشريعية للحدّ من ظاهرة العمالة الوهمية.

4-7. التوقعات المستقبلية

لعلّ من أهم، إن لم تكن أهم العوامل على الاطلاق التي تؤثر في التوقعات المستقبلية للاقتصاد الكويتي هي تلك العوامل المرتبطة بتطورات أسواق النفط العالمية (الفصل الثاني من البيان المالي). وأياً كانت التوقعات الخاصة بمستقبل الأسعار النفطية فإنها لن تصل خلال فترة منظورة إلى ما كانت عليه في النصف الأول من العام 2014. والتفاؤل بمستقبل سوق النفط مرهون بجملة من العوامل من بينها تحسن معدلات نمو الطلب على النفط الخام من قبل البلدان الناشئة مثل الصين وكوريا الجنوبية، اضافة الى الهند.

ووفقا لتقرير الامم المتحدة حول "آفاق وضع الاقتصاد العالمي 2018" يقدّر معدل التغير في النمو الحقيقي في كوريا الجنوبية، ثالث اكبر مستود للنفط الكويتي في عام 2017 بنحو (2.1%)، وبنحو (2.0%) عام 2018، في حين يتوقع

أن يصل معدل النمو الحقيقي في الصين إلى (6.8%) عام 2017 و(6.4%) عام 2018. ثم يأتي التغير في معدل النمو الحقيقي لليابان، باعتبارها أحد المستوردين الرئيسيين للنفط الكويتي، ليقدّر بنحو (1.7%) عام 2017، و (1.3%) عام 2018. أما الهند، وهي رابع أكبر مستورد للنفط الخام من الكويت، فمن المتوقع أن يصل معدل نموها عام 2017 إلى (7.7%)، وعام 2018 إلى (7.6%). ولا تبعث معدلات النمو في هذه البلدان على الاطمئنان الى تحقق زيادة ملموسة في حجم الطلب على النفط الكويتي خلال السنة المالية الجارية أو السنة التي تليها، وعلى أية حال تظل أي توقعات لزيادة الطلب على النفط الكويتي مرهونة الى حد كبير بمعدلات النمو المتوقعة في البلدان الرئيسية المستوردة لهذا النفط وخصوصا الهند، ثم الصين، ثم كوريا الجنوبية على التوالي.

وما زال الطريق الى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق النفطية وعرا ويحيط به قدر من عدم اليقين، فاحتمالات الحرب التجارية الدولية على وقع قرار الولايات المتحدة بفرض تعريفات جمركية على وارداتها من الصلب والألومنيوم ما زالت قائمة، وهي تنذر بتداعيات خطيرة على مستقبل النمو الاقتصادي العالمي في حال تحققها مما يضر بدوره بزخم الطلب على النفط ومنتجاته. وفي جانب العرض ثمة مخاطر أخرى من بينها احتمال تعافي صناعة الزيت الصخري ودخول كميات اضافية من النفوط، التي تعطل الصراعات الجيوسياسية امداداتها الغنية في الوقت الحاضر، ما يعني عودة أسعار النفط العالمية الى التراجع.

ويلخص الجدول (15-4) التوقعات المستقبلية الخاصة بالاقتصاد الكلي لدولة الكويت. وبياناته مستمدة من توقعات تقرير الآفاق الاقتصادية الصادر في مايو 2018. حيث تشير هذه التوقعات إلى أن الإنتاج النفطي قد يرتفع في الأجل المتوسط (اذا لم يتم التوصل الى اتفاق جديد على خفض الإنتاج)، اذ تعتزم الحكومة استثمار نحو (115) مليار دولار في القطاع النفطي، خلال السنوات الخمس القادمة، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من القدرة الإنتاجية. ومن المتوقع أن يتحسن معدل النمو بسبب استمرار زخم الإنفاق الاستثماري الذي يتوقع ارتفاع نسبته إلى نحو (3.2%) في عام 2019، مع إمكانية تخفيف الضغوط على الحساب الجاري، والميزانية العامة، بسبب التحسن في مستوى أسعار النفط ، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية المحتملة في حالة اقرار قانون ضريبة القيمة المضافة بدءاً من العام 2019.

ولعلّ من أهم التوقعات المستقبلية تلك المرتبطة بوضع المالية العامة. وكما يلاحظ من الجدول (15-4) فإن هناك تحسّنا متوقعا في رصيد الميزانية العامة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث يتوقع وصول هذه النسبة إلى (4.7%) عام 2019. ويعكس ذلك الجهود الجارية للحكومة في مجال ترشيد العديد من بنود الإنفاق الجاري، وتعزيز جهود تحصيل الايرادات، بالإضافة إلى ترشيد الدعم وضمان وصوله الى مستحقيه. فضلا عن حرص الحكومة على تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وفي تشغيل القوى العاملة من المواطنين، وبالتالي تخفيف الضغوط المتزايدة على الباب الأول من الميزانية العامة. إضافة إلى أثر الإجراءات الأخرى الهادفة الى تحقيق الاستدامة المالية.

ورغم التوجه نحو سوق الائتمان الدولي كأحد البدائل المتاحة لتمويل عجز الموازنة العامة، إلاّ أن نسبة الدّين الى الناتج المحلي الإجمالي، الحالية والمستقبلية، كما يوضحها الجدول (15-4)، ما زالت ضمن الحدود المقبولة والآمنة. وهناك جهود تبذل من أجل تحسين صافي الاستثمار الأجنبي (الفارق بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الداخل وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الخارج)، بحيث يكون لصالح التدفق الى الداخل. ورغم انخفاض رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلاّ أن التوقعات المستقبلية ما زالت تحافظ على رصيد فائض.

ومن المتوقّع تحسن وضع الحساب المالي والرأسمالي لعدة أسباب منها: العمل على تحسين العلاقة بين استثمارات المقيمين في الخارج، واستثمارات غير المقيمين في الداخل، بالإضافة إلى الأثر الايجابي المترتب على اعادة تفعيل دفع التعويضات المستحقة لدولة الكويت من الجانب العراقي بعد انقضاء فترة تأجيل تسديد الدفعات.

جدول (15-4):

مؤشرات الآفاق الاقتصادية لدولة الكويت حتى العام 2019

(التغيّر بالنسبة المئوية ما لم تتم الاشارة الى غير ذلك)

البند	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	0.5	1.8	3.0	2.5	2.6	3.2
الاستهلاك الخاص	4.9	2.4	4.0	4.0	2.9	2.9
الاستهلاك الحكومي	-0.8	-0.5	-14.5	4.8	2.9	1.9
استثمارات إجمالي رأس المال الثابت	4.6	13.0	10.4	6.3	4.0	5.0
الصادرات، السلع والخدمات	1.4	1.0	4.8	1.0	2.7	3.4
الواردات، السلع والخدمات	8.0	5.1	3.5	4.3	4.1	4.1
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	1.0	-0.3	3.0	2.5	2.6	3.0
الزراعة	7.5	4.2	2.0	2.0	2.0	2.0
الصناعة	-0.5	-1.7	2.4	1.8	1.7	2.4
الخدمات	3.3	1.9	3.8	3.4	4.0	3.9
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	2.9	3.2	3.0	3.5	3.0	3.0
ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	33.2	7.5	1.9	5.0	5.5	6.1
الحساب المالي والرأسمالي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-36.8	-11.2	-5.7	-8.6	-9.1	-9.8
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	-8.4	-8.4	-5.0	-3.0	-2.0	-2.0
ميزان المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	18.0	-0.4	0.5	4.6	4.8	4.7
باستثناء الدخل من الاستثمار والتحويلات إلى صندوق الضمان الاجتماعي	4.6	-17.6	-17.1	-11.9	-10.6	-11.1
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	16.3	7.2	11.8	17.2	20.0	20.0
الميزان الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	18.1	0.0	0.6	4.7	5.1	5.0

م = متوقع.

المصدر: البنك الدولي، 2018.

الفصل الخامـس

مشروع ميزانية

السـنة الماليـــة 2019/2018

والأسـس الـتي بـنـي عليـــها

الفصل الخامس

مشروع ميزانية السنة المالية 2019/2018

والأسس التي بني عليها

أولا: مقدمة

أصدرت وزارة المالية التعميم رقم (6) لسنة 2017 بشأن إعداد تقدير ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والأسس والقواعد التي ينبغي اتباعها في إعدادها وفقا لتصنيف الميزانية (الأساس النقدي) للسنة المالية 2019/2018 وذلك تنفيذاً لأحكام المادة (140) من الدستور، والتي تنص على (تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، لفحصها وإقرارها).

وقد قامت وزارة المالية – شئون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018 وفق توجهات السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بحيث تعبر تقديرات الميزانية عن الأهداف والبرامج والأعمال التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنة المالية 2019/2018.

وتمثلت أهم القواعد والأسس والتوجهات المالية والاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية 2019/2018 في الآتي:

- توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه التي وجه فيها إلى أن الأوضاع الاقتصادية تفرض علينا اتخاذ إجراءات ووضع برامج تهدف إلى ترشيد الإنفاق وخفض بنود مصروفات الميزانية، وأكد سموه على ضرورة تضافر الجهود الحكومية والشعبية لمعالجة النقص في موارد الدولة، مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة توفير الحياة الكريمة للمواطنين وعدم المساس بمتطلباتهم المعيشية الأساسية، ودعى سموه مجلس الأمة إلى التعاون مع الحكومة في إصدار التشريعات التي تهدف إلى خفض العجز في الميزانية وسد النقص في موارد الدولة المالية.

- في ظل استمرار سياسة الدولة الداعية إلى ترشيد الإنفاق وضغط المصروفات ومعالجة الاختلالات الهيكلية بالميزانية العامة فقد قامت وزارة المالية بالآتي:

- دراسة عدة ملفات تتضمن إعادة النظر في الدعومات من خلال اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء لهذا الغرض لتقنين الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه، كما تتضمن دراسة إعادة تسعير السلع والخدمات العامة في ضوء تكلفتها وأسعارها بدول مجلس التعاون الخليجي للمساهمة في تنمية الإيرادات غير النفطية وإصلاح هيكل المالية العامة.

- وضع سقف أعلى للإنفاق بمشروع ميزانية السنة المالية 2019/2018 يلبي احتياجات الجهات الحكومية لتوفير كافة الخدمات العامة الضرورية مع التركيز على تطوير خدمات التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية.

- توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والحيوية الضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة الواردة بخطة التنمية السنوية 2019/2018.
- كما روعي توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بإعداد ودراسة تقديرات الإيرادات والمصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية، بما يتفق مع السياسات العامة للدولة بشأن ترشيد الانفاق وخفض وضبط المصروفات وإلغاء المصروفات غير الضرورية والثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية والعمل وفق القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات.

ووفقا لما تقدم تم إعداد تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018، وذلك على النحو التالي:

جدول 33: تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية 2019/2018
ومقارنتها بميزانية السنة المالية 2018/2017

مليار دينار

بيان	مشروع ميزانية 2019/2018	ميزانية 2018/2017	الفرق	النسبة٪
الإيرادات النفطية	13.3	11.7	1.6	٪13.7
الإيرادات غير النفطية	**1.8**	1.6	**0.2**	**٪12.5**
أولا: جملة الإيرادات	15.1	**13.3**	1.8	٪13.5
إجمالي المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية	**21.5**	**19.9**	**1.6**	٪8.0
استقطاع احتياطي الأجيال القادمة 10٪ من جملة الإيرادات	1.5	1.3	0.2	**٪15.4**
ثانيا: جملة المصروفات والالتزامات	**23.0**	**21.2**	**1.8**	**٪8.5**
ثالثا: العجز	**(7.9)**	**(7.9)**	**0**	-

أهم مكونات المصروفات:

- بلغت تقديرات تعويضات العاملين ومافي حكمها 11496.1 مليون دينار بنسبة 54.0% من إجمالي ميزانية السنة المالية 2019/2018 والتي تدرج بالابواب الأول-تعويضات العاملين ،والسادس المنح، والسابع المنافع الاجتماعية، وتركزت في (مرتبات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة – مساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية – اعانات الباحثين عن عمل – الرعاية الاجتماعية).

- **يشكل الدعم بميزانية السنة المالية 2019/2018 مايقارب 16.0% من إجمالي مصروفات ميزانية السنة المالية 2019/2018، وتركز في دعم الطاقة والوقود .**

- **باقي المصروفات تتمثل في المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة التي تمول من ميزانية الدولة.**

ثانيا: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018

تتمثل إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية في مختلف المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد المالية لمواجهة الحاجات العامة، ومن أهم تلك المصادر النفط الخام والغاز حيث يعتبر المصدر الرئيسي للموارد المالية بالدولة، يلي ذلك من حيث الأهمية إيرادات الضرائب والرسوم والمساهمات الاجتماعية (الضمان الصحي) والايرادات الأخرى التي تشمل مبيعات السلع والخدمات، والغرامات والجزاءات والمصادرات، والايرادات المتنوعة.

وتتكون الإيرادات من ستة أبواب يندرج تحت كل باب عدد من المجموعات التي تشمل عدة فئات تشتمل على عدة بنود يشتمل كل منها على أنواع مختلفة. ويوضح الجدول رقم (34) توزيع تقديرات الإيرادات في السنة المالية 2019/2018.

وقد قدرت الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والمتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2019/18 بمبلغ 15 089 000 000 دينار بزيادة مقدارها

1 744 732 000 دينار عن تقديرات السنة المالية 2018/17 والبالغة

13 344 268 000 دينار أي بنسبة 13.07%.

جدول 34: تقديرات الايرادات بميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018

مجموعة	باب	بيان	تقديرات السنة المالية 2019/2018		تقديرات السنة المالية 2018/2017
			تفصيلي	إجمالي	
	11	الإيرادات النفطية		13,317,464,000	11,710,724,000
111		النفط الخام والغاز	13,317,464,000		11,710,724,000
	12	الضرائب والرسوم		551,073,000	494,834,810
121		الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	174,000,000		134,300,000
122		الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة	0		0
123		الضرائب على الملكية	21,636,000		25,136,000
124		الضرائب على السلع والخدمات	0		0
125		الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	355,437,000		335,398,810
126		ضرائب أخرى	0		0
	13	المساهمات الاجتماعية		113,200,000	111,250,000
131		مساهمات الضمان الاجتماعي	0		0
132		مساهمات اجتماعية أخرى	113,200,000		111,250,000
	14	المنح (إيرادات)		0	0
141		المنح - من حكومات أجنبية	0		0
142		المنح - من منظمات دولية	0		0
143		المنح - من وحدات حكومية أخرى	0		0
	15	إيرادات أخرى		1,098,778,000	950,041,090
151		دخل ملكية	91,161,800		73,101,000
152		مبيعات السلع والخدمات	710,413,600		601,699,790
153		الغرامات والجزاءات والمصادرات	138,887,900		130,346,340
154		التحويلات الطوعية عدا المنح	0		0
155		إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر	158,314,700		144,893,960
	16	إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى		8,485,000	77,418,100
162		إيرادات التخلص من الأصول غير المالية	2,000,000		71,000,000
163		إيرادات فروقات تغير أسعار العملة	6,485,000		6,418,100
جملة الإيرادات			15,089,000,000	15,089,000,000	13,344,268,000

هذا وقد بلغت الإيرادات الإجمالية المحصلة في السنوات المالية الثلاث السابقة كالآتي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
10 238 062 000	السنة المالية 16 / 2017
13 633 901 713	السنة المالية 15 / 2016
24 925 868 605	السنة المالية 14 / 2015

وتنقسم الإيرادات الإجمالية إلى الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية وذلك على النحو التالي:

الإيرادات	المبلغ
الإيرادات النفطية	13 317 464 000
الإيرادات غير النفطية	1 771 536 000
الاجمالي	15 089 000 000

تساهم الإيرادات النفطية بنسبة 88.26% من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2019/18 . بينما كانت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2018/17 بنسبة 87.76%.

وقد قدرت إيرادات الغـــاز الطبيعي بمشروع ميزانية السنة المالية 2019/2018 بمبـــلغ 192 580 000 دينار ، وبزيادة مقدارها 50 481 000 دينار عن ميزانية السنة المالية 2018/2017 والبالغة 142 099 000 أي بنسبة 35.52% .

الباب الأول - الإيرادات النفطية

دينار	السنة المالية
13 317 464 000	تقديرات السنة المالية 2019/18
11 710 724 000	تقديرات السنة المالية 17 / 2018
1 606 740 000	زيادة بنسبة 13.72% عن تقديرات السنة المالية 2018/17

وقد تم تقدير الإيرادات النفطية طبقا للأسس التالية :

حصة دولة الكويت المقررة في منظمة الأوبك (OPEC)	2.800 مليون برميل/اليوم
سعر البرميل	50 دولار أمريكي / برميل .
سعر الصـــرف	302فلس / دولار أمريكـي
السنة الماليـة 2019/18	365 يـــــــوم
خصم تكاليف الإنتـاج	المقدرة بمبلغ 2341.3 مليون دينار

الباب الثاني – الضرائب والرسوم

تشمل إيرادات هذا الباب كافة أنواع الضرائب والرسوم التي تحصلها الوحدات الحكومية، وتشمل الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة والضرائب على الملكية والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية والضرائب الأخرى .

دينار	السنة المالية
551 073 000	تقديرات السنة المالية 2019/18
494 834 810	تقديرات السنة المالية 17 / 2018
56 238 190	زيادة بنسبة 11.37% من تقديرات السنة المالية 17 / 2018.

ويتكون من المجموعات التالية :

مجموعة 121. الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية:

تشمل هذه المجموعة الضرائب التي تفرض على: الأجور والرواتب وغيرها من تعويضات خدمات العمالة، الدخل من تكلفة التمويل والأرباح الموزعة والريع، المكاسب والخسائر الرأسمالية، أرباح الشركات المساهمة وشركات التضامن والمنشآت الفردية، توزيعات الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد، وبنود دخل أخرى متنوعة. وتقسم إيرادات هذه المجموعة إلى ثلاث فئات: الضرائب المستحقة الدفع من الأفراد والضرائب المستحقة الدفع من الشركات ومشروعات أخرى والضرائب غير المخصصة .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	174 000 000
تقديرات السنة المالية 2018/17	134 300 000
زيادة بنسبة 29.56% من تقديرات السنة المالية 2018/17	39 700 000

مجموعة 123. الضرائب على الملكية:

تشمل هذه المجموعة الضرائب المفروضة على استخدام الثروة أو ملكيتها أو نقل ملكيتها.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	21 636 000
تقديرات السنة المالية 2018/17	25 136 000
نقص بنسبة 13.92 % من تقديرات السنة المالية 2018/17	(3 500 000)

مجموعة 125. الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية:

تشمل هذه المجموعة الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى والضرائب على الصادرات وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد وأرباح التغير في أسعار صرف العملات والضرائب على التغير في أسعار صرف العملات والضرائب الأخرى على التجارة والمعاملات الدولية.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	355 437 000
تقديرات السنة المالية 2018/17	335 398 810
زيادة بنسبة 5.97% من تقديرات السنة المالية 2018/17	20 038 190

الباب الثالث – المساهمات الاجتماعية

يشمل هذا الباب متحصلات الوحدات الحكومية من أرباب العمل نيابة عن عامليهم، أو من العاملين، أو من العاملين لحساب أنفسهم، أو من العاطلين عن العمل تضمن أحقية المساهمين أو من يعولون أو ورثتهم في الحصول على منافع اجتماعية .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	113 200 000
تقديرات السنة المالية 17 / 2018	111 250 000
زيادة بنسبة 1.75% من تقديرات السنة المالية 17 / 2018.	1 950 000

ويتكون من المجموعات التالية :

مجموعة 132. مساهمات اجتماعية أخرى:

تشمل هذه المجموعة المساهمات في برامج التأمين الاجتماعي التي تديرها الحكومة بوصفها رب العمل نيابة عن العاملين ولا تقدم منافع تقاعد، وتربط برامج التأمين الاجتماعي لمستخدمي الحكومة بوجه عام مستوى المنافع ربطا مباشرا بمستوى المساهمات.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	113 200 000
تقديرات السنة المالية 2018/17	111 250 000
زيادة بنسبة 1.75% من تقديرات السنة المالية 2018/17	1 950 000

الباب الخامس – إيرادات أخرى

يشمل هذا الباب كافة أنواع إيرادات الوحدات الحكومية بخلاف إيرادات النفط والضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح، ويدخل ضمنها المجموعات التالية: دخل ملكية، مبيعات السلع والخدمات، الغرامات والجزاءات والمصادرات، التحويلات الطوعية عدا المنح، وإيرادات أخرى متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	1 098 778 000
تقديرات السنة المالية 17 / 2018	950 041 090
زيادة بنسبة 15.66% من تقديرات السنة المالية 17 / 2018.	148 736 910

ويتكون من المجموعات التالية :

مجموعة 151. دخل ملكية:

تشمل مجموعة دخل الملكية أشكالا متعددة من الإيرادات التي تكتسبها الوحدات الحكومية عندما تضع أصولا تملكها تحت تصرف وحدات أخرى ويمكن أن تأخذ الإيرادات المصنفة في هذه المجموعة الأشكال التالية: تكلفة التمويل، الأرباح الموزعة، المسحوبات من دخل أشباه الشركات، الريع .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	91 161 800
تقديرات السنة المالية 2018/17	73 101 000
زيادة بنسبة 24.71% من تقديرات السنة المالية 2018/17	18 060 800

مجموعة 152. مبيعات السلع والخدمات:

تشمل هذه المجموعة مبيعات السلع والخدمات التي تقوم بها الوحدات الحكومية على أساس سوقي أو غير سوقي أو بشكل رسوم إدارية مقابل خدمات القيام بوظائفها التنظيمية.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	710 413 600
تقديرات السنة المالية 2018/17	601 699 790
زيادة بنسبة 17.98% من تقديرات السنة المالية 2018/17	108 213 810

مجموعة 153. الغرامات والجزاءات والمصادرات:

تشمل هذه المجموعة الغرامات والجزاءات وهي تحويلات جارية إجبارية تفرضها المحاكم أو الأجهزة شبه القضائية على الوحدات بسبب انتهاك القوانين أو القواعد الإدارية، وتدرج بهذه الفئة أيضا التسويات المتفق عليها خارج المحكمة والمصادرات هي مبالغ كانت مودعة لدى إحدى الجهات الحكومية لحين انتهاء دعوى قانونية أو إدارية وحولت الى الوحدة الحكومية المعنية كجزء من تسوية هذه الدعوى.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	138 887 900
تقديرات السنة المالية 2018/17	130 346 340
زيادة بنسبة 6.55% من تقديرات السنة المالية 2018/17	8 541 560

مجموعة 155. إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر:

تشمل هذه المجموعة جميع الإيرادات المتنوعة التي لا تندرج ضمن أي مجموعة من مجموعات الإيرادات الأخرى وأي إيرادات لا تتوافر عنها معلومات كافية تسمح بتصنيفها في مكان آخر .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	158 314 700
تقديرات السنة المالية 2018/17	144 893 960
زيادة بنسبة 9.26% من تقديرات السنة المالية 2018/17	13 420 740

الباب السادس - إيرادات التخلص من أصول، وايرادات غير تشغيلية أخرى

يشمل هذا الباب المبالغ المحصلة من مبيع الأصول المملوكة من الدولة وإيرادات غير تشغيلية أخرى مثل إيرادات فروق تغير أسعار العملة.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	8 485 000
تقديرات السنة المالية 17 / 2018	77 418 100
نقص بنسبة 89.04% من تقديرات السنة المالية 17 / 2018.	(68 933 100)

ويتكون من المجموعات التالية :

مجموعة 162. إيرادات التخلص من الأصول غير المالية:

تشمل هذه المجموعة المبالغ المحصلة من مبيع الأصول غير المالية .

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	2 000 000
تقديرات السنة المالية 2018/17	71 000 000
نقص بنسبة 97.18% من تقديرات السنة المالية17 / 2018	(69 000 000)

مجموعة 163. إيرادات فروقات تغير أسعار العملة:

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2019/18	6 485 000
تقديرات السنة المالية 2018/17	6 418 100
زيادة بنسبة 1.04 % من تقديرات السنة المالية 17 / 2018	66 901

ثالثا: المصروفات والنفقات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية2019/2018

❖ توجيه (2) المصروفات الجارية :

- **الباب الأول – تعويضات العاملين بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018**

تمثل تعويضات العاملين عنصرا رئيسيا في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية ، وقد قامت وزارة المالية بإعداد ومراجعة الاعتمادات التقديرية للباب الأول تعويضات العاملين للسنة المالية 2019/2018 ، مع مراعاة التنسيق والتعاون مع ديوان الخدمة المدنية استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 695 بجلسته رقم 33-2008/2 بتاريخ 2008/6/30 بشأن الموافقة على نقل تبعية دراسة وإعداد تقديرات الباب الأول – تعويضات العاملين بميزانيات الجهات الحكومية من ديوان الخدمة المدنية إلى وزارة المالية.

وبالرغم من استمرار الاتجاه إلى ترشيد الإنفاق و ضبط المصروفات ، وانعكاس ذلك على تقديرات الميزانية للسنة المالية 2019/2018 ، إلا أن وزارة المالية حرصت على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لاستيعاب عناصر العمل الكويتية من خريجي الجامعات والمـراحل التعليميــة المختلفة وفقا لاحتياجات ومتطلبات أجهزة الخدمات الحكومية من وظائف وأعمال لازمة للتنمية الإدارية في كافة المجالات بالوزارات والإدارات الحكومية واستمرار تغطية احتياجات هذه الجهات وفقا لمركزية التعيين تنفيذا لخطة توظيف الكويتيين المعتمدة من مجلس الوزراء بالقرار رقم 551 الصادر بتاريخ 1999/8/8 .

وقد روعي في إعداد ومراجعة اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية للباب الأول – تعويضـــات العاملين الالتزام بالأســـس والقواعد المتبعة في إعداد هذا الباب فيما يختص بالمكافآت والترقيات بالأقدمية والترقيات بالاختيار وقواعد تنفيذ سـياسـة الإحلال وما سـبق إقراره من بدلات ومكافآت ، وتوفير الاعتمادات اللازمة للتعيينات الجديدة.

وقد بلغت جملة اعتمادات الباب الأول –تعويضات العاملين للسنة المالية 2019/2018 للوزارات والإدارات الحكومية مبلغ 7233,6 مليون دينار بمعدل زيادة 6.5% عن المعتمد للسـنة المالية السـابقة 2018/2017 وهو 6795 مليون دينار كما هو موضـح بالجدول التالي.

اعتمادات الباب الأول: تعويضات العاملين (مليون دينار كويتي)

بيان	المعتمد 2019/2018	المعتمد 2018/2017	الفرق	نسبة الزيادة %
جملة الباب الأول: تعويضات العاملين	7233,6	6795	438,6	% 6.5

- **الباب الثاني السلع والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018**

يشمل هذا الباب المصروفات التي تنفقها الجهات الحكومية في سبيل تسيير أعمالها الجارية للحصول على المستلزمات السلعية و الخدمات .

بلغت اعتمادات الباب الثاني – السلع و الخدمات للسنة المالية 2019/2018 مبلغ 3,061,759,000 دينار، بزيادة مقدارها 109,619,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2018/2017 و البالغة 2,952,140,000 دينار أي بنسبة 3.71%.

دينار	السنة المالية
3 061 759 000	جملة اعتمادات الباب الثاني – السلع و الخدمات للسنة المالية 2019/2018
2 952 140 000	جملة اعتمادات الباب الثاني – السلع و الخدمات للسنة المالية 2018/2017
109 619 000	زيادة بنسبة 3.71 % عن اعتمادات السنة المالية 2018/2017

- **الباب الخامس – الإعانات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018**

يشمل هذا الباب الإعانات وهي مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية أو أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها. وقد تصمم الإعانات للتأثير على مستويات الإنتاج أو الأسعار التي تباع بها المخرجات، وتدفع الإعانات إلى المنتجين وليس إلى المستهلك النهائي، وهي بمثابة تحويلات جارية فقط وليست تحويلات رأسمالية، وتتكون إعانات الإنتاج من إعانات تحصل عليها المشروعات نتيجة قيامها بالإنتاج ولكنها ليست مرتبطة بمنتجات معينة. تشمل الإعانات أيضا على التحويلات إلى الشركات العامة وأشباه الشركات العامة لتعويضها عن خسائر تتحملها في أنشطتها الإنتاجية نتيجة لتقاضي أسعار

تقل عن متوسط تكلفة الإنتاج لديها كمسألة من مسائل السياسة الاقتصادية والاجتماعية المقصودة من جانب الحكومة، وتصنف الإعانات أولا حسب إذا كانت الجهة المتلقية منتجا عاما أو خاصا، ثم حسب ما إذا كان المنتج مشروعا غير مالي أو مشروعا ماليا .

بلغت اعتمادات الباب الخامس - الإعانات للسنـــة الماليـــة 2019/2018 مبلغ 531,559,000دينار، بزيادة مقدارها 176,598,000 دينار عن اعتمادات السنة الماليـــــة 2018/2017 والبالغة 354,961,000 دينار أي بنسبة 49.75%.

دينار	السنة المالية
531 559 000	جملة اعتمادات (الباب الخامس- الإعانات) للسنة المالية 2019/2018
354 961 000	جملة اعتمادات (الباب الخامس- الإعانات) للسنة المالية 2018/2017
176 598 000	زيادة بنسبة 49.75 % عن اعتمـادات السنة المالـــــية 2018/2017

- **الباب السادس - المنح (مصروفات) بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018**

يشمل هذا الباب المنح (مصروفات) وهي تحويلات جارية أو رأسمالية غير إجبارية من وحدة حكومية إلى أجنبية أو منظمات دولية أو وحدات حكومية أخرى، وتصنف المنح أولا حسب نوع الوحدة المتلقية للمنحة ثم حسب ما إذا كانت المنحة جارية أو رأسمالية.

بلغت اعتمادات الباب السادس- المنح (مصروفات) للسنـة الماليـــة 2019/2018 مبلغ 5,243,013,000 دينار، بزيادة مقدارها 560,429,000 دينار عن اعتمادات الســـنة الماليـــــة 2018/2017 و البالغة 4,682,584,000 دينار أي بنسبة 11.97%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب السادس - المنح (مصروفات) للسنة المالية 2019/2018	5 243 013 000
جملة اعتمادات الباب السادس - المنح (مصروفات) للسنة المالية 2018/2017	4 682 584 000
زيادة بنسبة 11.97 % عن اعتمادات السنة المالية 2018/2017	560 429 000

- **الباب السابع -المنافع الاجتماعية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018**

يشمل هذا الباب المنافع الاجتماعية وهي تحويلات نقدية أو عينية لحماية المجتمع بأسره أو فئات معينة منه من مخاطر اجتماعية معينة، والخطر الاجتماعي هو حدث أو ظرف يمكن أن يؤثر تأثيرا معاكسا على رفاهية الأسر المعنية إما بأن يفرض أعباء إضافية على مواردها أو بأن يؤدي إلى انخفاض دخلها.

بلغت اعتمادات الباب السابع - المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2019/2018 مبلغ 784,936,000 دينار، بنقص مقداره (323,256,000) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2018/2017 والبالغة 1,108,192,000 دينار أي بنسبة 29.17%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب السابع - المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2019/2018	784 936 000
جملة اعتمادات الباب السابع - المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2018/2017	1 108 192 000
نقص بنسبة 29.17 % عن اعتمادات السنة المالية 2018/2017	(323 256 000)

- **الباب الثامن - مصروفات وتحويلات أخرى بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018**

يشمل هذا الباب المصروفات الأخرى وهي أنواع أخرى من المصروفات لم يرد ذكرها في الأبواب السابقة، كإيجار أصول طبيعية ومصروفات أخرى متنوعة وخسائر فروقات تغير عملة.

بلغت اعتمادات الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2019/2018 مبلغ 1,366,740,000 دينار، بزيادة مقدارها 244,491,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2018/2017 و البالغة 1,122,249,000 دينار أي بنسبة 21.79%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2019/2018	1 366 740 000
جملة اعتمادات الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2018/2017	1 122 249 000
زيادة بنسبة 21.79 % عن اعتمادات السنة المالية 2018/2017	244 491 000

❖ توجيه (3) النفقات الرأسمالية:

هي النفقات والمبالغ التي تدفع على شراء الأصول غير المتداولة أو الإضافات عليها أو إجراء صيانة جذرية لها. وتعتبر الصيانة جذرية عندما تؤدي إلى إطالة العمر الإنتاجي للأصل أو تحسين كفاءته وأداؤه، وتستخدم الوحدات الحكومية الأصول لإنتاج سلع وخدمات شأنها في ذلك شأن الشركات. فعلى سبيل المثال، تستخدم المباني الإدارية إلى جانب خدمات موظفي الحكومة، المعدات المكتبية، وسلع وخدمات أخرى في انتاج خدمات اجتماعية أو فردية مثل الخدمات الإدارية العامة، غير انه إضافة إلى ذلك غالبا ما تمتلك الحكومات أصولا يستهلك الجمهور العام خدماتها بصورة مباشرة وأصولا يتعين المحافظة عليها بسبب أهميتها التاريخية أو الثقافية. وبذلك و عند تطبيق مفهوم الأصول على قطاع الحكومة العامة، فإنه يتضمن عادة مجموعة أصول أوسع نطاقا بكثير من الأصول التي تملكها مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص.

بلغت اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2019/2018 مبلغ 3,278,373,000 دينار، بزيادة مقدارها 393,846,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2018/2017 والبالغة 2,884,527,000 دينار أي بنسبة 13.65%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثاني شـراء الأصـول غير المتداولة للسـنة المالية 2019/2018	3 278 373 000
جملة اعتمادات الباب الثاني شـراء الأصـول غير المتداولة للسـنة المالية 2018/2017	2 884 527 000
زيادة بنسبه 13.65 % عن اعتمـادات السنة المالـــــية2018/2017	393 846 000

المصـــادر

- الإدارة المركزية للإحصاء: الحسابات القومية، مسح القوى العاملة، وبيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- الإدارة المركزية للإحصاء، مسح الدخل والإنفاق الأُسري.
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية: التقرير المرفق بكتاب المؤسسة في 2018/2/20.
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إدارة الإحصاء: بيانات السكان. وبيانات القوة العاملة.
- برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، 2018: تقرير نتائج تطبيق قانون 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل في الجهات غير الحكومية.
- بنك الكويت المركزي: تقارير البنك عن التطورات النقدية وأنشطة الرقابة المصرفية.
- بيانات الادارة العامة للطيران المدني.
- بيانات ومعلومات مؤسسة البترول الكويتية.
- تقارير قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة المالية.
- تقارير وبيانات الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقارير وبيانات هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.
- تقرير ادارة الاقتصاد الكلي بوزارة المالية.
- تقرير الأمانة العام للمجلس الأعلى للتخطيط.
- تقرير وزارة النفط.
- وزارة التجارة والصناعة: ادارة التعاون الدولي.
- وزارة المالية، الحسابات الختامية للسنوات 2007/2006 إلى 2017/2016.

- **International Monetary Fund (IMF), Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, Economic prospects for the Middle East, North Africa, Afghanistan, and PakistanMay 2018.**
- **International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April2018.**
- **The Institute of International Finance (IIF) website, Washington .**
- **The World Bank website, <www.databank.worldbank.org.<**
- **The World Bank, 2018, Global Economic Prospects, January.**
- **United Nations, 2018, World Economic Situation, 2018.**
- **World Bank, 2018, GCC Economic Monitor, Issue No.2.**

الخاتمة

تواجه دولة الكويت عدة تحديات أهمها استمرار اعتمادها المكثف على مصدر دخل ناضب وغير مستقر، ولا شك في أن استمرار اعتمادات الإيرادات على مصدر شبة وحيد هو الإيرادات النفطية وتنامي المصروفات وعجز الميزانية يفرض علينا جميعا تحديات اضافية تستوجب منا التعاضد والتكاتف من أجل ابتكار المخارج والحلول الحصيفة التي تضمن استدامة الاقتصاد الوطني والمالية العامة وتتمثل هذه التحديات في الآتي:

1. تحقيق رؤية الكويت 2035 الطموحة الهادفة الى تحول الكويت الى مركز مالي وتجاري اقليمي ودولي.

2. انجاز مشروعات البنية التحتية الجديدة اللازمة لهذا التحول، وايجاد بيئة أعمال متطورة وجاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

3. خلق قاعدة نشاط اقتصادي محلي تتسم بالتنوع قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود ودعم تنافسية الاقتصاد الكويتي على المستوى الدولي.

4. ضمان استدامة المالية العامة عبر تنويع مصادر الايرادات وترشيد النفقات والتخلص من مواطن الهدر في الانفاق العام.

5. تفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه من قيادة قاطرة نمو الاقتصاد الوطني، واستيعاب قوة العمل الوطنية القادمة الى سوق العمل.

6. تهيئة البيئة الاستثمارية الواعدة القادرة على جذب الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

7. اعادة التوازن الى سوق العمل المحلي من خلال ربط الأجر بالأداء، والتخلص من فروقات المزايا الوظيفية بين القطاعين الحكومي والخاص.

8. رفع جودة التعليم، واصلاح نظم التعليم العام، ورفع كفاءة وتنافسية المعاهد العليا والكليات والجامعات الحكومية والخاصة، وربط التخصصات العلمية باحتياجات سوق العمل.

9. تهيئة المناخ الضامن لاستقرار الاسعار ووالمحافظة على القوة الشرائية لدخول المواطنين وضمان مستوياتهم المعيشية.

ان وزارة المالية عازمة على مواصلة التصدي لهذه التحديات، والعمل على أداء رسالتها باتجاه تحقيق أهداف البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية، وهي لن تألو جهدا في تذليل كافة الصعاب ومد يد التعاون المثمر والبناء الى كافة المخلصين من أبناء هذا الوطن من أجل تنفيذ مبادراتها الاصلاحية. وهي على ثقة مطلقة من دعم السطة التشريعية لجهودها، وتتطلع آملة الى كل ما من شأنه تسريع الوصول الى "كويت جديدة" في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله.

والله ولي التوفيق ،،،

د. نايف فلاح مبارك الحجرف

وزير المالية